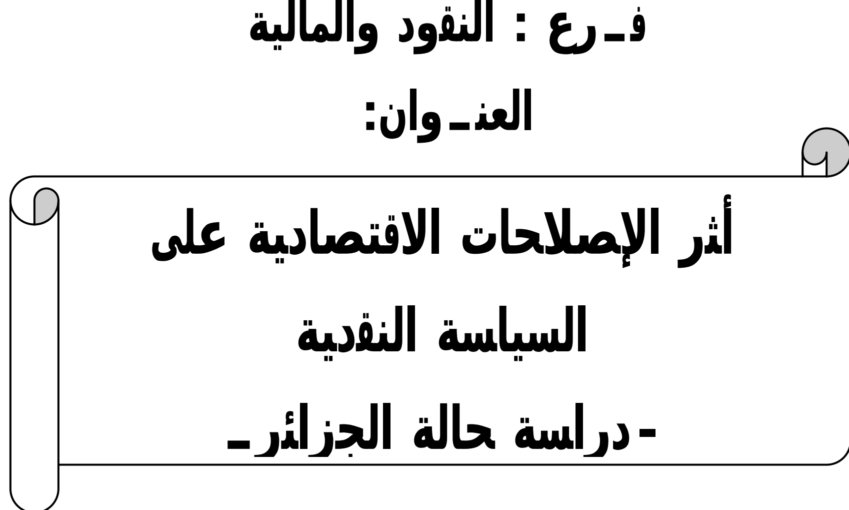
## جـــــامعة الجــــزائر

## كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

## قسـم علوم التسيير

## فـرع : النقود والمالية

## العنـوان:



# أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية

# -دراسة حالة الجزائر-

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير


إعداد الطالب :

عيسى الزاوي

إشراف ا لدكتور:

عبيرات مقدم




السنة الجامعية

2008 - 2007

**قال تعالى** :

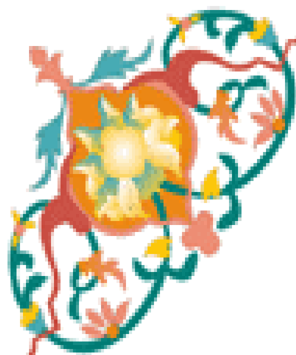
قل إن صلاتي و نسكي و محياي و مماتي
رب العالمين لا شريك له و بذلك أمرت وأنا
أول المسلمين

الأنعام 162 ـ 163

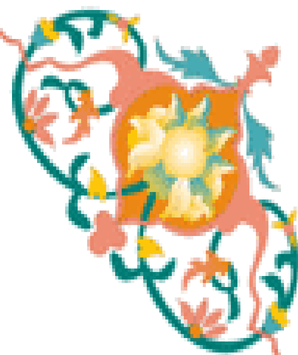
# الإهداء

الحمد    الذي وفقنا لهذا والذي بنعمته تتم الصالحات
فإلى من نزلت في حقّهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى
بسم ا    الرحمن الرحيم
﴿ وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبـر أحـدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما  واخفض لهمـا جنـاح الـذّل مـن الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ ﴿ الإسراء 32 – 33 ﴾
أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما ا لي ...
اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ...
وإلى التي أنعم ا    علي بطيب المكارم وحسن الخصال زوجتي
وإلى أفراد أسرتي : سندي في الدنيا و الذين لا أحصي لهم فضل ...
إلى كافة عائلة محمد الزاوي بن رحال
إلى الأخوة الأصدقاء وخاصة عبد القادر الذيب و بن زيان (الطاهروعبد القادر)
وإلى كافة الأصدقاء والأحباب كل بإسمه ...
و إلى كل منقدم إلي يد العون وخاصة :ورنيد صلا
إلى أساتذتي الكرام وأسرة الكلية ورفيق الدراسة الأخضر بن عمر ...
وفي الأخير أرجوا من ا    تعالى أن يجعل عملي هـذا نفعـا يسـتفيد منـه جميـع الطلبـة المتربصين المقبلين على التخرّج .

**عيسى الزاوي**



# كلمة شكر وتقدير



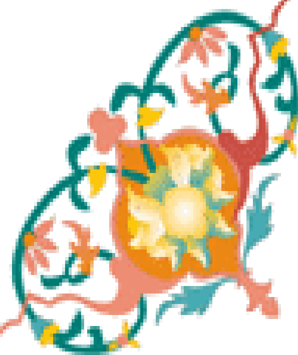

أتوجه بالحمد و الشكر إلى المولى عز وجل على جميع نعمه الظاهرة والباطنة فأقول: الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

كما أتوجه بخالص شكري وجزيل امتناني إلى:

- الفاضل والمحترم الأستاذ الدكتور المشرف على هذا العمل **عبيرات مقدم** الذي كان له الفضل بعد ا عز وجل في إتمام هذا العمل،
- أعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقويم هذا العمل وتقييمه.
- أساتذة المرحلة الجامعية 2005-2006 أذكر منهم : بن ديب عبد الرشيد ، عبد المجيد قد ي –باشي أحمد-خالفي علي-الزبيري رابح.زعباط عبد الحميد..
- الأستاذ القدير : دوة أحمد والأستاذ : حاكمي عبد الوهاب
- مدير ثانوية أبي القاسم الزهراوي السيد : عزوزي علي و المسؤول عن المكتبة جوادي عبد القادر على ما قدماه لي من مساعدة لإتمام هذا العمل
- إلى جميع الأساتذة الكرام الذين درسوني وأناروا طريقي

عيسىالزاوي



# الفهرس

## الفهرس

## الفهرس

## الفهرس

# قائمة الجداول

# قائمة الأشكال

# مقدمة

## إشكالية البحث :

لم تظهر السياسة النقدية في الجزائر بمعناها الحقيقي إلا بعد إصلاحات التسعينات ، قبل ذلك كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند قلة الموارد، زيادة على محدودية السياسة الاقتصادية المستمدة من الفكر الاشتراكي ، وإتباع السلطات النقدية لمفاهيم التخطيط المركزي لفترة طويلة.

إن اختيار النظام الاشتراكي والتخطيط كوسيلة تسيير وتنظيم، كرس سيادة التخطيط على سياسة السوق ومن ثمة على الفئات التجارية وعلى رأسها العملة والمنظومة المصرفية والسياسة النقدية.

ومع تأزم الأوضاع الاقتصادية على إثر الأزمة النفطية سنة 1986 والتي تراكم عنها آثار سلبية وخاصة في سنة 1989 أين وصلت المديونية الخارجية إلى أكثر من 26 مليار دولار وأصبحت نسبة خدمات المديونية تلتهم أكثر من 80% من الصادرات ، شرعت الجزائر في بلورة الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات الدولية ،عن طريق إبرام مجموعة من الاتفاقيات. أولها كان في ماي 1989 والتي أثمرت بعد سنة من مضيها بصدور قانون تشريعي في 14-04-1990من أجل تفعيل دور الإصلاحات ،ألا وهو القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي يعتبر تاريخ صدوره بمثابة تاريخ الميلاد الحقيقي للسياسة النقدية في الجزائر.

أمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالآتي :

هل كان للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية مع المؤسسات الدولية أثر على السياسة النقدية ؟

وحتى يتسنى الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1 ماهي المعالم الرئيسية للسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات ؟
2 ماهي مكانة وأهمية السياسة النقدية أثناء فترة الإصلاحات ؟
3 ماهي انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية ؟وعلى السياسة النقدية ؟

## فرضيات البحث :

للإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1. الشروع في الإصلاحات الاقتصادية بإشراف المؤسسات الدولية يتطلب أولا تغيير المنظومة التشريعية بما يتوافق وتوجهاتها .

2. السعي الجاد للسلطات في الالتزام ببنود الاتفاقيات المبرمة من خلال التحكم في الأدوات والوسائل الضرورية للإصلاحات كفيل بإحداث نتائج إيجابية على مستوى التوازنات النقدية الكلية.
3. للإصلاحات الاقتصادية أثر على السياسة النقدية وذلك من خلال تفعيل أدواتها غير المباشرة .

## أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي تحتلها السياسة النقدية من منظور المدارس الاقتصادية ودورها في معالجة الإختلالات الاقتصادية ، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات الدولية في ظل التحرر والتحول نحو اقتصاد السوق ، وتتزايد أهميته أكثر من خلال المكانة التي تحظى بها السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتبارها أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية .

## دوافع اختيار البحث :

تم اختيارنا لهذا البحث لاعتبارات عديدة منها :

1. تعتبر الدراسات النقدية من بين الدراسات التي حظيت باهتمامات كبار المفكرين الاقتصاديين ومحل جدل فكرى قائم بين مختلف المدارس الاقتصادية لعقود زمنية طويلة وذلك باعتبار أن هذه الدراسات تعتبر مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي يعانى منها الاقتصاد من تيارات تضخمية و انكماشية ولتعلقها بمجال التنمية .
2. الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في مجال التنمية .
3. الرغبة في معرفة أهم محطات الاقتصاد الجزائري والمراحل التي مر بها ومعرفة مسار السياسة النقدية .
4. رغبتنا في إثراء المكتبة الجزائرية .
5. أنه يندرج في نطاق مجال تخصصنا ـ المالية والنقود ـ .

## أهداف البحث :

إن دراستنا لهذا البحث تهدف أساسا إلى:

1. محاولة تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري وواقع السياسة النقدية في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات .

2. محاولة معرفة الدور الذي لعبته السياسة النقدية من خلال آلياتها في تفعيل عمليات الإصلاحات الاقتصادية.
3. محاولة معرفة سياق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بإشراف المؤسسات الدولية وأثرها على التوازنات النقدية و على السياسة النقدية .
4. محاولة عرض المعالم الرئيسية التي يتضمنها قانون النقد والقرض باعتباره نقطة تحول هامة في مسار السياسة النقدية في الجزائر .

## منهج البحث وأدوات التحليل :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على :

المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع النقود والنظريات النقدية.

المنهج التاريخي من خلال تتبع مسار الاقتصاد الجزائري وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسة النقدية قي ظل التحول إلى آليات السوق.

المنهج الاستنباطي من خلال القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية في الجانب التطبيقي من البحث المتعلق بالكتلة النقدية ، مكوناتها ومقابلاتها ..........

إضافة إلى هذه المناهج استخدمنا مجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في:

- الإحصائيات الرسمية والدولية التي لها صلة بالموضوع .
- أدوات التحليل الإحصائي كالنسب المائوية ، المعدلات ، الجداول ، الأشكال البيانية .

### موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة

يعد بحثنا هذا تكملة لسلسلة بحوث سابقة ومرجعا جديدا تستند إليه البحوث اللاحقة، فالأبحاث التي تناولت موضوع السياسة النقدية والمتعلقة بالجانب النظري هي كثيرة ومتعددة والأبحاث التي تناولت موضوع الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر هي موجودة ، ولكن نادرا ما نجد بحثا يجمع ما بين الموضوعين.

ومن بين المواضيع التي اختصت بدراسة الموضوعين معا نجد :

النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر للفترة من 1990-2000، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد الطالب صالح مفتاح 2003، جامعة الجزائر والتي حاول من خلالها الطالب الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي للسياسة النقدية في الجزائر من خلال توضيحه للاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني عبر مسيرته منذ الاستقلال وكذا التطورات التي لحقت الجهاز المصرفي من قبيل الاستقلال إلى مرحلة ما بعد الإصلاحات المصرفية.

السياسات النقدية و السياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية –دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، من إعداد الطالب فريد بن طالبي سنة 2002 ، جامعة الجزائر، والتي حاول من خلالها الطالب تقييم أداء الضوابط التي ترتكز عليها كل من السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة الانتقال.

محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، كتاب للدكتور بلعزوز بن علي، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006 والذي استعرض فيه المؤلف مختلف النظريات والسياسات النقدية مع عرض حال للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال إحصاءات وبيانات عن المؤشرات الاقتصادية والنقدية عبر مختلف مراحل تطور النظام النقدي والمصرفي في الجزائر وذلك من 1962إلى غاية 2001.

أما دراستنا هذه هي محاولة للإلمام بالجوانب النظرية المتعلقة بموضوع السياسة النقدية ومحاولة إسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيرها وتأثرها بالإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها بإشراف المؤسسات الدولية ،مع التركيز على هذه الفترة –الإصلاحات- وما بعدها وذلك من خلال عرض أهم الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والنقدية وخاصة للفترة من 1989-2007.

## صعوبات البحث:

تتعلق صعوبات البحث :

رفض معظم الهيآت الرسمية تقديم البيانات والإحصاءات الضرورية لإتمام البحث بحجة عدم تحمل المسؤولية أو بحجة غياب الموظف المكلف بذلك.

التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها ، إلا أنني في أغلب الأحيان أميل إلى الإحصائيات والبيانات الصادرة عن البنك المركزي.

## خطة البحث :

قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة عامة و تتبعها خاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها والتي استقينا من خلالها توصيات ومقترحات تليها الآفاق المستقبلية للبحث .

**الفصل الأول** : النقود السياسة النقدية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، خصص المبحث الأولية لموضوع النقود والنظريات النقدية ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه موضوع السياسة النقدية وما يتعلق بها من مفاهيم وأدوات وأهداف .. أما المبحث الثالث والأخير فتطرقنا فيه لموضوع استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية .

**الفصل الثاني** : التطورات النقدية والاقتصادية خلال مرحلة التخطيط المركزي حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية ، خصص المبحث الأول للنظام المصرفي الجزائري ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه موضوع التطورات الاقتصادية والنقدية خلال مرحلة التخطيط المركزي ، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه لموضوع الإصلاحات الاقتصادية خلال مرحلة التخطيط المركزي.

**الفصل الثالث** : برامج الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات الدولية حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية ،تناولنا في مبحثه الأول نظرة المؤسسات الدولية للإصلاحات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فخصص لموضوع برامج الإصلاحات الاقتصادية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه لانعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية .

**الفصل الرابع** : الإصلاحات الاقتصادية وواقع السياسة النقدية ، حيث تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، خصص المبحث الأول لواقع السياسة النقدية قبل الإصلاحات، أما المبحث فتناولنا فيه موضوع السياسة النقدية في إطار القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض، أما المبحث الثالث فكان حول موضوع السياسة النقدية على ضوء الأمر 03-11.

# الفصل الأول

# النقود والسياسة النقدية

## تمهيد

النقود هي شريان الحياة وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر ، إذ بدونها لا تستطيع الحضارة الاقتصادية المعقدة الحالية أن تعمل ولا يمكن أن يتطور الاقتصاد الحديث بدون وجود هذا الشيء الذي يطلق عليه اسم النقود .

فالنقود نظام من أقدم النظم الاقتصادية التي عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين ولقد مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي ، متأثرة في ذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤثرة في الوقت نفسه في اتجاهات هذا التطور.

إن تفهم العملية النقدية ومواكبة تغيراتها شرطان ضروريان لتفهم النظام الاقتصادي ، و لأن تطور النظم النقدية لم ولن تكانت في الأمس .

وعليه سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول : النقود والنظريات النقدية.

المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثالث : استقلالية البنوك المركزية وأثرها على السياسة النقدية

**المبحث الأول النقود والنظريات النقدية**

**المطلب الأول : مفهوم النقود**

**الفرع الأول : تعريف النقود**

**التعريف الأول** "كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات يمكن أن نسميه نقدا."[1]

**التعريف الثاني** "النقود هي أي شيء تتوفر فيه ثلاثة عناصر :[2]

1. أن تحظى بالقبول العام .
2. يكون وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزامات في كل مكان وزمان .
3. أن تكون قوتها الشرائية تؤدى إلى السداد الفوري والتام والنهائي للدين ."

**الفرع الثاني : خصائص النقود**

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أنه يجب أن تتوافر مجموعة من الشروط حتى يعتبر هذا (الشيء) ـ المستخدم كوسيط في عملية المبادلة ـ كنقود :

**أولا : القبول العام** : ومؤدى ذلك أن يكون كل المجتمع على استعداد لقبول السلعة المختارة كوسيلة لسداد الديون أو سداد قيمة سلعة أخرى [3] ،وقد يكون هذا القبول اختياريا مؤسس على ثقة الأفراد فيما بينهم وقد يكون إلزاميا بقوة القانون من طرف الدولة .

**ثانيا : القابلية للتجزئة**: تعتبر هذه الخاصية من الخصائص المهمة التي يجب توفرها وذلك من أجل استعمال النقود في تمويل حجوم مختلفة من المعاملات مما يزيد من قبولها في التعامل والمبادلات .

**ثالثا : الدوام والثبات النسبي فى القيمة** : وذلك حتى يتمكن النقد من ربط الحاضر بالماضي والتنبؤ بالمستقبل . وهذه الخاصية تشترطها وظيفة مخزون القيم ووظيفة الدفع اللتان ترتبطان ارتباطا وثيقا بالزمن ، لأن عدم ثبات قيمة النقد يفقد ثقة الناس فيه ويخلق بالتالي اضطرابا في المعاملات[4].

---

[1] محمد الشريف ألمان : محاضرات فى النظرية الإقتصادية الكلية ، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ، ص 03

[2] Berger Pierre: La monnaie Et Ses Mécanismes ,Puf, Paris, P05

[3] صبحى تادرس قريصة ، محمد يونس ،مقدمة في الإقتصاد ،دار النهضة العربية للطباعةوالنشر ، بيروت –لبنان- ص 349

[4] محمد الشريف ألمان ، مرجع سابق، ص41

**رابعا : غير قابلة للتلف** : بمعنى أن يكون هذا الشيء المستخدم كنقود لا يتعرض بسهولة إلى التلف وذلك لكثرة تداوله .

**خامسا : أن تكون نادرة** :يجب أن لا يكون هذا متاح الوجود بسهولة حتى لا تنخفض قيمته .

**سادسا : أن تكون وحداتها متجانسة ومتماثلة** : وذلك لأن الاختلاف بين القيمة الشرائية لوحدات النقود المستعملة في التداول يؤدي إلى اختفاء الوحدات النقدية المرتفعة القيمة الشرائية وبقاء الوحدات النقدية الأقل قيمة من التداول[1].

## الفرع الثالث : وظائف النقود

للنقود وظائف فنية متعلقة بطبيعتها لكونها ضرورية لسير واستمرار النشاط الاقتصادي .وعليه فإن الكثير من الاقتصاديين من يعرف النقود من خلال هذه الوظائف (هي كل شيء يلقى قبولا عاما في التداول ويستخدم كوسيط للتبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها ووسيلة للمدفوعات الآجلة )[2].

### 1: النقود وسيط للتبادل

كون أن النقود تمثل قدرة شرائية ، وتحظى بالقبول العام ، فهي تعتبر وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات ،وتعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها النقود وأهمها وأقدمها .

### 2 : النقود مقياس للقيم

تعتبر النقود مقياس للسلع والخدمات ونسبة كل سلعة إلى السلع الأخرى ، وهى وحدة تحاسب ( فهي إذن أداة محاسبة تمكن المشتري بأن يربط كل مادة ينبغي شراؤها بقيمة معينة تجعلها تختلف عن المواد الأخرى )[3].

---

[1] يعنى ذلك عمل قانون ((كرشام)) والذى ينص على أنه إذا حصل إختلاف فى القيمة الشرائية لوحدتين نقديتين تحملان نفس القيمة فإن : النقود الرديئة تطرد النقودالجيدة من السوق.. للتفصيل أكثر أنظر :
احمد هنى :العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1991 ، ص 41

[2] أحمد رمضان نعمة الله ، صبحي تادرس قريصة : اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، دون سنة النشر ، ص 14

[3] فتح الله ولعلو : الاقتصاد السيلسي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981 ص 286

**3 : النقود مستودع للقيم**

فالنقود تعمل كمستودع للقيم لما تتمتع به من قبول عام في المجتمع و إمكانية تحويلها إلى سلع وخدمات ، فالفرد يستطيع أن يحتفظ بثروته ومدخراته بشكل وحدات نقدية لأنه مطمئن إلى أن هذه النقود سوف تحافظ على قيمة ثروته ويمكن أن يحولها إلى أشياء أخرى في وقت يرغب فيه بدون جهد كبير أو تكلفة إضافية. ومع ذلك فإن النقود لا تعتبر المستودع الأمثل للقيمة لسببين :

1 ـ احتمال تغير المستوى العام للأسعار والذي بدوره يؤثر على القوة الشرائية للنقود ، وبالتالي يؤثر على القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية .فإذا ارتفعت الأسعار تنخفض قيمة المدخرات الحقيقية والعكس صحيح.

2 ـ هناك بدائل أخرى يمكن أن تستخدم كمستودع للقيمة وشكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة كالأسهم والسندات وحسابات التوفير والعقارات، ويحصل الفرد منها على فوائد أو عوائد بعكس الأرصدة النقدية ولكنها تختلف عن النقود من حيث قلة السيولة[1].

**4 : النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة**

إن وظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة هي استخدامها في إبراء الديون المستقبلية ، وذلك أن التخصص وتقسيم العمل أدى إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج . وحتى لا يتعرض هذا الإنتاج للتكديس ويبقى مستمرا اقتضت الضرورة تسويق المنتجات على أساس العقود وهو الواقع الذي يقوم عليه الاقتصاد الحديث ، فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق ، لذلك كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان ، وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور .

## المطلب الثالث: النظريات النقدية

تهتم النظرية النقدية بدراسة و تحليل و تفسير التغير في قيمة النقود ومدى انعكاس ذلك على المتغيرات الاقتصادية عامة وعلى المستوى العام للأسعار خاصة .

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة أهم النظريات الاقتصادية النقدية ، ابتداء من النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية بعد ذلك النظرية النقدية المعاصرة .

[1] عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 ، ص44

**الفرع الأول: النظرية الكمية للنقود**

للنظرية الكمية للنقود جذور قديمة في التاريخ النقدي ، حيث يمكن تتبع و قفاية بعض آثارها من خلال كتب الرومان ومن خلال الفكر الاقتصادي النقدي العربي على يد المفكر ابن خلدون وتلميذه المقريزي ، لكن ترجع صياغتها إلى القرن السادس عشر إلى ما يعرف بثورة الأسعار.

**أولا : مبادئ وأسس النظرية الكمية للنقود :**

تقوم النظرية الكمية للنقود على مجموعة من المبادئ والأسس من أهمها :

- مبدأ حيادية السياسة الاقتصادية : ويعنى ذلك عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ذلك باعتبار أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون تدخل الدولة.
- الإيمان بالحرية الاقتصادية : ويعنى ذلك ترك المبادرة للأفراد في اختيار أنشطتهم الاقتصادية باعتبار أن دافع الربح هو المحفز الأساسي لتحقيق المنفعة الخاصة للفرد وبالتالي تحقيق المنفعة العامة .
- الاعتماد على قانون المنافذ لساي والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب.
- مبدأ حيادية النقود: إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست إلا أداة تبادل ، فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى فهي إذا ليست إلا عربة لنقل القيم أو مجرد حجاب لغطاء الحقيقة والحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك [1]
- التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل، أي يستبعد حدوث بطالة ويؤدي وجود اليد الخفية التي تدفع الاقتصاد إلى ذلك المستوى من الدخل إلى تحقيق التشغيل الكامل ويعود التوازن إذا ما حدث [2].
- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة يعني ذلك أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تسبب تغيرا بنفس القدر على المستوى العام للأسعار وهذا مع ثبات كل من حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود.
- ثبات سرعة تداول النقود: والتي تعبر عن متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة نقدية من شخص لآخر ، اعتبروها عاملا خارجيا عن النموذج تؤثر فيه عوامل أخرى.

[1] بلعزوز بن على : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية 2006، ص – ص :9 ، 10

[2] فريد بن طالبي، السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما فظل المتغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 ، ص 13

**ثانيا: :صياغة النظرية النقدية**

**أولا : معادلة التبادل لفيشر:**

1 ـ **شكل معادلة التبادل لفيشر** :إن فحوى نظرية كمية النقود في تفسيرها للعلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود هو تأكيدها على وجود علاقة طردية بينهما ، فأي ارتفاع في كمية النقود من شأنه أن يؤدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأ سعار والعكس صحيح فانخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض في المستوى العام للأ سعار .

$$M.V= PT$$

من خلال المعادلة يتبين لنا أن حاصل جداء كمية النقود بسرعة دورانها يساوي حاصل جداء حجم المعاملات بالمستوى العام للأسعار ، فأي تغير في كمية النقود يؤدى إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه وذلك في ظل ثبات كل من سرعة دوران النقود وحجم المعاملات.

**ثانيا : معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة ـ كامبردج ـ**

تعد نظرية الأرصدة النقدية المتاحة امتدادا لنظرية فيشر ، حيث قامت بصياغة معادلة التبادل لكامبريدج بفضل مجموعة من الاقتصاديين الانجليز من أمثال مارشال ، بيجو حيث حاولت هذه النظرية المزج بين المفاهيم النقدية والعلاقات الحقيقية ، وتوحيد الإطار النظري لعملية تفسير التفاعلات الاقتصادية الكلية .[1]

**1- شكل المعادلة** :

$$M= kPY$$

حيث : k هو مقلوب سرعة دوران النقود أي : $\mathbf{k = 1/v}$

**2-خصائص معادلة كامبريدج**:

في صيغة معادلة كمبردج نجد أنها تتكون من جانبين :

**الجانب الأيسر** : M يمثل القيمة الاسمية لكمية النقود المتداولة أو ما يسمى بعرض النقود .

[1] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ص 4

**الجانب الأيمن** : kPy يمثل حجم الطلب على النقود باعتباره نسبة ثابتة k من الدخل الاسمي PY التي يرغب المجتمع الاحتفاظ بها بشكل نقود .

يمكن استخدام معادلة كمبردج لتوضيحات التأثيرات السعرية على النقود بتحويلها إلى الشكل الحقيقي وذلك بقسمة طرفي المعادلة على المستوى العام للأسعارP فنحصل على المعادلة التالية :

$$M/P = kY$$

حيث :

M/P : تمثل القيمة الحقيقية لعرض النقد.

kY: تمثل القيمة الحقيقية للطلب على النقود أي الأرصدة الحقيقية التي يحتفظ بها الجمهور بشكل نقود أو القيمة الشرائية التي يرغب الجمهور بالاحتفاظ بها بشكل نقدي.

يطلق على هذه الصيغة اسم منهج الأرصدة النقدية لأنها تأخذ بعين الاعتبار وظيفة النقود كمستودع للقيمة بالإضافة إلى كونها وسيط للتبادل.[1]

**ثالثا : تقييم النظرية الكمية للنقود** :

إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ظل سائدا لفترة طويلة من الزمن معتمدا في تحليله على قانون المنافذ لساي وإلى الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي ومن ثمة فإن السياسة النقدية في نظرهم لا تؤثر على مستوى الإنتاج والتوظيف والدخل وسعر الفائدةفالتغير في الكتلة النقدية يسمح فقط بتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي[2] ، كما أنها ليست فعالة وليس لها مجال ايجابي يذكر في ظل افتراضاتها المتمثلة خاصة في التوظيف الكامل وحيادية النقود وسرعة دورانها ، وعدم تأثير سلوك الوحدات الاقتصادية بخداع النقود.

**الفرع الثاني : النظرية الكينزية**

بعد ظهور الأزمة العالمية (1933/1929) و التي عرفت بأزمة الكساد الكبير والتي عجز التفسير الكلاسيكي عن إيجاد تفسير لها ووصف علاجا لها ، تحول الاهتمام إلى دراسة سلوك

---

[1] عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى ، مرجع سابق ص 239

[2] معتوق سهير محمود : الإتجاهات الحديثة فى التحليل النقدى ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1988 ص ص 55 56

النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس كلى شامل للمتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك على غرار النظرية الكمية للنقود التي اهتمت بدراسة التغيرات في الأسعار العامة . في ظل هذه الظروف ظهر تيار نقدي جديد بزعامة الاقتصادي جون مينار كينز J.M.Keynes.[1]

**أولا : الافتراضات و المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية :**

يعتمد كينز في تحليله على مجموعة من الفرضيات والمبادئ نوجز أهمها فيما يلي:

- الطلب يخلق العرض .
- التخلي عن فرضية التشغيل التام .
- النقود في نظره غير محايدة ما يبين وجود علاقة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي "تصبح النقود سلعة لها طلبها الخاص وسعرها الخاص "[2]
- إمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة زمنية طويلة .
- الإيمان بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.
- يعتمد تحليله على الفترة القصيرة .
- عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي وليس للأجر الحقيقي وذلك في اعتقاده أن الأفراد لا يتمتعون بالرشادة.

**ثانيا : النقود في التحليل الكينزي**

يعتبر كينز من المعارضين لفكرة حيادية النقود وفكرة تقسيم التحليل الاقتصادي إلى تحليل عيني ثم إلى تحليل نقدي وبالتالي فهو يرى ضرورة إدماج النقود في النظرية الاقتصادية وذلك لما تلعبه هذه الأخيرة من أهمية في الحياة الاقتصادية .

**1 : عرض النقود التحليل الكينزى**

يعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي ، متغيرا مستقلا خارجيا لا يتوقف على سعر الفائدة ، وإنما على موقف السلطات النقدية ، صيغته Mo= Ms [3]

---

[1] يعتبر كينز (1883 ، 1946 ) أحد الإقتصاديين البارزين ، أستاذ بجامعة كمبردج ، من مؤلفاته : الإصلاح النقدى ، رسالة فى النقود ، النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود

[2] Gaux jean –francois économie monétaire et financiére:théories,institutions,politique, avec 120question et sujets d examen , ed Economica , paris , 1993 , p 134

[3] شملول حسنة ،أثر استقلالية البنوك المركزية على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم اتلاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 37

حسب التحليل الكينزى كل زيادة في المعروض النقدي تؤدى إلى زيادة الدخل الوطني وذلك لأن زيادة كمية النقود من المنظور الكينزي تؤدى إلى حدوث انخفاض في سعر الفائدة نتيجة لارتفاع أسعار الأوراق المالية ، هذا الانخفاض يؤدي بدوره إلى حدوث انخفاض في تكلفة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب عليه وهذا ما يؤدي حتما إلى زيادة العمالة و حجم الدخل الوطني .

**ثانيا : الطلب على النقود فى التحليل الكينزى :**

في نظر كينز الطلب على النقود هو الطلب على السيولة ويحلله على أنه ينبثق من ثلاث دوافع منفصلة ، هذه الدوافع هي : [1]

- دافع المعاملات
- دافع الاحتياط
- دافع المضاربة

**1 : دافع المعاملات:**

كما هو معلوم فإن النقود تطلب كوسيلة لتسوية المبادلات ، وهذا من شأنه أن يخفف من نفقات المعاملات .

والطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة ذات ميل موجب ، يعتمد على الدخل ، ويتحدد به ولا يفسر تكوينه إلا باعتبارات فنية متمثلة في طول الفترة بين المتحصلات والمدفوعات ، ولا علاقة لهذه الأرصدة النقدية بسعر الفائدة .[2]

تأخذ دالة الطلب على النقود لأغراض المعاملات صيغة المعادلة التالية :

$$Md_1 = k_1 Y$$

حيث :

$Md_1$ : الطلب على النقود لأغراض المعاملات.

$K_1$ : الجزء المحتفظ به لأغراض المعاملات

$Y$ : الدخل .

[1] صبحى تادرس قريصة ، أحمد رمضان نعمة الله ، مرجع سابق ص 241

[2] شملول حسنة : مرجع سابق، ص 38

**2 : دافع الاحتياط :**

عرف كينز الطلب على النقود لأغراض الاحتياط بأنه النقد الذي يتم الاحتفاظ به لتغطية النفقات غير المتوقعة أو لغرض الاستفادة من فرص الشراء المربحة العشوائية .
لذا فإن الفرق بين الطلب لأغراض التبادل والطلب لأغراض الاحتياط هو وجود عنصر عدم التأكد في الطلب الثاني وعدم وجوده فى الطلب الأول .
وتنعكس حالة عدم التأكد هذه بصورة خاصة في توقيت التدفقات المالية أي عدم توافق الإيرادات مع النفقات زمانا ، لأن النفقات الطارئة لا يمكن توقيت حدوثها لتتلاءم مع تدفق الإيرادات.[1]
يتوقف الطلب على النقود لأغراض عديدة على الدخل باعتباره المحدد الرئيسي، وعليه يعتبر الطلب على النقود لأغراض الاحتياط دالة تابعة للدخل .

$$Md_2 = k_2 Y$$

حيث :
$Md_2$ : الطلب على النقود لأغراض الاحتياط.
$k_2$ : الجزء المحتفظ به لأغراض الاحتياط
$Y$ : الدخل

**3: دافع المضاربة**

إن الطلب لأغراض المضاربة في النظرية الكينزية يتضمن الاختيار بين النقود والسندات فقط كأشكال بديلة للثروة ويتوقف هذا الاختيار على معدل الفائدة ، فعندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض أسعار السندات فيزيد طلب الأفراد على السندات وبالتالي يقل طلبهم على النقود لأغراض المضاربة والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الفائدة.
يرتبط الطلب على النقود من أجل دافع المضاربة أي على الأرصدة غير النشيطة بعلاقة عكسية مع مستوى معدل الفائدة وهذه النظرية تتطلب أربع اقتراحات [2] :

- المضاربون قد يحتفظون بثروتهم على شكل أصول مالية طويلة الأجل ، أو على شكل نقود.

[1] عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى: مرجع سابق ص 248
[2] Parguez Alain ,: La monnaie Et Macroéconomie , Ed Economica, Paris , 1975 , P116

- في إطار المعلومات الناقصة في الاقتصاد النقدي ، فإنه يوجد في كل فترة قبل أي معاملة حقيقة سعر عادى يمثل تقديرات الأصول الطويلة الأجل من طرف المحتفظين بالثروة .
- الاختلاف بين السعر العادي والسعر المقترح يحدد سلوك المحتفظين بالثروة في بيع وشراء الأصول.

الطلب على النقود من أجل المضاربة له نتيجة إلغاء الفارق على المدى الطويل ، الشيء الذي سيؤدى إلى تجميد السعر الحقيقي للأصول لمستواه العادي .

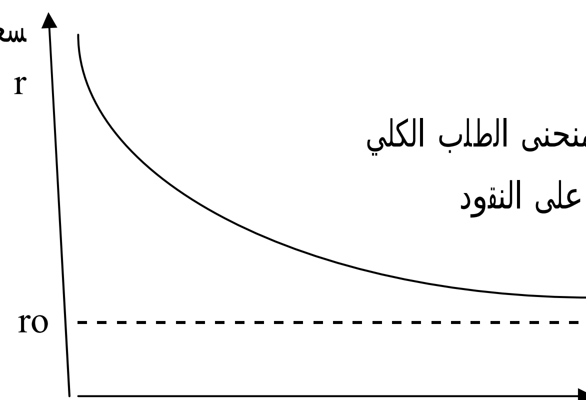
وعليه فإن الطلب الكلى على النقود يمثل مجموع الأجزاء الثلاثة للطلب .

$$Md = Md_1 + Md_2 + Md_3$$

من العلاقة النهائية لدالة الطلب على النقود Md يتبن لنا أن الطلب على النقود يتغير إيجابا مع الدخل وسلبا مع معدل الفائدة والشكل التالي يوضح ذلك :

**الشكل رقم 01 : منحنى الطلب الكلي على النقود**

سعر الفائدة




كمية النقود M

**المرجع : مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، الإسكرية 1982 ص299**

من خلال الشكل (01) نلاحظ أن منحنى الطلب على النقود على النقود يصبح خطا أفقيا عند حد أدنى معين لسعر الفائدة ، ويعني ذلك أن زيادة عرض النقود لن تؤدي إلى تغييرفي سعر الفائدة ، وبذلك فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة يصبح تام المرونة ، حيث يرى الأفراد أن تكلفة الاحتفاظ بالنقد السائل يكون أقل نسبيا من شراء السندات ذات الأسعار المرتفعة عند ذلك الحد لمعدل الفائدة مما مما سيترتب عليه خسارة أكيدة في رأس المال

ولتفادي هذه الخسارة يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسيولة النقدية ويسمى المدى الذي يصبح فيه الطلب على النقود خطا أفقيا بمصيدة السيولة أو مصيدة كينز[1].

**ثالثا : تقييم النظرية الكينزية**

تمكن الفكر الكينزي من خلال نظرياته أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي(1933/1929) ولذلك نجد أن تحليله للأزمة وصف بالتحليل العلمي والواقعي، و استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل ونظرية التشغيل وذلك من خلال إعطائه دورا مهما للنقود ومن خلال الجمع بين التحليل النقدي والعيني ونجد كذلك أنه عارض الكلاسيكيين في فكرة الحد من الإصدار النقدي الذي في نظرهم يعتبر خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني بينما كينز يعتبر أن زيادة المعروض النقدي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل وزيادة مستوى التشغيل.

**الفرع الثالث : النظرية النقدية المعاصرة:**

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسكية على مسرح الفكر الاقتصادي لفترة عقدين من الزمن تقريبا ، أعاد الحياة لهذه النظرية في عام 1956 الاقتصادي الشهير" ملتون فريدمان"[2] أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو الأمريكية ، وذلك بتحويل هذه النظرية القديمة إلى نظرية حديثة للطلب على النقود ، وجعل كمية النقود المؤثر الرئيسي في مستوى الطلب الكلى و الدخل والأسعار ،.ولهذا أطلق على هذه النظرية اسم النظرية النقدوية وعلى فريدمان ومؤيديه اسم مدرسة " شيكاغو"

**أولا : مبادئ و أسس النظرية النقدية المعاصرة :**

يتميز النقدويون بمجموعة من المبادئ [3]:

- الطلب على النقود دالة مستقرة لعدد محدود من المتغيرات
- الكمية الاسمية الموجودة في وقت ما لاقتصاد معين محدد من طرف السلطات النقدية.
- يصحح الأعوان الاقتصاديون كل تباين يحدث بين العرض والطلب على النقود بإعادة تخصيص محافظهم لأصول مالية وغير مالية.

---

[1] فريد بن طالبي : مرجع سابق ،ص 22

[2] إقتصادى أمريكى مشهور من مواليد 1912، يعتبر مؤسس مدرسة شيكاغو ، حائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1976 من مؤلفاته الشهيرة : نظرية الدخل الدائم ، .....

[3] Barrére .A. : Deséquilibres économique et contre revolution keynésienne .,ed, économica, paris,1979,p 180

- التضخم سببه الأساسي هو معدل التوسع الكبير لاستعمال النقود بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد.
- أحسن سياسة اقتصادية يمكن للحكومة إتباعها هو الحفاظ على معدل نمو وتوسيع استعمال منتظم للنقود يتماشى مع النمو غير التضخمي.
- عند توسع نقدي سريع فإن معدل الفائدة سيبدأ بالانخفاض وترتفع بعد ذلك وتفوق مستواها السابق ، لكون معدلات الفائدة تضم تنبؤات ارتفاع الأسعار الناتجة عن هذه السياسة النقدية.
- يوجد معدل طبيعي للبطالة الذي لا يتبع الشروط الهيكلية للاقتصاد ، وبالتالي لا يمكن الابتعاد عنه طويلا عن طريق سياسات ظرفية.

**ثانيا :النقود في النظرية النقدية المعاصرة**

**1- الطلب على النقود النقود في النظرية النقدية المعاصرة**

حسب فريدمان فإن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات التالية :

أ-.الثروة الكلية : وهي التي يمكن أن تتوفر عليها الوحدات الاقتصادية ، وفى نفس الوقت تعتبر المحدد الرئيسي للطلب على النقود .

تتكون الثروة الكلية من العناصر التالية [1]

- الأصول العينية غير البشرية (A).
- الأصول ذات المردود الثابت بالقيمة الاسمية والتي يمكن تمثيلها بالسندات (B)
- الأصول ذات المردود المتغير التي تتمثل في الأسهم (E)
- الأصول النقدية (M)
- الأصول البشرية (Wh)

ويرتبط الطلب على النقود بتوزيع الثروة على أشكالها هذه وفقا للعائد المحقق من كل نوع من هذه الأصول والمفاضلة بينها .

ب .الأسعار والعوائد هي البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في الصورة السائلة .

ج .الأذواق وترتيب الأفضليات

**2- عرض النقود في النظرية النقدية المعاصرة**

يعتبر فريدمان أن عرض النقود متغير خارجي ،كما يرى أن التغير في المعروض النقدي لابد أن يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي وذلك أن التضخم ـ حسب فريدمان ـ يحدث إذا كان

[1] محمد الشريف إلمان ، مرجع سابق ص 301

معدل نمو النقود أكبر معدل نمو الناتج الداخلي الخام . وعلى هذا الأساس يتبين الدور الذي يجب أن تلعبه السلطات النقدية في عملية التحكم في العرض النقدي عن طريق استخدامها للوسائل المؤثرة على السيولة . وذلك لأن التغيرات الخاصة بالعرض النقدي هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي .

**ثالثا: تقيم النظرية النقدية المعاصرة**

ما يمكن استخلاصه من النظرية النقدية هو أن صياغة المعادلة النهائية لـ : فريدمان تعتبر حجة في الإبداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي وذلك نظرا لاعتمادها على الكم الهائل من المتغيرات التي يصعب تقديرها وحسابها وبالتالي فإن هذه المعادلة ماهي إلا مجرد نموذج تحليلي، كما أن هذه المعادلة ماهي إلا معادلة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل لفيشر ومارشال.

## المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

باعتبار أن السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم السياسة النقدية والتعرف عن أهميتها ودورها من خلال علاقتها مع السياسيات الاقتصادية الأخرى .

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي النقدي و ذلك لارتباطه الوثيق بكافة المجالات والنواحي الاقتصادية .
ولقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع السياسة النقدية وأعطوها تعريفات متعددة ومتقاربة ومن بين هذه التعاريف نذكر :

**التعريف الأول:**السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقد الائتمان ، وتنظيم السيولة للاقتصاد الوطني[1] .

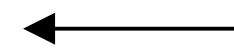
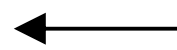
1-صالح صالحى " السياسة النقدية والمالية فى إطار نظام المشاركة فى الإقتصاد الإسلامى "،دار الوفاء ، 2001 ص 17.

**التعريف الثالث:**إن السياسة النقدية هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور ونمو كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة.[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في مختلف الآليات والوسائل العملية المختلفة المستخدمة من طرف البنك المركزي لحل المشاكل الاقتصادية القائمة أو اتخاذ إجراءات وقائية لمشاكل محتملة الوقوع في المستقبل ، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف التي تحددها السلطة النقدية وقد تكون هده الأهداف وسيطية أو نهائية .

**المطلب الثاني : أهمية السياسة النقدية**

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيهه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلدان النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية بحيث تأخذ المسار التالي:[2]

سياسة نقدية  مكونات الطلب الداخلي  أسواق الأصول الحقيقية

فضعف الأسواق النقدية والمالية تجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية – البدائل النقدية ـ ولكنها تنتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية ، ولذلك يمكن القول بأن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أنه أكثر أهمية في البلاد النامية منه في البلاد المتقدمة .

كما يبرز دور السياسة النقدية خاصة في أوقات التضخم ، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفى مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح ، أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لغرض المضاربة وغيرها .

[1] عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ، منهج نقدي ومصرفي ، عمان ،دار مكتبة الحامد للنشر -1999-ص 207
[2] سهير محمود معتوق – النظم والسياسات النقدية ، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى 1989 ص 199

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها ، و هناك العديد من العوامل التي تحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية أبرزها قلة انتشار المصاريف و غياب العادة المصرفية والنضج المالي و تخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره و نطاقه وضآلة الادخار بسبب انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية وضيق نطاق الأسواق المالية واختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني.

وبذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل ومقياسا للقيم ومستودعا للثروة وهي ضرورة لمسيرة النشاط الاقتصادي واستمراره وتطوره أو تعلق الأمر بوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي و اتجاهاته ومعدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة [1].

ونخلص مما سبق إلى القول بأن السياسة النقدية حظيت بذلك الاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي ، كالتحكم في كمية النقود وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم والتحكم في اتجاهات وتركيب بنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على حجم الائتمان والتحكم في بنيته ومجالاته.

## المطلب الثالث : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

تتوقف فاعلية وأهمية السياسة النقدية على مدى التعاون والتظافر بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى ، وتعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية والتي يعتبر التنسيق بينها وبين السياسة النقدية أكثر من ضرورة وذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما [2]:

- تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداها ، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي والمصرفي ، فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات ، فإن الإجراءات النقدية قد تكون ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة العامة للحكومة.

- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموما ، في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة ومرنة نسبيا ، ويمكن تغييرها في

---

[1] محمد الكفراوى النقود والمصارف فى النظام الإسلامى – دار الجامعات المصرية - ص22.

[2] عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى : مرجع سابق ص 383

وقت قصير جدا ، مثلا عن طريق التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة أو الخصم .

-تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة قي تشجيع التوسع الاقتصادي ، ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم .أما العمليات النقدية فإنها ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع ، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية ، وذلك بحدها من قابلية الجمهور على الحصول على الائتمان المصرفي.

**الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية**

**التعريف الأول :**السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ، ويقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة [1].

**التعريف الثاني:** تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي القومي وبتعبير آخر استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن [2].

من خلال التعاريف السالفة الذكر يتبين لنا بأن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تسير الإنفاق العام وكذا البحث عن طرق وسائل تمويله ، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية .

**الفرع الثاني: ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية**

للمفاضلة بين السياسة المالية و السياسة النقدية نجد في الفكر الاقتصادي نظريتين مختلفتين فحسب النظرية الكينزية فإن الأولوية تفضل للسياسة المالية ، بينما النظرية النقدية تفضل السياسة النقدية .ويمكن تفسير هذا التباين لاختلاف دور الدولة في الميدان الاقتصادي ، إذ نجد أن الكينزيين يعتبرون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمر ضروري، أما السياسة النقدية

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ( تحليل كلي وجزئي للمبادئ) ا الدار الجامعية الاسكندرية ، 2000 ، ص 425

[2] غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، دار الجيل بيروت الطبع' الأولى 1992، ص 149

فتستبعد تدخل الدولة ، إذ يرى فريدمان ضرورة ترك تحديد سعر الفائدة لقوى السوق بدلا من السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي .

ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كلا من السياستين في النشاط الاقتصادي ظهر فريق ثالث طرح رأيا وسطا وهو أن كلتا السياستين مهمتين ، ولا تقل أهمية أي منهما على الأخرى في العمل على الخروج من الأزمات الاقتصادية أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبالتالي يجب استخدام مزيج من السياستين أو ما يعرف بالسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية [1].

إن مضمون السياسة المصاحبة هو ضرورة التنسيق بين أهداف ووسائل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بغية تجنب التعارض والتضارب بينهما ، وهذا نظرا لعدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : الاختلافات التي قد تحدث بين السلطتين وما يترتب عنها من انقسامات اقتصادية إذا ما انتهجت السلطة النقدية طريقا والسلطة المالية طريقا آخر مما يعني أن ما تبنيه إحدى السلطتين تهدمه الأخرى.

الاعتبار الثاني : التغيرات التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما ترتب عليها من عدم الاستقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة .فإذا ما حدث وبالغت البنوك في تمويل نفقات الحكومة ـ عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي ـ واجهت انتقادات جادة ، الشيء نفسه إذا ما بالغت الحكومة في فرض الضرائب ، ومن هنا كان لابد من المزج بين السياستين لتفادي الانتقادات والخروج من الأزمات بأقل الأضرار.

الاعتبار الثالث : بروز ظاهرة الركود التضخمي : وهي المشكلة التي واجهت الدول الصناعية في السبعينات ، وهنا تبرز كفاءة استخدام مزيج السياستين بصورة واضحة وذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى : هي العمل على خفض معدلات الضرائب وأسعار الفائدة وهذا لتشجيع الاستثمار وبالتالي الاتجاه بمعدلات البطالة إلى الانخفاض.

المرحلة الثانية : العمل على تقليل حجم المعروض النقدي وربط زيادة الإنفاق بزيادة الدين العام الداخلي لكي لا يحدث التضخم .

الاعتبار الرابع :التجارب العلمية عندما ساد الكساد في الدول الصناعية المتقدمة في السبعينيات لجأت هذه الدول لاستخدام السياستين معا للخروج من الأزمة ، فلجأت لخفض سعر الفائدة وزيادة المعروض النقدي من ناحية وخفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق العام من

[1] فريد بن طالبي ، مرجع سابق ، ص 103

ناحية أخرى ، واستطاعت بذلك التخفيف من حدة الكساد.وقد لجأت كندا عام 1973 لاستخدام السياسة المالية وحدها لمواجهة الكساد بانتهاج سياسة توسيعية ـ زيادة النفقات والتمويل بالعجز ـ بينما لم تستخدم السياسة النقدية فكان سعر الفائدة مرتفعا وتبع ذلك ارتفاع سعر الخصم وحدث نوع من التضخم في حين لم تتخلص من البطالة ، واضطرت حكومة كندا لضبط المعروض النقدي لمواجهة التضخم ، وأدركت أنه لابد من إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية للخروج من الأزمات الاقتصادية بأقل الخسائر.

**المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية**

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات بغية تحقيق أهدافه المسطرة في السياسة النقدية إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد بكامله، فإذا كان اقتصاد بلد ما يعاني من تفاقم ظاهرة التضخم فإن البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر وغير مباشر لامتصاص السيولة الزائدة أي استخدام السياسة الانكماشية أما إذا كان يعاني من حالة الكساد فإن البنك المركزي يستخدم إحدى أدواته من أجل زيادة السيولة والعمل على تحريك النشاط الاقتصادي أي استخدام السياسة التوسيعية .

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختاف أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي لتأثيره على السيولة .

**الفرع الأول : الأدوات غير المباشرة**

**أولا : سياسة معدل إعادة الخصم**

1 – **مفهوم سياسة معدل إعادة الخصم** تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية منذ سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله "الملجأ الأخير للإقراض " وفى فرنسا 1857 م وفى الولايات المتحدة سنة 1913 م[1] .

ويقصد بمعدل إعادة الخصم على أنه " سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة " [2]

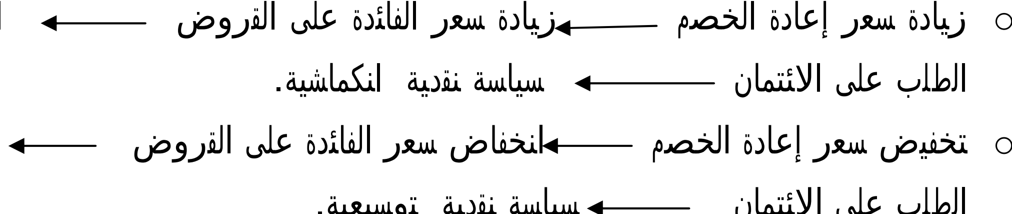
[1] د ي كوك الصيرفة المركزية ترجمة عبد الواحد المخزومي دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1987 ص33
[2] مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق ص 240

كما يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات " [1].

**2- أثر معدل إعادة الخصم**

إذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض وذلك من أجل العمل على تحريك النشاط الاقتصادي فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض و الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها . أما إذا أرادت أن تقيد حجم الائتمان بسبب التضخم مثلا فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ، ومن ثمة فإن سياسة معدل إعادة الخصم نجد أنها تؤثر في المقدرة الاقتراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان .

ويمكن توضيح ميكانكية سياسة سعر الخصم كما يلي[2] :




**ثانيا : سياسة السوق المفتوحة**

**1- تعريف سياسة السوق المفتوحة**

" يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لبيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان ، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية[3] .

فإذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم فإنه يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية والتجارية بهدف امتصاص قيمتها النقدية وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق ، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الإقتراضية .

أما إذا كان غرض البنك المركزي هو التوسع في الائتمان فإنه يقوم بشراء هذه الأوراق التي تعرضها البنوك التجارية بهدف زيادة سيولتها وزيادة مقدرتها الإقتراضية .

---

[1] عبد المنعم السيد على إقتصاديات النقود والمصارف ، الأكادمية للنشر ـ المفرق الأردن 1999 ص397
[2] فريد بن طالبى مرجع سابق ص 08
[3] عبد الحميد هاشم ،عبد النبى حسن يوسف ـ الإقتصاديات المعاصرة ـ مكتبة عين شمس القاهرة 1977 ص 198

**2- تأثير عمليات السوق المفتوحة**

في حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فإنه يقوم بشراء كمية من الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية و التوسع في عمليات الإقراض ، كما أن زيادة المعروض النقدي تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة .

- أما في حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية فإنه يقو ببيع الأوراق المالية من أجل تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على نتح الائتمان وهذا ما يؤدى إلى نقص المعروض النقدي الذي يؤدى إلى زيادة سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة .

**ثالثا : سياسة الاحتياطي الإجباري** :

تعتبر الولايات المتحدة أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي الإجباري منذ 1933 لينتشر استخدامها في باقي دول العالم . ففي فرنسا لم تعتمد هذه الأداة إلا سنة 1967 وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 1990/04/14[1] .

**1- تعريف سياسة الاحتياطي الإجباري**

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم [2].

**2- أثر سياسة الاحتياطي الإجباري :**

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلى ، ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان .أما في حالة التضخم ، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لتقييد الائتمان عن طريق تخفيض مضاعف النقدي وعلى ذلك فإن البنك المركزي يحدد هذه النسبة تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والموسمية للاقتصاد الوطني.

[1] عبد المجيد قدى المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، -2003- ص 84
[2] محمد زكى شافعى مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 299

**الفرع الثاني : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية**

يستخدم البنك المركزي هذه الأدوات قصد التأثير على توجيه الائتمان وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا .

**أولا: سياسة تأطير القروض :**

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام ، كأن لا يتجاوز ارتفاع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفى حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى ، وإتباع هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية التي تتطلب موارد مالية كبيرة [1].

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم كما يقوم بتقييد الائتمان نحو القطاعات الأخرى التي كانت سببا في إحداث التضخم .

**ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض :**

الغرض من تطبيق هذا النوع من السياسة هو توجيه القروض إلى القطاعات الاقتصادية التي تعتبرها السلطات النقدية ذات أولوية وأكثر نفعا للاقتصاد الوطني . .

وللقيام بسياسة تأطير القروض ، يقو البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض من طرف البنوك أهمها :

1 ـ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم : تفرض السلطات النقدية معدل إعادة الخصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخمية[2] .

2 ـ سياسة تمييزية في أسعار الفائدة : تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين .

تقييد الائتمان الاستهلاكي : الغرض منه هو كبح الطلب على البضائع والتقليل من التضخم في الاقتصاد .

تكون هذه السياسة مجدية في حالة استخدامها إلى جانب سياسة تأطير القروض ،إلا أن نجاحها يتوقف على عاملين أساسين، العامل الأول يتمثل في مدى التحقق فعلا من تحويل هذه

---

[1] عبد المجيد قدى مرجع سابق ص 146.

[2] صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر -2003- ص 142

القروض الممنوحة إلى أغراض أساسية ذات أولوية .أما العامل الثاني والذي لايقل أهمية عن العامل الأول فيتمثل في عدم لجوء الأشخاص إلى مؤسسات مالية غير بنكية للحصول على قروض ولو بمعدلات مرتفعة .

## ثالثا : الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

توجب هذه الوسيلة القانونية على المستوردين ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية الخارجية كوديعة لدى البنك المركزي وذالك لمدة محددة ، وبما أن المستوردين ليسو في الأغاب مستعدين لتجميد أموالهم الخاصة فإنهم يكونون مجبرون عندئذ على الاستنجاد بالنظام البنكي حتى يوفر لهم قروضا بنكية تسمح لهم بتعويض الجزء المجمد من ممتلكاتهم[1]
تعتبر طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات.

## رابعا : الإقناع الأدبي

هو أسلوب تستخدمه البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان .
ويحاول البنك من خلال هذه الأداة التأثير على البنوك التجارية وإقناعها بطرق ودية وغير رسمية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان دون الحاجة إلى استعمال الرقابة القانونية
إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على:[2]

-خبرة البنك المركزي و ممارسته في هذا المجال ، وطول الفترة التي مضت منذ نشأته .
- مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية .
-مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي .

ولكن بالرغم من ذلك تبقى هذه السياسة من أهم أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من حيث فعاليتها في التأثير على النشاط الائتماني وخاصة في الدول النامية .

[1] خرشي مليكة ، الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظام التثبيت الإقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 2003، ص32

[2] Fmi La Programation Et Politique Financiers Mai 1993 , P 80

**خامسا : الرقابة المباشرة**

يستخدم البنك المركزي أسلوب الرقابة المباشرة لنشاطات وأحوال البنوك، كأن يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرفه ، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض بها[1] .

يكون هذا الأسلوب أكثر نفعا في حالة التضخم وذلك لأن إجبار البنوك التجارية وإلزامها بالحد من التوسع يكون ممكنا ، وقد لا يفيد هذا الأسلوب في حالة الكساد وذلك لأن إلزام البنوك التجارية بالزيادة في منح القروض قد يكون غير ممكن أحيانا.

**المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية**

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي ، والهيكل المصرفي والمالي ، والسياسات الاقتصادية والمالية الأخرى للدولة من جانب وباختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر ،ويتحدد في ضوء الأهداف المختارة اتجاه السياسة النقدية وطبيعة الأدوات الواجب استخدامها والأكثر ملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

**الفرع الأول :اتجاهات السياسة النقدية**

إن قيام السلطة النقدية بتوجيه السياسة النقدية إنما يتوقف على طبيعة الأهداف المراد تحقيقها والتي تتوقف بدورها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية .ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين للسياسة النقدية أحدهما توسيعي والآخر تقييدي[2]:

**أولا : الاتجاه التوسيعي :**

يعنى أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم – سيؤدى بالطبع إلى زيادة الأسعار ـ إلا أنه سيؤدى في الوقت نفسه إلى زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري بالإضافة إلى تحقيق مستوى أعلى للتشغيل ، وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.

[1] صالح مفتاح مرجع سابق ص 150
[2] أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق، ص 193

**ثانيا : الاتجاه التقييدي**

إذا ما رأت السلطات النقدية أن هناك ارتفاعا في معدل التضخم وزيادة في الأسعار ـ والتي تقابلها دائما زيادة في الأجور- فإنها تعمد إلى تقييد حجم الإنفاق وتدفع البنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع وتقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار ، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك .

**الفرع الثاني:الأهداف النهائية**

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إدارة النقود والمصارف والبنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن هذه السياسة ويعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون الخاص به والذي قد تتحدد به الأهداف التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك .ولكن بشكل عام أصبح من المتعارف عليه بأن أهداف السياسة النقدية الرئيسية يمكن أن تتلخص بالأمور التالية [1] :

1- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والذي يتمثل بالحد الأدنى للبطالة.

2- استقرار الأسعار.

3- المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات .

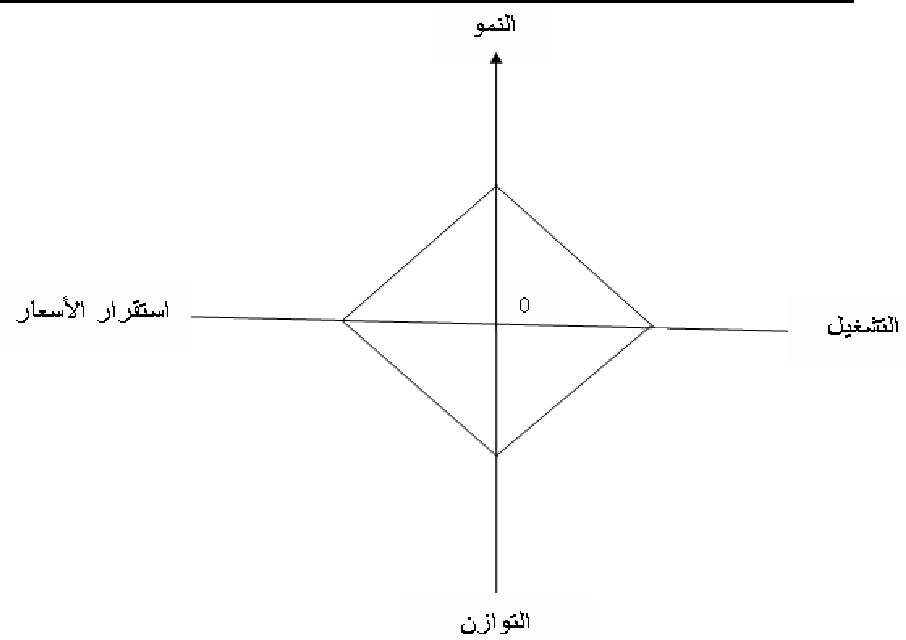
**4-** العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف ب:

المربع السحري لكالدور kaldor.

[1] نزار سعد الدين العيسى ، عبد المنعم السيد علي ، مرجع سابق ص 358

**الشكل رقم 02 : » الأهداف النهائية للسياسة النقدية: المربع السحري« kaldor «**




**المصدر: فدي عبد المجيد مرجع سابق ص34**

## المبحث الثالث : استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية

أحدثت سياسة استقلالية البنك المركزي جدلا واسعا أمتد لأكثر من 200سنة فيذكر دافيد ريكاردو في عام 1824 رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله[1] :

" لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هده السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هده السلطة ، كما اعتقد أنه سوف يكون هناك خطر كبير إدا ما سيطر الوزراء – الحكومة- بأنفسهم على إصدار النقود الورقية . لذا أقترح أن يتم وضع ذلك الاحتكار في أيدي نواب يتم تفويضهم، و لا يمكن عزلهم من وظائفهم إلا عن طريق الاقتراع في مجلس النواب، و أقترح أيضا منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين و الوزراء، و لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يقرض هؤلاء المفوضين أموالا للحكومة، أما إذا أرادت الحكومة الحصول على نقود فانه ينبغي أن تحصل عليها عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق بيع لأدون الخزانة أو أن تقترض من أي بنك من البنوك و لكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال السماح للحكومة بالاقتراض من هؤلاء الدين يملكون القدرة على إصدار النقود " .

و في عام 1931 يذكر " كينز " في حديثه للجنة الملكية في البنك المركزي الهندي " أن البنك المركزي النموذجي هو البنك الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات البنك " .

### المطلب الأول : البنك المركزي

#### الفرع الأول : تعريف البنك المركزي

**التعريف الأول :**حسب دليل الإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي لسنة 1995 يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة مالية وطنية مكونة في بعض الأحيان من عدة مؤسسات منفصلة تمارس رقابة ذات صفة حكومية على أهم الجوانب المرتبطة بالنظام المالي[2].

**التعريف الثاني:**البنك المركزي هو أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد ، ولذلك فإن علاقاتها بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة

[1] منصوري زين : مداخلة بعنوان : اثر إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ، ملتقى النظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ـ واقع وتحديات ـ جامعة الشلف

[2] Manuel des statistiques monetaires et financieres : FMI :1995 :P03

الاقتصادية ، وبوجه خاص في السياسة النقدية وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطها [1].

**الفرع الثاني : خصائص البنك المركزي**

يتميز البنك المركزي بالخصائص التالية [2]:

أولا : البنك المركزي هو المؤسسة القادرة على خلق وتدمير النقود القانونية ، أي أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالالتزامات والتي تمثل قمة السيولة.

ثانيا : البنك المركزي هو المؤسسة المخولة من قبل السلطات السياسية في الدولة للهيمنة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.

ثالثا : البنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي يمثل السلطة العليا على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته .

رابعا:البنك المركزي مؤسسة وحيدة وغالبا ما تكون مؤسسة عامة ويرجع ذلك إلى أهمية وخطورة الوظائف التي يعهد بها إلى البنك المركزي .

**الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي**

للبنك المركزي وظائف متعددة ومهمة يمكن حصرها فيما يلي :

**أولا : البنك المركزي بنك الإصدار**

تحتكر البنوك المركزية في كافة دول العالم مسؤولية إصدار النقود القانونية ، وتعتبر هذه الوظيفة الأولى بالنسبة للبنوك المركزية ، وذلك لأن دور البنك المركزي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان مركزا على احتكار عملية الإصدار [3].

كما يقوم البنك المركزي بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية .

**ثانيا : البنك المركزي بنك البنوك**

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك وذلك لأن البنوك تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها ، كما أنها تلجأ إليه في حالة احتياجها للسيولة النقدية لإعادة خصم الأوراق التجارية

[1] حازم الببلاوي : نظرية النقود ، الاسكندرية للطباعة والنشر ، ( بدون سنة النشر ) ص58
[2] أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ص 178
[3] نفس المرجع ، ص 181

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك بمد يد العون لها في أوقات الأزمات ، ولهذا يقال أن البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني[1].

**ثالثا :البنك المركزي بنك الرقابة**

وذلك باعتبار أن البنك المركزي يقف على قمة النظام المصرفي وهو الذي يتولى الإشراف على عملية تنظيم هيكله و المسؤول عن رقابته وذلك بهدف المحافظة علا سلامته واستقراره وحماية أموال المودعين والمساهمين ومن أهم ما تشمله هذه الوظيفة [2]:

1. وضع القواعد الخاصة بالتصريح بتأسيس مؤسسات مصرفية أو مالية جديدة، ودراسة مدى جدوى تأسيس وحدات جديدة منها ، وسلطة منح هذه التراخيص وسحبها.
2. ثانيا - تلقي البيانات والمعلومات الواردة من الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة البك المركزي وتصنيفها للأغراض المختلفة.
3. وضع القواعد الخاصة بتنظيم ورقابة عمليات البنوك، وإصدار التعليمات والتوجيهات اللازمة للوحدات الخاضعة للرقابة.
4. دراسة البيانات والمعلومات الواردة من البنوك والقيام بالتفتيش الدوري على الوحدات الخاضعة للوقوف على مدى سلامة مراكزها المالية ومدى التزامها بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة من البنك المركزي .
5. التعليمات والضوابط المقررة بشأن التركزات الائتمانية وترشيد السياسة الائتمانية.

**رابعا: البنك المركزي بنك الدولة**

يقوم البنك المركزي بوصفه بنك الدولة بوظائف متعددة في هذا المجال بجانب وظيفته كأداة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية ويقدم خدمات عامة للسلطة النقدية [3]:

1. حفظ وإدارة حسابات الإيرادات والإنفاق العام للدوائر والهيآت الحكومية.
2. إقراض الحكومة عند الضرورة عن طريق إصدار جديد سواء في حالة العجز المؤقت الذي يطرأ على الميزانية العامة أو في حالات استثنائية أخرى.
3. إصدار القروض العامة وتنظيم حركتها بين البنوك ومختلف المؤسسات المالية و الإشراف على الاكتتاب فيها وكذا خدمة هذه القروض –دفع الفوائد في مواعيدها – وتنظيم المدفوعات الحكومية .

[1] شاكر القزويني : مرجع سابق ، ص33
[2] أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ص 190
[3] عقيل جاسم عبد الله ـ النقود والمصارف ـ دارمجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية عمان ص228

4. تقديم المشورة والنصح للحكومة في شؤون النقد والائتمان واقتراح ما يراه مناسبا من إجراءات وسياسات تتطلبها الحالة الاقتصادية للبلاد.
5. يلعب البنك المركزي دورا بارزا في المشاورات التي تجريها الدول ، لاسيما في الدول النامية مع الهيآت والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فيما يتعلق ببرامج التصحيح .
6. تولي معاملات الحكومة مع الخارج وإجراء التحويلات الرسمية الخارجية للوزارات والدوائر الرسمية واستلام ما يرد إلى حساباتها ومسك حسابات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج.

**خامسا : البنك المركزي كسلطة نقدية**

تعتبر وظيفة البنك المركزي في مجال إدارة السياسة النقدية من أهم وظائف البنوك المركزية على الرغم من حداثة هذه الوظيفة مقارنة مع الوظائف الأخرى وتشمل هذه الوظيفة على المهام التالية :

**1-تحديد توجهات السياسة النقدية** : يختلف تدخل البنك المركزي حسب درجة استقلاليتها ، ففي مجال السياسة النقدية الخارجية ليس لأي بنك مركزي سلطة تقرير نظام صرف معين لأن القرارات الهامة الخاصة بالصرف كتخفيض قيمة العملة تدخل ضمن مهام السلطة السياسية ، بينما تتكاف عامة البنوك المركزية بإدارة سعر الصرف يوميا وتقديم النصائح في مقابل ذلك ،وفي مجال السياسة الداخلية للبنك المركزي عدة مسؤوليات كما له حرية أكبر في تحديد أهداف نمو المجمعات النقدية[1].

**2- اختيار وسائل السياسة النقدية.**

تختلف الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهدافه من بلد لآخر وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقا لنموذج التنمية الاقتصادي المتبع من طرف الدولة ، تسمح هذه الأدوات المتاحة لدى البنك المركزي بالتأثير على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية ائتمانية معينة.

**3- تحديد الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية**

الأهداف الوسيطية هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات، و المرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية[2]،وتحاول السلطات

---

[1] شملول حسينة ، مرجع سابق ص 4

[2] - Monique Beziade **, la monnie et ses mécanismes,** nouvelle édition la découverte paris 1995, P 99

النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة مثلا على الناتج المحلي الخام[1].

وتعبر الأهداف الوسيطية عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلي تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية .

وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطية :

- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة
- سعر الصرف
- المجمعات النقدية الوسيطية.

**المطلب الثاني : مفهوم استقلالية البنك المركزي**

نظرا للمهام النقدية الملقاة على عاتق البنوك المركزية ، ارتأت كثير من الدول لتغيير تشريعاتها لأجل تعزيز استقلالية بنوكها المركزية ومن بين هذه الدول نجد فرنسا الذي أصبح بنكها المركزي مستقلا تماما عن الحكومة بمقتضى القانون الجديد للبنك الفرنسي الصادر في جويلية 1993والمعدل في ديسمبر 1993 .

**الفرع الأول: الاستقلالية بالمفهوم القانوني**

تعني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق الأهداف والإبقاء على استقرار الأسعار وذلك على ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور [2].

**الفرع الثاني : الاستقلالية بالمفهوم الاقتصادي**

من بين أفضل الأراء التي توضح جوانب الاستقلالية يذكر رئيس البندزبنك (Shesinger) بأن استقلالية البنك المركزي تعني :

- استقلالية مؤسسية :يعني ذلك استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان.
- استقلالية الأدوات: يعني ذلك إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات.
- استقلالية شخصية: يعني ذلك تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي.

[1] قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية مرجع سابق ص63
[2] منصوري زين ، مرجع سابق ص2

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن استقلالية البنك المركزي تعني انفراده بتولي شؤون إدارة السياسة النقدية بعيدا عن ضغوطات السلطة التنفيذية وعدم تسخيره لتمويل العجز في الميزانية العامة تجنبا للضغوطات التضخمية . كما أن استقلالية البنك المركزي تكون مرتبطة بهدف استقرار الأسعار فكلما كانت جهود السلطة النقدية منصبة على تحقيق هذا الهدف دل ذلك على تمتعها باستقلالية أكبر وكلما ابتعدت جهودها وتركيزها عن تحقيق هذا الهدف دل ذلك على تبعتها للسلطات التنفيذية .

**المطلب الثالث** : **مؤشرات وقياس استقلالية البنك المركزي**

**الفرع الأول: مؤشرات استقلالية البنك المركزي**

تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير ، وان كانت قد اختلفت في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي الممكن إعطاءه لكل منها ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج هذه الدراسة .وتجتمع هذه المعايير حول خمسة محاور أساسية [1]**:**

أولا – مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.

ثانيا – مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي ، وكذلك مدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيآتها ومؤسساتها.

ثالثا - مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس ادارتها، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم ، ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس.

رابعا –المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية و ما إذا كان هو الهدف الوحيد ، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى مدى قدرة البنك على تنفيذ ذلك.

خامسا : مدى خضوع البنك المركزي للمساءلة والمحاسبة.

[1] أسامة محمد القولي ، زينب عوض الله ، مرجع سابق ص 225

**الفرع الثاني : قياس درجة استقلالية البنك المركزي**

أجريت عدة دراسات اقتصادية لقياس درجة الاستقلالية البنوك المركزية وذلك استنادا على عدة معايير، وفي هذا الصدد أعد ثلاث مؤلفين : كوييرمان وويبس ونيابتي سجل يضم 16 معيارا لقياس درجة استقلالية البنك المركزي ، تجتمع هذه المعايير في أربع فئات وهي مبينة في الجدول التالي [1]:

**الجدول رقم 01 : قياس درجة استقلالية البنك المركزي**

| معايير استقلالية البنك المركزي | وزن المعيار |
|---|---|
| التعيين ومدة عهدة المحافظ وإنهاء مهامه | %20 |
| صياغة السياسة النقدية | %15 |
| الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار | %15 |
| مدى إمكانية منح أو عدم منح سلفات للدولة | %50 |

**المصدر** : **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون جويلية 2005 ص36**

**المطلب الرابع:استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسة النقدية**

تعمل استقلالية البنوك المركزية على ضمان مصداقية السياسة النقدية ، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها لتحقيق هدفها ، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية ، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية.إذ أن الشفافية تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام الضريبي ورسم السياسة النقدية وفي تطبيقها[2].

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون جويلية 2005 ص36

[2] قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ص 94

**خلاصة الفصل الأول:**

هناك تعاريف متعددة للنقود ولكن أغلبها يدور حول مضمون واحد هو أن النقود أي شيء يلقى قبولا عاما ويستخدم في التبادل ويكون وسيلة لتسديد الديون.

كانت النقود محل اهتمام الدارسين والباحثين ،وتعتبر المدرسة التقليدية أول من تطرق لدراسة للنقود بزعامة الاقتصادي فيشر والذي ركز في دراساته على العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار،وبعد فشل المدرسة التقليدية عن إيجاد تفسير لأزمة الكساد العالمي( 1929-1933 ) ظهر تيار آخر بزعامة الاقتصادي كينز والذي ركز في دراساته على أثر سلوك النقود في مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية مؤكدا على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الظرفية التي قد تحدث .وعلى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت ظهور الموجات التضخمية نتيجة للإصدار النقدي المفرط واللامحدود تراجعت الأفكار الكينيزية لعدم قدرتها على تحليل وتشخيص هذا النوع من الأزمات .في هذه الفترة ظهر تيار آخر بقيادة الاقتصادي فريدمان مجددا لأفكار المدرسة التقليدية والذي اعتبر أن النقود أصل من الأصول المكونة للثروة.

اهتم الكثير من الاقتصاديين بدراسة السياسة النقدية وأعطوها تعاريف متعددة إلا أن هذه التعاريف تكاد لا تختلف من حيث المحتوى والمضمون ، والتعريف الأكثر شمولا ووضوحا هو أن : السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك أو السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود ومعدل الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك بغية تحقيق أهداف محددة باستعمال مجموعة من الأدوات والتي تنقسم إلى قسمين أدوات مباشر وأدوات غير مباشرة .

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتمحور أهدافها الرئيسية في تحقيق النمو والتشغيل الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار الأسعار.

تكمن فعالية السياسة النقدية بمدى التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية وذلك من أجل تفادي التعارض بين الأهداف.

يتوقف نجاح السياسة النقدية على عدة عوامل أساسية منها نظام معلوماتي فعال ، نظام سعر صرف مرن ، توافر أسواق مالية ونقدية متطورة وعلى مدى استقلالية البنك المركزي.

# الفصل الثاني

## التطورات الإقتصادية والنقديةخلال مرحلةالتخطيط المركزي

**تمهيد**

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية بعدة مراحل كما عرف عدة تطورات ، أثرت تأثيرا كبيرا في مساره التنموي .

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني : التطورات النقدية خلال مرحلة التخطيط المركزي

المبحث الثالث : الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق

## المبحث الأول : النظام المصرفي الجزائري

### المطلب الأول : النظام المصرفي في الجزائر المحتلة

#### الفرع الأول :خصائص النظام المصرفي في الجزائر أثناء الاحتلال

نشأ النظام المصرفي الجزائر المحتلة وترعرع كامتداد وكظل للنظام الفرنسي،وكانت وظيفته خدمة المحتلين ومصالحهم .

والمؤسسات النقدية تميزت بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى بل وكان هناك بنك إصدار أيضا دون أن تكون له كل الحقوق التي لمثيله في الدول ذات السيادة .وبجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام ، إضافة لفروع البنوك الفرنسية – خاصة وعامة ومختلطة- وخلال حرب التحرير أضيف بنك للتنمية .

وبالجملة يمكن القول بأن النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كان بمثابة امتياز للجزائر لم تحض بمثله المستعمرات الفرنسية الأخرى .و طبعا المقصود بالجزائر جزائر المحتلين الدخلاء آنئذ[1].

#### الفرع الثاني : المؤسسات المصرفية والمالية أثناء الاحتلال

يتكون النظام المصرفي قي هذه الفترة من بنك الجزائر والبنوك التجارية والبنوك الشعبية وهياكل خاصة بالقرض الفلاحي وصندوق المعدات والتنمية الجزائرية (CEDA )[2]:

**أولا : بنك الجزائر**

تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي ، وتعيين المدير ، وتم تأميم هذا البنكسنة1946، وبهذا التاريخ بنك الجزائر وتونس ، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار النقدي في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك.

**ثانيا :البنوك التجارية**

**إن** أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي :

- القرض العقاري للجزائر وتونس
- القرض الصناعي والتجاري
- البنك الوطني للتجارة والصناعة
- القرض الليوني

[1] للتفصيل أكثر حول وضعية النظام المصرفى إبان الإحتلال الفرنسي أنظر :
شاكر القزوينى ، محاضرات فى إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر سنة 2000 ،ص 46
[2] صالح مفتاح مرجع سابق ص 217

- الصندوق الجزائري للقرض والبنك
- الشركة العامة
- شركة مرسيليا للقرض والبنك
- بنك بريكليز المحدود
- قرض الشمال

**ثالثا : بنوك الأعمال**

وتضم :البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N) و ورمز(WORMS)، وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M).

**رابعا :المؤسسات التعاضدية**

وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي ملها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة التي عرفت نفس التطور كما في فرنسا ، ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P)، من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية .أما في القطاع نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي (C.A.C.A.M ) التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي.

**خامسا:المؤسسات العامة والشبه العامة**

تخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية و أخرى محلية ، بالنسبة للفرعية يوجد القرض الوطني ، القرض العقاري ، صندوق الأمانات والودائع ، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية ، والصندوق الوطني للمناقصات العامة ، أما المؤسسات المحلية فكانت تضم : مؤسسة صندوق التجهيز (المعدات) والتنمية بالجزائر (C.E.D.A) والذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائريCAD ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية BAD والذي أسس في سنة1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها لبرامج التنمية وأنشأت خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة .

**سادسا : الشبكة التقليدية**

وتهتم بتمويل القطاع التقليدي ، ويوجد نوعان من المؤسسات :

الفئة الأولى تهتم بتمويل القطاع الفلاحي والأخرى تهتم بالقطاع الحرفي.

1-القرض الفلاحي ( C.A) :مثل الشركات الفلاحية للاحتياط ( S.A.P) على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات ، لوازم البذور .

2-القرض البلدي : ( C.M) وهدفه تقديم قروض استهلاكية وقروض خاصة بالقطاع الحرفي وقروض الخدمات البسيطة .

**المطلب الثاني : النظام المصرفي في الجزائر المستقلة**

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحر الليبيرالي.وقد نتج عن هزيمة فرنسا وخروجها من الجزائر جملة تغيرات في النظام المصرفي ومن أهمها[1] :

- تغيرات قضائية تتمثل في تغيير مقرات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل.
- تغيرات مالية تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين .
- تغيرات سياسية –اقتصادية تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة ( التطلع لبناء الاشتراكية ، والانفتاح على العالم الخارجي بعد استعادة السيادة الوطنية).

وقد نتج عن مجموع تلك التغيرات:

- تقلص شبكة الفروع –وكانت شبكة واسعة –
- زوال شبه كامل للمصارف المحلية الصغيرة.
- تصدع البنوك المتخصصة لاسيما الزراعية منها(في ظروف الحاجة الملحة لتمويل القطاع الزراعي الاشتراكي الناشئ)
- استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى الموارد المالية .

وهكذا فقد شهدت الفترة 1962-1966 تقاعس ، وحتى رفض النظام المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الجزائري مما ألجأ البنك المركزي الجزائري والخزينة الجزائرية إلى أن يقوما بدور البنوك لغرض تمويل الزراعة والصناعة.

وكانت النتيجة هي ازدواجية وجود نظامين مصرفيين ، واحد قائم على أساس ليبيرالي رأسمالي من جانب وآخر قائم على أساس اشتراكي وسيطرة من الجانب الثاني ، وبالتالي عجز البنك المركزي إن احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة

[1] شاكر القزويني ، مرجع سابق ص 54

**الفرع الأول:مرحلة إضفاء السيادة :1962-1963**

**1- الخزينة** أنشأت الخزينة في 29 أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة الاقتصادية لوظيفة الخزينة وتدخلها في بعض الميادين الاقتصادية التقليدية كتكفلها بمنح القروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا .

**2- البنك المركزي الجزائري**

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01جانفى 1963 ـ بموجب القانون 62-441 والمصادق عليه فى 1962/12/13ـ وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث أسندت إليه وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية ، وتوجيه و مراقبة القرض ، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف .
وفقا لقانون المالية 1965 فإن البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة ، يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط ، وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسب للخزينة العامة .[1]

**3- الصندوق الجزائري للتنمية(CAD)** [2]

أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي1963 ـ بمقتضى القانون 63-165 الصادر في تاريخ 1963/05/07 من مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل ، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها في 1971 في إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه بهذا التاريخ وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) باعتباره بنكا متخصصا إذ أن تمويلاته موجهة نحو تكوين أو تجديد رأس مال الثابت فهو البنك الاستثماري الوحيد بالجزائر ، وقد ظهرت أهميته جليا من خلال المهام المكلف بها والمتمثلة على الخصوص في تمويل إنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط ، وتسيير ميزانية التجهيز من قبل إدارة الخزينة وهذا لحد 1969 ، حيث انتقلت مسؤولية تلك الميزانية إلى وزارة المالية وقد حل البنك منذ 1971محل الخزينة في ميدان القروض طويلة الأجل ، وفى إصدار حوالات التنمية ومنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل باعتباره مصرفا للتجارة الخارجية [3].

---

[1] بلعزوز بن على مرجع سابق ص 173
[2] Ammour Benhalima , Le Systeme Bancaire Algérien .Texte Et Réalité. Ed Dahlab 1997 P 56
[3] أحمد باشى ، دور الجهاز المصرفى فى التنمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 1996 ص 161

**الفرع الثاني : مرحلة التأميمات :1966 - 1967**

**1-البنك الوطني الجزائري (B.N.A)**

أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 166-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية ، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي (CFAT) والقرض الصناعي والتجاري (CIC) ويعبر تأسيس هذا البنك عن رغبة وإرادة السلطات السياسية والاقتصادية والجزائرية ويمكن تلخيص وظائفه فيما يلي [1]:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي إلى غاية 1982سنة تأسيس بنك آخر هو بنك آخر هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- إقراض المنشآت الصناعية العامة.
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

**2-القرض الشعبي الجزائري(C.P.A)**

**تم تأسيس لقرض الشعبي الجزائري(C.P.A)** بموجب المرسوم المؤرخ في 11ماي 1967وهوبنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي ، يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية من حيث الإصدار والفوائد وكذا تقديم القروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية والشركات الوطنية ، كما يقوم أيضا بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ويقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

**3-البنك الخارجي الجزائري (B.E.A)**

**تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67**-204 الصادر بتاريخ 01-10-1967 تتمثل مهمته الأساسية في التحكم في عمليات التجارة الخارجية وتمثيل الدولة على المستوى الدولي وكذا تمويل المؤسسات الموطنة على مستوى شبابيكه وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية .

[1] صالح مفتاح مرجع سابق ، ص221

## المبحث الثاني التطورات النقدية خلال مرحلة التخطيط المركزي

### المطلب الأول: المعالم النقدية إبان المرحلة الاستعمارية

أدخل المستعمر الفرنسي نظامه النقدي عندما تم بسط نفوذه على أكثر المناطق تعاملا وتداولا فأخذ المتعاملون يتعاطون بالعملة و النقود الفرنسية ، لذا كانت الإصلاحات التي تطبق في فرنسا تطبق كذلك في الجزائر باعتبار أن الجزائر مقاطعة فرنسية .

بعد عشرين سنة من الاحتلال ، وبالتحديد في التاريخ 1851/08/04 أنشئ فرع بنكي بالجزائر تابع للبنك الفرنسي خولت له صلاحية الإصدار النقدي ومراقبة المجموعة البنكية التي كانت مرخصة لها بصلاحية ممارسة النشاط في الجزائر وكانت كلها ذات رأس مال أجنبي .

استمر البنك المركزي الجزائري في النشاط إلى غاية 30جوان 1962كما تم الاتفاق عليه حسب معاهدة إيفيان 19مارس 1960، غير أنه جرى اتفاق في 28/أوت /1962بين بنك الجزائر والحكومة الجزائرية بضرورة الاستمرار في العمل والاحتفاظ بحق الإصدار إلى غاية ترتيب الحياة النقدية وذلك من خلال تجديد الاتفاق كل شهرين إلى غاية 31ديسمبر 1962[1]

### المطلب الثاني: المعالم النقدية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة سعت الحكومة الجزائرية لإنشاء جهاز إصدار يعكس النظرة الجديدة لدولة حديثة العهد بالاستقلال ، و بالفعل تم إنشاء البنك المركزي الجزائري من خلال قانون 62-144 المؤرخ في 1962/12/13 وتحديد القانون الأساسي كما جاء مرسوم آخر بتاريخ 1962/12/28 ليحدد انطلاق عمل البنك بتاريخ 1963/01/01 .

و ما تجدر الإشارة إليه هو أن النقود خلال هذه المرحلة كانت عبارة عن ظاهرة حسابية فقط ولم تكن أداة إستراتجية من اجل التحكم في التنمية الاقتصادية و كانت عملية خلق النقود تتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند قلة الموارد نظرا للسياسة الاقتصادية المستمدة الفكر الاشتراكي و إتباع السلطات النقدية لمفاهيم التخطيط المركزي لفترة طويلة و هذا ما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى كالتضخم و المديونية، لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي و السلبي للنقود وإعطاءه مفهوم جديد يمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية ،و كان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وعن إنشاء المجلس الوطني للقرض و النقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض و التنمية بين أيدي السلطات العامة

[1] محمد المبارك ، مرجع سابق، ص 25

و النقدية و المالية ، و بالتالي ظهر دورها الإيجابي و تأثيرها المباشر على الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك ، أي أنها أصبحت أداة إستراتجية مهمة للمخطط و السلطات العامة[1].

**المطلب الثالث : تطور الكتلة النقدية**

**الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها**

تعتبر الكتلة النقدية (أو كمية النقود ) في اقتصاد معين ، العنصر الأساسي المحدد للدخل الوطني ولمستوى الأسعار ، هذا ما يجعل اهتمام السلطات بكمية النقود المتداولة في كل وقت كبيرا [2] .

تميزت إستراتجية الحكومة الجزائرية لمدة طويلة بسياسة استثمارية توسيعية هامة تتطلب عرض معتبر للنقود ، وهذا ما يفسره تطور الكتلة النقدية الواسع خلال هذه المرحلة . وهذا ما يوضحه الجدول التالي حيث نجد أن الكتلة النقدية ب46.6 مرة للفترة 1964 – 1985.

الجدول رقم 11 يبين تطور الكتلة النقدية من خلال الزيادة المتوسطة وذلك للفترة الممتدة مابين 1964و1985.

**الجدول رقم 02:الزيادة المتوسطة لعناصر الكتلة النقدية للفترة من 1964 إلى 1985**

| عناصر الكتلة النقدية | الزيادة المتوسطة للفترة 1964- -1985 |
|---|---|
| النقود الورقية | %17.83 |
| النقود الكتابية | %22.83 |
| أشباه النقود | %29.2 |
| مجموع الكتلة النقدية | %20.43 |

**المصدر: بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ،ص 168**

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن الكتلة النقدية سجلت تزايدا محسوسا خلال هذه الفترة وهذا راجع إلى النمط التنموي المنتهج والذي يعطي الأولوية للصناعات الثقيلة وهو ما يتطلب

[1] بلعزوز بن علي : مرجع سابق ص 165
[2] حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سابق ص 12

سيولة كبيرة ، وأمام سيطرة الحكومة على جميع القطاعات وغياب سياسة نقدية واضحة فإنه وفي حالة عدم قدرة وفاءالمؤسسات على التسديد تلجأ الخزينة إلى تسبيقات البنك المركزي لتمويل هذا العجز وتتحصل عليه بدون قيود[1] .

**الفرع الثاني : تطور مقابلات الكتلة النقدية**

هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي وتتكون أساسا من ثلاثة عناصر : الأصول الخارجية والقروض المقدمة إلى الاقتصاد و القروض المقدمة إلى الخزينة .

**أولا : تطور الأصول الخارجية**

في الجزائر يعتمد على حجم الأصول الخارجية ـ الذهب والعملات الأجنبية ـ على عائدات بيع البترول التي تقارب 98% من مجموع الإيرادات وعليه فإن حجم الأصول الخارجية سجل ارتفاعا متزايدا من سنة1962 إلى سنة 1980 ب 18.3 مرة أي من 0.9 مليار دج قي بداية الفترة إلى 16.5مليار دينار في نهاية الفترة [2].أما للفترة الممتدة من 1979 إلى 1985 تضاعفت ب1.3 مرة .

**ثانيا : القروض المقدمة للاقتصاد**

تمثل القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين .ونتيجة لتكفل الجهاز المصرفي بتمويل التنمية مع بداية 1970فقد عرفت هي الأخرى تطورا سريعا فلقد كانت تمثل 6.4 مليار دينار في بداية1970لتصل إلى 112.82 مليار دينار في نهاية 1980أي أنها تضاعفت ب 17.6 مرة خلال الفترة ، أما للفترة الممتدة من 1979 إلى 1985 فقد تضاعفت ب2.9مرة .

**ثالثا : القروض المقدمة للخزينة**

لعبت الخزينة دورا هاما في الإصدار النقدي في عملية تمويل الاستثمارات حيث كانت نسبتها 15% من مجموع المقابلات سنة 1963 ليرتفع هذه النسبة إلى 42% سنة 1970أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة ب 15 مرة .

ونتيجة للإصلاح المالي لسنة 1971 والذي أعطى الأهمية للقطاع المصرفي انخفضت نسبة القروض المقدمة للخزينة للفترة الممتدة من سنة 1970إلى 1974 حيث بلغت نسبتها 12 %

[1] فريد بن طالبي مرجع سلبق ص 140
[2] شملول حسينة ، مرجع سابق ص 143

سنة 1974 من مجموع المقابلات. لترتفع من جديد للفترة الممتدة من سنة 1975 إلى 1978 بسبب تمويل الاستثمارات المخططة حيث أصبحت نسبتها تمثل 29% سنة 1979 ، بينما انخفضت بشدة بين سنتي 1979 و1982 لترتفع من جديد ابتداءا من سنة 1982 بسبب اتخاذ قرار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية واستمرت في التزايد إلي غاية 1991أين انخفضت بسبب الصرامة في تطبيق القوانين الجديدة وتخلى الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي [1].

## المطلب الرابع : الكتلة النقدية والناتج الخام

نظرا لأهمية الكتلة النقدية فإنه يعتمد مقارنتها بالناتج المحلي الإجمالي وذلك حتى يتسنى للسلطات النقدية اتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير اللازمة لأجل مراقبة الزيادة التي تمثل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الكلي نتيجه لأن التدفقات النقدية أكبر من التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، والتي مع مرور الوقت تؤدي إلى نشوء ظاهرة التضخم .

**الجدول رقم 03 : معدل نمو الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 1963 — 1986**

| السنوات | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكتلة النقدية | 28.42 | 28.42 | 16.82 | 4.22 | 28.89 | 35.47 | 25.08 | 5.7 | 10.57 | 32.1 |
| الناتج المحلى الخام | - | 7 | 8 | 3- | 10 | 13 | 9 | 11 | 3 | 14 |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 |
| 34.29 | 16.25 | 30.3 | 30.66 | 13.6 | 37.74 | 13.04 | 19.27 | 12.25 | 22.96 | 20.91 | 18.31 | 14.17 | 7.96 |
| 15 | 34 | 14 | 18 | 16 | 21 | 17 | 21 | 14 | 7.6 | 10.8 | 11.5 | 11 | -- |

**المصدر : بن يوسف سليم ، مرجع سابق ص 53**

من خلال الجدول نلاحظ أنه في أغلب السنوات المذكورة أن تسارع تطور الكتلة النقدية يفوق تسارع تطور الناتج المحلى الخام ،وترجع أسباب تطور الكتلة النقدية المذهل إلى

[1] نفس المرجع، ص 145

السياسة التنموية الواسعة والتمويل الواسع للاستثمارات سياسات التظهير المالي المتبعة آنذاك و كذلك عدم وجود سلطة نقدية حقيقية تتمتع بالاستقلالية .

## المبحث الثالث : الإصلاحات الاقتصادية خلال مرحلة التخطيط المركزي

### المطلب الأول :الإصلاح المالي 1971

لقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزتها وفى الحقيقة فإن هذه المركزة تستجيب لثلاثة اعتبارات أساسية[1]:

الاعتبار الأول : يتمثل في ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي ، وضرورة أن ينسجم نظام التمويل مع هذا التوجه ، باعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات.

الاعتبار الثاني : يتمثل في تعاظم مركزة قرارات الاستثمار مباشرة بعد بداية المخطط الرباعي الأول ، ويجب أن يتبع نظام التمويل هذا الاتجاه ضمانا لمبدأ الانسجام حيث أن التحكم في التدفقات الحقيقية يجب أن يرافقه التحكم في التدفقات النقدية .

الاعتبار الثالث : يتمثل في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار ويجب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف، ولن يتم ذلك إلا بواسطة مركزة قرارات التمويل ومراقبة التدفقات النقدية.

#### الفرع الأول : إعادة تنظيم الهياكل المالية

قررت السلطات الجزائرية ابتداء من هذه الفترة أن تكلف البنوك بتسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية و هو ما يستوجب بالضرورة إعادة تنظيم كل الهياكل المالية للبلاد وفي هذا الإطار اتخذت عدة إجراءات كما يلي[2]:

- تنظيم إجراءات حصول المؤسسات العمومية على السحب المكشوف في إطار تمويل الصادرات.
- توزيع وتقسيم المهام فيما يتعلق بتنفيذ الاستثمارات المخططة التابعة للقطاع العمومي بين وزارة التخطيط ووزارة المالية.
- تحديد طريقة تمويل الاستثمارات بالنسبة للمؤسسات العمومية.
- تعزيز دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني.
- توطين المؤسسات العمومية في مختلف البنوك.

---

[1] الطاهر لطرش ،،تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة الثانية 2003 ، الجزائر ص 177

[2] شملول حسنة ، مرجع سابق ص 131

- تحديد معدلات فائدة مركزيا بعد موافقة المجلس الوطني للقرض.
- وضـع إجـراءات لمـساهمة المؤسسات العمـومية التي تشهـــد عجزا في التسيـــير.

**الفرع الثاني :إنشاء أجهزة تسيير البنوك**

انبثق عن الإصلاح هيئتان هما: المجلس الوطني للقرض (CNC) واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

**أولا : المجلس الوطني للقرض:**

أنشئ مجلس القرض بمقتضى الأمر 47/71المؤرخ في 1971/06/30 وهو يعمل تحت وصاية وزارة المالية مباشرة، ويرأسه عادة محافظ البنك الجزائري ويضم 22 عضواً ماعدا الرئيس ونائب رئيس المجلس، أما دور المجلس فيكمن في تقديم الآراء وإعطاء الملاحظات والتوصيات وإجراءات الدراسات المرتبطة بمسائل النقد والقرض والمشاكل التمويلية الحساسة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المسطرة

وقد بدأ المجلس أشغاله في 06 أوت 1971، ويلجأ إليه حول تحديد السياسة العامة للقرض التي توضع بالنظر إلى احتياجات الاقتصاد الوطني وتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلاد. ومن بين المهام[1] الأساسية التي كلف بها المجلس المساهمة في التحكم في العلاقات بين القطاع المصرفي وكل الأعوان الاقتصاديين وتعزيزها ومعالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية للبلاد، والقيام بالبحث عن فرص توفير و تنويع الموارد المالية،وكذلك تقديم التقارير الدورية إلى وزارة المالية والمتعلقة بمسائل النقد والقرض مع تقـديم التوصيات والاقتراحات.

**ثانيا : اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية** :

أنشأت هذه اللجنة بموجب الأمر 47/71 المؤرخ في 1971/06/30 حيث تنص المادة 9 منه على " تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية " ويرأس اللجنة محافظ البنك المركزي الجزائري كما تتكون من المدرين العامين للبنوك التجارية ومدير القرض في وزارة المالية وممثل نقابة عمال البنوك.

[1] المواد:02-04-05 من الجريدة الرسمية ، لسنة 1971 ، العدد 55

أما مهمتها الأساسية فتتمثل[1] في تقديم الأراء والتوصيات لوزير المالية ، في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة بهذه المهنة ،وتسهيل وتنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية.،و دراسة أوضاع وحسابات ميزانيات المؤسسات المالية وعرضها، بالإضافة إلى تقديم ملاحظات وتوصيات إلى وزير المالية للمصادقة عليها والسماح بنشرها عند الضرورة.، وكذلك دراسة واقتراح التدابير الضرورية لتسهيل نشاط المؤسسات المالية وتحسين تنميتها وتوحيد المناهج الحسابية الإدارية.

**الفرع الثالث : تقييم الإصلاح المالي1971**

على إثر الإصلاح المالي1971 تمت إعادة تنظيـم الجهاز المصرفي الذي يرتكز على قاعدتين هما مركزية قرار الاستثمار من جهة، حيث كانت كل قرارات التمويل ترجع إلى الحكومة (من خلال جهاز التخطيط)، ومن جهة أخرى تخصيص البنوك حيث تم إسناد قطاع معين لكل بنك مع ضرورة إدراج المؤسسات الصناعية والتجارية فيه سواء كانت عمومية أو خاصة، وتحولت البنوك التجارية إلى مجرد قناة تسجيل ومحاسبة التيارات المالية ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، كما صارت تلعب دور الوسيط بين المقرض والـمقترض، وتعرض خدمات مغرية للجمهور لجذب أمواله، مما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية وجعل تسيير البنوك تسييرا بيروقراطيا[2].

**الجدول رقم 04 : تعاظم دور الخزينة العامة في تمويل الإستثمارات**

| المراحل | 1970-1973 | 1974-1977 | 1978-1979 | 1980-1984 | 1985-1987 | 1988-1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة الخزينة العامة% | 29.6 | 23.1 | 24.69 | 47.7 | 63.6 | 64.00 |

**المصدر** : Hocine Benissad .Algerie:Restrcrution et réformes économique (1979-1993 ).opu

وصفوة القول أن النظام المصرفي من بداية الإصلاح إلى 1986 كان مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والنقدية والمالية للدولة ، وتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمتها الوحيدة تكمن في تمويل المشاريع المخططة مركزيا وأن توزيع القروض كان يخضع لمراسيم وقرارات إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات. إن استمرار

[1] - المواد: 10 ، 11، 12، 13، في الجريدة الرسمية لـ 1971/07/06، العدد 55.

[2] - أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة،** ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1991، ص 60 .

هذه الوضعية أدى إلى ظهور مشاكل نقدية كبيرة كان لها انعكاسات سلبية على ميادين ومستويات عديدة.

**المطلب الثاني : الإصلاحات الهيكلية (1982-1985)**

دفعت المشاكل التي طرحتها إصلاحات السبعينات إلى صدور قانون في نهاية العقد تحت رقم 09/79 بتاريخ 31 ديسمبر 1979 المتضمن قانون المالية لعام 1980، ولقد أدخل هذا القانون عاملين يتعلقان بسياسة التمويل، مثل الانتقال إلى التمويل الميزاني للإقتصاد عن طريق إعانات الخزينة وإتاحة إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية[1].

ولقد بدأت مع الثمانينات إصلاحات هيكلية تمخض عنها ميلاد بنكين هما : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

**أولا - بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

أنشىء بتاريخ 16 مارس 1982وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير ،حيث تنص مادته الأولى من قانونه التأسيسي على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في[2]:

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.
- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.
- الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- هياكل الصناعات التقليدية في الوسط الريفي وأعماله.

**ثانيا- :بنك التنمية المحلية**

بتاريخ 30 أفريل 1985 تم إنشاء بنك محلي سمي بنك التنمية المحلية يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية كعمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحليةو عمليات الرهن.القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية خاصة الإيداع و عمليات الرهن كما أسندت إليه توزيع القروض على القطاعات العامة والخاصة وكذلك القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية .

---

[1] - بن عبد الفتاح دحمان :" **محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي**"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص 155.

[2] صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 227

**المطلب الثالث : الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة**

مع بداية 1986 أصبح من الممكن الحديث عن الدخول في مرحلة جديدة في تطور الاقتصاد الجزائري ، إذ تميزت هذه المرحلة على مستوى إصلاحات الاقتصاد الكلى بشكل عام بتزايد وتيرة الإصلاحات مقارنة بالفترات السابقة ، وقد جاء ذلك على أعقاب تدهور أسعار البترول في سنة 1986 ، وكذا سعر صرف الدولار ، مما أدى إلى صعوبات أكثر في مجال الاحتفاظ بالتوازنات الكبرى وجعل من الضروري إدخال تغيرات جذرية في إدارة وتنظيم الاقتصاد وذلك في اتجاه تفضيل آليات السوق [1].

**الفرع الأول :أسباب الإصلاحات**

**أولا :الأسباب العامة**

يمكن حصر الدوافع والأسباب العامة الدافعة للإصلاحات :

أولا-تمركز الاستثمارات في قطاع الإنتاج الصناعي ، حيث كان الاهتمام بالقطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي الذي أهمل تماما إن صح التعبير، والدليل على ذلك صدور عدة قوانين تخص القطاع الصناعي كالمؤسسات العمومية وغيرها ، وطرق الاستثمار في هذا القطاع دون التطرق إلى المجال الزراعي بما فيه الفلاحة والفلاحون ، بنوع من الاهتمام رغم وجود أراضي فلاحية جيدة ، وتوفر قدرة بشرية لا بأس بها .

ثانيا-المركزية البحتة التي جعلت الجهاز المركزي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات في مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة.

ثالثا-تدهور الأوضاع الاقتصادية : وخير دليل على التدهور الاقتصادي المعاش آنذاك هي تلك النسبة الرديئة من درجة الانتعاش ، الذي بلغ فيها متوسط معدل النمو الناتج الإجمالي الداخلي السنوي بالأسعار الثابتة خلال المخططات 67-69 بحوالي 7%، قد انخفض خلال المخطط الخماسي الأول 80-84بحوالي 4 %وخلال المخطط الخماسي الثانى85-89 بحوالي 1 % [2].

---

[1] فؤاد مطاطلة ، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر 1997 ، ص124

[2] م.سعيد أوكيل وآخرون :استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية : تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي "الجزائر 1994، ص 43

**الجدول رقم 05 : تطور الناتج الداخلي الإجمالي 1985 - 1989**

| السنوات | المتوسط السنوي1980-1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الإجمالي% | + 4 | - 1.2 | - 2.1 | - 2.9 | 4.6 |

**المصدر** : Hocine Benissad .Algerie:Restrcrution et réformes économique (1979-1993 ).opu

من خلال الجدول رقم 05 يتبين لنا أن معدلات النمو عرفت قيم سالبة خاصة خلال السنوات الثلاث : 1986، 1987، 1988 بعدما كانت إيجابية خلال الفترة 1985/1980 بمتوسط قدره 04 % ويرجع ذلك أساسا إلى عدة أسباب أهمها النموذج التنموي المنتهج الذي تميز بضعف التسيير الفعال وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية وكذلك اعتماد عائدات اقتصاد الجزائر على قطاع واحد المتمثل في قطاع المحروقات.

رابعا -عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي بسبب ارتفاع حجم الواردات من السلع الضرورية والترفيهية وذلك في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل ".

**ثانيا : تذبذب أسعار النفط**

إن الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خلال 1986 أحدث أزمة حقيقية كان لها انعكاساتها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

**الجدول رقم 06 صادرات المحروقات خلال الفترة 1983 - 1989**

**الوحدة : $10^3$ دينار جزائري**

| السنوات | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات المحروقات | 59.638.009 | 61.932.779 | 69.298.359 | 34.059.574 | 40.638.803 | 42.933.94 | 68.927.290 |

**المصدر** : Rétrospective Statistique 1970-1996 . Office National Des Statistiques

من خلال الجدول رقم06 نلاحظ أن صادرات المحروقات لسنة1986 انخفضت بنسبة أكبر من 50% مقارنة مع سنة 1985 وذلك راجع أساسا إلى تدهور أسعار النفط في السوق العامية

"إن هذا السبب قد لعب دورا فعالا ومؤثرا على المرحلة الاقتصادية المعاشة خلال فترتين مختلفتين .فالفترة الأولى 80-85 والتي تميزت بارتفاع سعر البترول ،إذ بلغ 40 دولار أمريكي للبرميل الواحد محتفظا هكذا بقوته الشرائية ، ومعززا أيضا بارتفاع قيمة الدولار إلى أكثر من 10 فرنكات فرنسية .أما الفترة الثانية ما بعد 1986 التي كانت سيئة جدا وانهار فيها سعر البترول إلى 13 دولار سنة 1986وهبط حتى 11 دولار للبرميل الخام في نهاية 1988 مع هبوط قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح ما بين 5و6 فرنكات فرنسية "[1]

كان لهذا الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي منها انخفاض معدل حصة الاستثمارات في الصناعة إلى 31 % بعدما كانت 56.5% بين 1967-1973وكذلك انخفاض مستوى صادرات المحروقات بنسبة تفوق 50% خلال سنة واحدة وذلك من 1985 إلى 1986 كما هو مبين في الجدول رقم 06 . تسبب هذا التراجع في انخفاض إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 ، أي انخفاض قدر بنسبة 4.8%خلال سنة واحدة ، أي نسبة 38% ، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات[2].

**ثالثا : ارتفاع حجم المديونية الخارجية :**

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية ، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني .

**الجدول رقم 07 تطور إجمالي الدين القائم 1980 - 1989**

**الوحدة : مليار دولار**

| **السنوات** | **1980** | **1983** | **1984** | **1985** | **1986** | **1987** | **1988** | **1989** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **د.طويلةومتوسطة الأجل** | **17.05** | **14.32** | **14.18** | **16.51** | **19.64** | **23.43** | **23.45** | **23.60** |
| **د.قصيرة الأجل** | **2.32** | **1.95** | **1.75** | **1.86** | **3.15** | **1.31** | **1.62** | **1.84** |
| **قروض صندوق النقد الدولي** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **0.619** |
| **المجموع** | **19.37** | **16.28** | **15.94** | **18.37** | **22.97** | **24.74** | **25.07** | **26.06** |

**المصدر* : البنك الدولي -1991-1992**

[1] نفس المرجع ص 44
[2] بلعزوز بن علي مرجع سابق ص 178
* نقلا عن : بلهاشمي خيرة ، مرجع سابق ص 185

من خلال الجدول رقم 07 يتبين لنا أن إجمالي الديون الخارجية في تزايد مستمر خلال الثمانينات حيث انتقلت من 19.37مليار دولار سنة 1980 إلى 26.06 مليار دولار سنة 1989، ويمكن إرجاع تفاقم الديون الخارجية لعدة أسباب داخلية وخارجية ، فالأسباب الداخلية تمثلت أساسا في دافع الاستثمار من أجل التنمية الذي اعتمدته الجزائر خلال المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني والقائم على الصناعات المصنعة والذي تطلب رؤوس أموال ضخمة ، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية قصد الحصول على موارد مالية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، والسبب الجوهري الثاني هو سوء التخطيط وضعف كفاءة التسيير الأمر الذي أدى إلى فشل معظم المشاريع التنموية وذلك لأنها لم تكن مبنية على أساس علمي واقتصادي دقيق والسبب الثالث الذي لا يقل أهمية عن السببين السابقين تمثل في عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي ، حيث اعتمدت السلطات الجزائرية على قطاع الصناعة بالدرجة الأولى وإعطائه الأولوية في برامج التنمية ، حيث ظهرت هذه الأولوية من خلال حجم الإنفاق الاستثماري لمختلف القطاعات 1970-1977.

**الجدول رقم 08 حجم الإنفاق الاستثماري لمختلف القطاعات : 1970 - 1977**

| القطاعات | المحروقات | صناعة وسائل الإنتاج | الفلاحة والري | التكوين | البنى التحتية | صناعة سلع الاستهلاك | الصحة | السكن | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم الإنفاق 1973/1970 | 4.6 | 5.5 | 4.1 | 3.3 | 3.1 | 2.3 | 1.5 | 1.3 | 9. | 30.9 |
| حجم الإنفاق 1977/1974 | 19.5 | 18.5 | 16.6 | 10 | 15.5 | 9.6 | 5.7 | 8.3 | 5.4 | 109.4 |

**المصدر : Temmar Hamid;strategie du devloppement independant , Le Cas De L' algerie: Un Bilan ,L' algerie,Opu ,1983,P:23**

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ مدى اهتمام السلطات بقطاع الصناعة من حلال حجم الإنفاق وإعطائه الأولوية ، ويتبين ذلك من خلال ما خصصته الدولة لهذا القطاع .ففي المخطط الرباعي الأول حظيت صناعة وسائل الإنتاج ب : 5.5 مليار دينار أي ما يعادل 17.79 %، أما قطاع الفلاحة فكان في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات.

أما في المخطط الرباعي الثاني ونظرا لارتفاع أسعار البترول توجه التركيز نحو قطاع المحروقات والذي خصص له مبلغ 19.5 مليار دولار ليليه قطاع صناعة وسائل الإنتاج ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة.

أما عن الأسباب الخارجية فتمثلت أساسا في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية كما أوضحناه سابقا وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات بنسبة 95% أما السبب الثاني هو ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية والذي يؤثر وبشكل كبير على خدمة الدين وبالتالي التأثير على حجم الديون ، وقد عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينات ارتفاعا مستمرا في خدمات الديون .

**الجدول رقم 09 تطور معدل خدمة الدين / الصادرات ( % )للفترة 1980 - 1989**

| السنوات | 1980 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خدمة الدين/الصادرات | 27.7 | 33.5 | 36.9 | 35.8 | 56.7 | 53.8 | 76.9 | 69.2 |

**المصدر : البنك الدولي 1991-1992**

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن نسبة خدمة الدين هي في تزايد مستمر لحد أنها تضاعفت ب 2.76 مرة من سنة 1980إلى سنة 1988 حيث بلغت هذه النسبة خلال هذه السنة 76.9%وهي نسب تنذر بالخطر.

ونظرا لهذه الوضعية المزرية والمتدهورة لمختلف مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي ، قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية واسعة النطاق وذلك انطلاق بقانون النقد والبنك سنة 1986 ، قانون استقلالية البنوك 1988 المعدل والمكمل لقانون 1986 ، ثم قانون النقد والقرض سنة 1990، إضافة إلى مجموعة أخرى من الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات الأخرى كقطاع الإنتاج وقطاع الخدمات .

تزامن هذا الوضع المزري والمتدهور الذي عاشته الجزائر مع انهيار النظام الاشتراكي في دول أوربا الشرقية والتي لم يكن أمامها خيار آخر إلا إتباع النمط الاقتصادي الليبرالي ، القائم على أسس و مبادئ تختلف عن أسس ومبادئ النظام الاشتراكي .

وأمام هذه الأحداث ـ الداخلية والخارجية ـ لم يكن أمام الحكومة الجزائرية إلا التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1989 من أجل مساعدته وذلك باتباع سياسته من خلال وصفاته المقدمة ونصائحه وذلك في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة.

**المبحث الثالث : الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق**

على إثر الأزمة النفطية الخانقة ، قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات التي كانت تهدف نحو اقتصاد يقوم على أسس ومبادئ السوق لمسايرة الاقتصاد العالمي .

**المطلب الأول : قانون القرض والبنك 1986**

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لما أحدثته ألأزمة النفطية من نقص فادح في المداخيل الذي بدوره أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالاضافة إلى وجود مشاكل و صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية ترجع بالدرجة الأولى لوجود التوطين الإجباري لدى مصرف واحد عند التمويل وكذلك غياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية ومالية .

في سنة 1986 صدر قانون أساسي مصرفي يحمل رقم 86-12 والذي أدخل مفهوم " مخطط القرض" بدلا من اللجنة التقنية للقرض والذي يسمح للنظام المصرفي بضمان مطابقة الموارد المالية والنقدية لأهداف مخطط التنمية الوطنية، وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسبما يقتضيه اقتصاد السوق ومن أهم الإجراءات المتعلقة بالتسيير البنكي التي جاء بها:[1]

-دفع النظام المصرفي إلى اتخاذ أي إجراء يمكنه أن يؤثر في تحديد أو تقليص مخطر عدم الدفع أو عدم الملاءة وتعبئة الموارد المالية.

-استعادة البنك المركزي لصلاحياته في تصور ووضع السياسة النقدية.

و يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية[2] :

-تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .

-أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك ، وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية ، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة

-الفصل بين المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية .

[1] - شملول حسينة، مرجع سابق، ص 134.

[2] بلعزوز بن علي: مرجع سابق ص 183

-أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض ، كما سمح بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه ، والحد من مخاطر القروض خاصة عدم التسديد.

وما يمكن استخلاصه هو أن المخطط الوطني للقرض جاء ليشكل النظام المصرفي داخل القانون86-12المتعلق بنظام البنوك ، أداة تطبيق السياسة المسطرة من قبل الحكومة وذلك في مجال جمع الموارد وترقية الادخار وتمويل الاقتصاد.

**المطلب الثاني : قانون استقلالية البنوك 1988**

لقد أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال فترة الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح لزاما إدخال تعديلات جوهرية على هذا النظام بما ينسجم والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وذلك سواء من حيث منهج التسيير أو المهام المنوطة بالجهاز المالي، سنة 1986 سجلت محاولة بلورة نظاما مصرفيا مبني على أساس الأخذ بالتدابير التجارية اللازمة في مجال متابعة القروض الممنوحة وتطبيق كافة الإجراءات الوقائية لضمان استرجاع القروض[1].

لقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظي فيه النظام المصرفي بمكانة وأهمية كبيرتين وواضحين بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص بـ" نظام مؤسسات القرض"فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية[2]، كما نص على تحديد القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية مسبقا من طرف المخطط الوطني للقرض وعلى ضرورة تخلي الخزينة العمومية على تمويل الاستثمارات العمومية وعلى تعزيز دور البنك المركزي الجزائري.

ومنذ سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، خاصة المؤسسات العمومية فمنح القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية، ظهرت بشكل جلي في مفهومي الفائدة والمردودية بغرض إعادة الاعتبار للمؤسسات. وأكد القانون على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وشكلت المصادقة على القانون 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك

[1] محمد فودو : السياسة النقدية في ظل إقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة ـ الجزائر ـ كلية العلوم وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 147

[2] ـ جودي كريم ، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية أبو ظبي، 1996، ص 302.

الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكون بعضها تابع للقطاع العمومي، وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة على التدخل في السوق طبقا لقواعد التجارة ويذكر هذا القانون أن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية ويسمح لها باللجوء إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل فالسوق الداخلية والخارجية.لهذا يمكن أن نقول أن استقلالية البنوك بصفتـها مـؤسسات عمومية اقتصادية قد تمت فعلا سنة 1988[1]، تجسد ذلك من خلال المادة 08 من القانون88-01 المؤرخ في 12-01-1988المحدد لاستقلالية المصارف العمومية ، أن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية ولا يمكن أن تتدخل في التطهير إلا في اطار قانون المالية.

ونظرا للأحداث التي عرفتها نهاية الثمانينات بدأ التمهيد لبناء اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، فكان لابد من تطوير النظام المصرفي الجزائري تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية ككل، وليحدث ذلك لابد من[2] :

- قيام البنك المركزي بدوره خاصة فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة سياسة القرض.
- إعادة توزيع مصادر وتدفقات تمويل الخزينة العمومية نحو مؤسسات القرض.
- زيادة المنافسة بين البنوك وتحديثها بالإضافة إلى ترقية المنتجات المصرفية الجديدة.
- إعادة تأطير موظف البنك مع ما يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية.

## المطلب الثالث :القانون90-10 المتعلق بالنقد والقرض

يعتبر القانون رقم 90-10الصادر في 14-04-1990والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن تكون عليها السياسة النقدية .ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا :1986و1988 ، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم آليات عمل السياسة النقدية وكل ما يتعلق بها ، وكذلك بإعطائه البنك المركزي المكانة التي يجب أن يكون عليها وذلك من خلال منحه إياه الاستقلالية ووضع القانون الأساسي الخاص به وبنظام البنوك والقروض تزامن صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 بحالة مزرية للاقتصاد الوطني، الذي كانت تديره حكومة السيد " مولود حمروش" التي تواجدت في ظروف صعبة للغاية،من حيث [3]:

- التجربة الديمقراطية الحديثة التي لم يمر عليها سوى سنة واحدة.

[1] - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996،ص ص 138-141.
[2] - شملول حسينة، مرجع سابق، ص 136.
[3]بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص159.

- انهيار العملة الوطنية.
- تدهور كبير في أسعار المحروقات على الصعيد العالمي.
- تزايد عبء المديونية وخدمة الدين.

**الفرع الثاني : أهداف قانون النقد والقرض**

لقد تم سن هذا القانون ليكون جهازا تشريعيا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها السلطات العمومية والتي كانت تهدف إلى[1] :

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي.
- استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات.
- إدراج الاقتصاد في النظام المصرفي.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية.
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي .
- توضيح المهام المناطة بالبنوك والمؤسسات المالية.
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين ، لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية .

**الفرع الثالث : الإصلاحات الاقتصادية ضمن قانون القرض والنقد**

**أولا: تحديد القيمة الحقيقية للعملة الوطنية**

في هذا الشأن عمدت السلطة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري كحل لإنقاذ ميزان المدفوعات وقد اتخذ قرار التخفيض من طرف مجلس النقد والقرض وتم تبليغه للجمهور عن طريق إعلان أصدره البنك بتاريخ 1991/09/19وحدد نسبته ب 20% من قيم العملة الوطنية ، وبرر البنك هذا التخفيض على أنه ضرورة نقدية أملتها متطلبات الانتقال من التسعير الإداري للعملة إلى التسعير الاقتصادي لها بما يتلاءم وقيمتها الحقيقية[2].

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول إشسكالية إصلاح المنظومة المصرفية ، الدورة العامة السادسة عشرة ، الجزائر ، 2000 ،ص 23

[2] عجة الجيلالي ، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الرابع ، جوان 2006 ، ص 301

**ثانيا : تحفيز الاستثمار الأجنبي**

أعطى القانون 90-10دفعا آخر للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة والخدمات حيث تم إسقاط القيد الخاص بنصيب مساهمة الرأسمال الأجنبي، والذي كان لا يتجاوز 49%وانتقل إلى 65%، كما قدم هذا القانون ضمانات متعددة خصوصا بالنسبة للاستثمار الأجنبي ،كإمكانية تحويل رؤوس الأموال ، وكل المداخيل المرتبطة بالاستثمار المعني[1].
إلى جانب ذلك شجعت الدولة عن طريق هذا القانون كل أشكال الشراكة عن طريق إزالة ورفع كل العراقيل على قوانين تدخل رأس المال الأجنبي.

**ثالثا: تخفيض نسبة التضخم**

وفي هذا الشأن اتخذت عدة إجراءات منها مراجعة قيم العملة الوطنية من أجل تحديد القيمة الحقيقية لها وتسخير هاته القيمة لأغراض التصدير والاستيراد ، كما تساعد هذه المراجعة على امتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق الموازية،وعقلنة طلبات التسبيقات من الخزينة العمومية ، أين قيد المشرع هذا الطلب بتوافر تغطية نقدية له ، وكذلك تجميد رفع أجور العمال والموظفين وتم هذا التجميد بموجب المادة 87 مكرر من القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل [2].

**رابعا : التطهير المالي***

يعتبر التطهير المالي ضرورة حتمية لابد منها نظرا للعجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات العمومية في خزينتها ، مما يؤثر على فعاليتها ونظام تسييرها ، وحتى تتمكن من مواجهة تحديات المنافسة المستقبلية خاصة بعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي للدخول في اقتصاد السوق ، كان لابد من وضع المؤسسات العمومية في الاتجاه الصحيح وتحضيرها للدخول في اقتصاد السوق في ظروف مالية جيدة وذلك بتخليصها من جميع الديون القديمة وتسوية وضعيتها المالية للبدء من جديد بفعالية أحسن [3].
وفي هذا الصدد يستوجب القانون 10/90تطوير العلاقات الاقتصادية بين البنوك وزبائنها ، ويضع مبدأ "تسديد القرض"من طرف المقترض نفسه وليس من طرف الخزينة العمومية التي لم تعد تتحمل ديون المؤسسات العمومية كما كان الحال عليه في السابق.

---

[1] مسيكة بوفامة ، بعداش فوزية غربي : الإصلاحات في قانون الإستثمار الجزائري 1988-2001، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 15، جامعة الجزائر ، ص 35
[2] عجة الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 332
* التطهير المالي هو اتخاذ إجراءات وتدابير مالية موجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكل مالي متوازن وذلك لجعلها تسير بصفة عادية
[3] بلهاشمي خيرة ، مرجع سابق ، ص292

**خامسا : إعادة تنشيط دور البنوك في التنمية**

وفق للقانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض ، لم يعد تمويل الاستثمارات من مهام الحزينة العمومية كما كان عليه سابقا قبل 1990، فقد جاء قانون النقد والقرض لإبعاد الخزينة وتحريرها من عبء منح القروض وجعل ذلك من المهام الأساسية للبنوك.

**خلاصة الفصل الثاني**

مر الاقتصاد الجزائر في مسيرته التنموية بمرحلتين ، المرحلة الأولى 1962-1989 والمرحلة الثانية من 1989إلى غاية يومنا هذا.

خلال المرحلة الأولى اتخذت الجزائر أسلوب التخطيط المركزي -الذي يستمد معالمه ومبادئه من النظام الاشتراكي – كوسيلة للتنمية .ولكن نظرا للأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي انعكست آثارها على ميادين عديدة أدى بالقائمين على تسيير شؤون الاقتصاد بالقيام بعدة إصلاحات تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي 1986،ثم إصلاح 1988ليليه مباشرة إصلاح 1990المتعلق بالنقد والقرض ،والذي يهدف أساسا إلى إرساء قواعد السوق.

# الفصل الثالث

## برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية

**تمهيد**

للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر التي زعزعت وهزت استقرار البلاد والتي انعكست آثارها السلبية الوخيمة على ميادين ومستويات عديدة ، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية ذاتية كمحاولة أولى ولكن –هذه الإصلاحات – لم ترق إلى المستوى المطلوب نظرا لتفاقم أزمة المديونية وتأزم الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر آنذاك ، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء الاضطراري إلى المؤسسات الدولية ـ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ بغية وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مسارها الصحيح مستندة على النمو القائم على أساس السوق وذلك بناءا على شرطية وإلزامية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإتباع سياسة اقتصادية تستجيب للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية التي بلورتها الجزائر مع المؤسسات الدولية وذلك من خلال المباحث التالية .

المبحث الأول : نظرة المؤسسات الدولية للإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني: برامج الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات الدولية

المبحث الثالث: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

## المبحث الأول : نظرة المؤسسات الدولية للإصلاحات الاقتصادية

عرفت معظم دول العالم الثالث في أواخر السبعينات اختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثير سلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية ، وهذا ما دفع بها إلى وضع سياسات تصحيحية بإشراف المؤسسات الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- ومن بين السياسات التي تعتمدها الدول التي تعاني من اختلالات حادة هي سياسات التعديل الهيكلي .

من خلال هذا المبحث سنلقي نظرة حول ماهية سياسات التعديل الهيكلي.

### المطلب الأول : مفهوم برامج التكييف الهيكلي

**التعريف الأول :** برامج إعادة الهيكلة هي مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة ، من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني ، واستعادة حركيته طبقا لقواعد حقيقية للمؤشرات المختلفة لأسعار عوامل الإنتاج ، بتحسين عوامل سوق رأس المال، العمل والسلع ، وهذه العملية تستمر للقضاء أو التخفيف من الإختلالات الخارجية و الداخلية [1].

**التعريف الثاني :** تعرف برامج التثبيت و التكييف الهيكلي على أنها جملة من الإجراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية و خارجية على حد سواء ، باقتراح خبراء في شؤون النقد و المال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال - صندوق النقد والدولي والبنك الدولي - وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات و تحقيق نمو قابل للاستمرار[2].

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا بأن معنى التعديل الهيكلي هو مجموعة من السياسات الاقتصادية المسطرة من طرف المؤسسات الدولية والتي تهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية ، كما تهدف إلى تقليص العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين وذلك عن طريق الحد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات ورفع الأسعار وكذلك تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية.

---

[1] طواهر محمد التهامي وناصر دادي عدون : تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري وآفاقه: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، رقم 4-2001 جامعة الجزائر .

[2] بوعتروس عبد الحق الإنعكاسات الإجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي مجلة الجندول **السنة الرابعة: العدد 33: ربيع 2007**
**WWW.ULUM.NL**

## المطلب الثاني : مضمون برامج التكييف الهيكلي

أما عن مضمون أو بالأحرى الملامح العامة لتلك البرامج : فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة ، فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية . و المخطط التالي يبين أهم مكونات برنامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق الدولي.

**الشكل رقم 03 هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل المؤسسات الدولية**

| الإصلاح الهيكلى | | السياسة المالية | | | السياسة النقدية | | السياسة التجارية و إدارة المديونية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخوصصة | تشجيع الإستثمارالأجنبى | إلغاء الدعم السلعى | زيادة الإيرادت العامة | رفع سعر الفائدة | تخفيض السقوف الإئتمانية | | تحرير التجارة الخارجية | إدارة أزمة الدين |
| تطبيق حقيقة الأسعار | | الحد من عجز الميزانية | | | | | تخفيض قيمة العملة | |

المصدر : عبدالحق بوعتروس ، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي WWW.ULUM.N

إن هذا المخطط يبين لنا أن التكييف الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن في العرض والطلب الكليين والتي يتولى اعدادها وتمويلها المؤسسات الدولية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- ويمكن تصنيف هذه الإجراءات على أربعة مجالات:

المجال الأول : الإصلاح الهيكلي والذي يهدف إلى تصحيح الاختلالات المتجذرة في الاقتصاد و الذي يشمل مجموعة الإجراءات التي يرى الصندوق أنه من شأنها أن تحقق توزيعا و تخصيصا أمثلا للموارد ، و الأمر الحاسم هنا هو إزالة تشوهات الأسعار ويكون ذلك بمراجعة سياسة سعر الصرف من خلال إعادة تقييم العملة بتخفيضها من أجل تقييم جيد للأسعار وتطبيق حقيقتها وفق مقياس الأسعار الدولية . و الإجراء الآخر يتمثل تتمثل في ترشيد القطاع العام و تحجيمه و هي الدعوة المعروفة بالخصخصة ، و العمل تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي و الوطني على حد سواء.

المجال الثاني : إصلاحات على مستوى سياسة الميزانية والتي تهدف إلى تخفيض العجز على مستوى الميزانية العمومية إلى المستوى المقبول حيث تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول بغية استعادة التوازن الداخلي ويكون ذلك عن طريق زيادة الإيرادات والتخفيض من حجم الإنفاق العام وذلك من أجل القضاء على الضغوط التضخمية و في هذا الصدد ينبغي العمل على زيادة الإيرادات ويكون ذلك عن طريق الزيادة في أسعار السلع والخدمات العامة ، و القيام بالإصلاحات الجبائية بما تقتضيه الظروف الاقتصادية كالزيادة في نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية أو خلق أنواع أخرى من الرسوم، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي العمل على التخفيض من حجم الإنفاق العام ويكون ذلك بتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي وتخفيض إعانات الدعم والعمل إلى إزالتها و التقليل من التوظيف الحكومي العمومي و كذلك التحكم الصارم في تسيير الأجور .

المجال الثالث : إصلاحات على مستوى السياسة النقدية والتي تهدف إلى التحكم في التضخم والعمل على استقرار الأسعار حيث تنصح المؤسسات الدولية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي بالقيام بإصلاحات جذرية على مستوى المنظومة المصرفية و بإتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك من أجل ضبط المعروض النقدي وفي هذا الشأن يجب العمل على اتخاذ الإجراءات التالية والمتمثلة في استخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وكذلك وضع حدود للتوسع النقدي عن طريق تسقيف حجم الائتمان والتحكم في الإصدار النقدي و ترشيده مع استخدام الأدوات الكمية للتحكم الجيد في المعروض النقدي .

المجال الرابع : إصلاح السياسة التجارية و إدارة المديونية إن هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي من شأنها أن تشجع الصادرات و تقلص من الوردات و من تم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية، لذلك فأهم الإجراءات فى هذا الشأن تكمن في تخفيض القيمة الخارجية للعملة وكذلك إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود مع العمل على تخفيض القيود الكمية على الواردات وإصلاح التعريفة الجمركية وتحرير الاستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص وإلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية مع السعي لإعادة سوق تجارة حرة للنقد الأجنبي .وبصفة عامة إن برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية المدينة تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي[1] :

ـ جانب إدارة الطلب : و الذي يتضمن أدوات و إجراءات السياسة المالية و السياسة النقدية المنوه عنها سلفا ، بهدف تحقيق التوازن الداخلي .علما بأن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي و الانكماشى.

ـ جانب العمل على زيادة العرض : و الذي بدوره يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي المنوه عنها كذلك سلفا و التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد و من تم زيادة الإنتاج و تطويره .

ـ جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات :و الذي يشمل أدوات السياسة التجارية المذكورة والتي تهدف أساسا إلى تأ مين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون .

و تجدر الإشارة إلى أن التدابير المالية و النقدية و غيرها من الإجرءات المرافقة لها و التي تحدث مفعولها على المدى القصير هي من اختصاص صندوق النقد الدولي ، بينما تلك التي تحدث مفعولها على المدى الطويل أو تتطلب فترة أطول نسبيا ،فهي من اختصاص البنك الدولي و هي تلك المتعلقة بإزالة التشوهات الاقتصادية بشكل عام.

[1] عبد الحميد بوعتروس ، نفس المرجع السابق

### المطلب الثالث : أهداف برنامج التكييف الهيكلي

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تخفيض العجز في الميزانية ، وكذلك إعادة التوازن الاقتصادي كما يهدف إلى توقيف التضخم وضمان إعادة انتعاش النمو الاقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات ، ومن جهة أخرى فإن البرنامج يستهدف أساسا القضاء على الاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية[1].

## المبحث الثاني : سير برامج الإصلاحات الاقتصادية

بسبب الوضع الاقتصادي التي عرفته الجزائر في نهاية الثمانينات ، لجأت إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي ، وذلك لحماية اقتصادها من الانهيار، ولهذا فإنها لم تتردد في قبول الشروط التي يفرضها هذا الأخير للقيام ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية .

### المطلب الأول : البرنامج الإستعدادي

**الفرع الأول : البرنامج الاستعدادي الأول 1989:** لجأت الجزائر في نهاية 1988 إلى موارد صندوق النقد الدولي ، باستعمال شريحة الاحتياط* بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة ، وذلك من أجل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

كما لجأت إلى الحصول على الشرائح الموسعة أو المرتفعة في 1989 بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاقية "Stand-by" من صندوق النقد الدولي والتي تم استنزافها كلية في 30 ماي 1990 [2] .

ونظرا لارتفاع تكاليف الحبوب و انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات ، لجأت الجزائر إلى تسهيل التمويل التعويضي والذي قدر بـ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي مايعادل 360 مليون دولار .

---

[1] رمزي زكي ، الصراع الفكري حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار ميناء للنشر القاهرة ، الطبعة الأولى 1992 ، ص 141

* تمثل شريحة الاحتياط 25 % من حصة البلد العضو ، تستعمل لغرض تسوية الوضعية المالية الخارجية ، تمنح هذه الشريحة دون شروط .

[2] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر 1996 ، ص195

**أولا : الإجراءات النقدية المتخذة :**

أحدث هذا الاتفاق تغيراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريباً من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواضع نقدية أساسية أخرى مجالاً له وقد تمثل هذا في القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 ، إذ يمثل هذا القانون منعرج تاريخي في مسار السياسة النقدية بالنسبة للجزائر ، وذلك من خلال إرجاعه لصلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد . وعليه فإن قانون النقد والقرض يدور حول ثلاثة محاور رئيسة[1] :

- يحدد وينفذ ويؤكد الفصل بين السلطة النقدية والدولة.
- يحدد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرض معا.
- يضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد.

**ثانيا : سير السياسة النقدية :**

تطورت الكتلة النقدية $M_2$ بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي LE PIB سوى بمعدل 0.80% فقط ، وهو ما بين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشـرات العينـية ؛ مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية ، كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية :

- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18 % .
- سلبية معدل الفائدة الحقيقي ، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعاً ملحوظاً.
- ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57 **%** .

**الفرع الثاني: البرنامج الاستعدادي الثاني جوان 1991**

في 03 جوان 1991 تم إبرام اتفاق استعدادي ثان مع صندوق النقد الدولي مدته 10 أشهر ، من خلاله تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما 400مليون دولار أمريكي مقسمة إلى أربعة شرائح متساوية ، الأولى في جوان 1991، الثانية في سبتمبر 1991 ، الثالثة في ديسمبر 1991، الرابعة في مارس 1991 ، للعلم أنه تم تجميد الشريحة الرابعة لعدم التزام الحكومة لبنود الاتفاق .

[1] شملول حسينة ، مرجع سابق ، ص 136

**أولا : أهداف البرنامج الإستعدادي 1991**

إن استخدام الجزائر لموارد صندوق النقد الدولي منذ 1989 بداية الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة الجزائرية ، كان من أجل إحداث إصلاحات جذرية وعميقة للاقتصاد والتي تهدف إلى [1]:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة ، ولا سيما الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها
- و ذلك عن طريق تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية و كذا الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار .

**ثانيا : الإجراءات النقدية المتخذة :**

- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2بجعلها في حدود 41 مليار د.ج .
- تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي ؛ على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25% .
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل ، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدل 10.5 %، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20 % بدل 15 % ، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17 % .
- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلة غير المستقلة .

**ثالثا: : النتائج النقدية والمالية المحققة**

عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 01دولار أمريكي إلى 18.47 د.ج بعد ما كان 1 دولار أمريكي يعادل 8.96 د.ج سنة 1990 فقط الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية أن تكون على الوضع التالي :

- استمرار سلبية معدل الفائدة .
- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 % .

---

[1] الهادي خالدي ، مرجع سابق ص 200

- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 % .
- توسيع القروض المقدمة للاقتصادية بنسبة 31.90 % .
- نمو الكتلة النقدية ( $M_2$ ) بـ 21.3 % بعد ما كان 11.3 % سنة 1990 .
- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان 64 % سنة 1990 .
- استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8 %.

**المطلب الثاني : برنامج التعديل الهيكلي**

**الفرع الأول : برنامج الاستقرار الاقتصادي:** 1994-1995

يمثل برنامج الاستقرار الاقتصادي المرحلة الأولى من برنامج التعديل الهيكلي ، والذي أوجب القيام بجملة من الإجراءات ، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم والتحكم الجيد في الكتلة النقدية بواسطة سياسات نقدية صارمة ، وتعميق الإصلاحات الهيكلية ، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية .

ترتكز السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت على تحقيق الأهداف التالية[1].

**أولا : أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي**

لقد كانت المرحلة الأولى من برنامج التكييف الهيكلي ، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نلخصها في [2]:

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- التقليص من الكتلة النقدية، وهو شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء المديونية الخارجية
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

**ثانيا : الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي**

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الاستقرار الاقتصادي اعتمدت الحكومة مجموعة من الإصلاحات والتدابير على مستوى عدة مجالات :

[1] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ص 195

[2] عبدالله بعيدة : التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية ضمن : الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلاد العربية ، بيروت الطبعة الأولى 1999، ص358

### 1-الإصلاح الضريبي

من أجل رفع المحاصيل الضريبية ومكافحة الغش الضريبي ، اتخذت الحكومة مجموعة من التعديلات ما بين سنتي 1994 -1995 تمثلت في [1]:

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38 % بدل مكن 42%.
- مراجعة معدل الضريبة المخفض على الأرباح المعاد استثمارها وتحديده بنسبة 33% بدل من 05 %.
- تأسيس رسم خاص إضافي يطبق على منتجات تحدد قائمتها ونسبها بنص تنظيمي .
- مراجعة التعريفة الجمركية بحيث أصبحت لا تتجاوز 60%.
- توسيع مجال الخصم للرسم على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع البريد والمواصلات.
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة لعدة منتجات.وضع إجراءات محفزة لاستثمار المؤسسات في الجنوب.

### 2-إصلاح نظام الأسعار

في هذا الشأن تم اتخاذ عدة تدابير من بينها :

- صدور الأمر 95-06 المؤرخ في 25جانفي1995 الذي بمقتضاه تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات ، اعتماد ا على قوانين المنافسة [2].
- رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البريدية بنسبة تتروواح بين 20% و30%[3].
- الاستمرار في الإلغاء التدريجي لدعم السلع مع رفع أسعار المواد الغذائية والبترولية بنسبة تصل إلى 200% وذلك بهدف الوصول إلى مستوى الأسعار الدولية[4].

### 3-تحرير التجارة الخارجية

لقد تضمن برنامج **الاستقرار** الاقتصادي عدة قرارات بهدف تحرير التجارة الخارجية وقد تمت هذه العملية عبر عدة مراحل [5] :

- إلغاء القاعدة الخاصة بتمويل بعض الواردات من السلع الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد .
- إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء البنود ذات الأهمية التاريخية والأثرية.

---

[1] ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003 ، منشورات بغدادي ـ الرويبة ـ الجزائر ( دون تحديد سنة النشر ) ص 143

[2] نفس المرجع ، ص 17

[3] قانة زكي : الاصلاحات النقدية والمالية وآثارها على الجهاز المصرفي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، فرع النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 148

[4] بلهاشمي خيرة : مرجع سابق ص 259

[5] النشاشيبي كريم وآخرون ، الجزائرتحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق ، مرجع سابق ص ص 113

- تحرير الواردات من المعدات المهنية والصناعية المستعملة.
- إلغاء شرط الحد الأدنى لأجل الاستحقاق على القروض الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية.

**4- ضبط الإنفاق الحكومي**

من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير خاصة بعملية الضبط في الإنفاق الحكومي أهمها :

- تخفيض نفقات التسيير نظرا لكبر حجمها.
- تخفيض نفقات وزارتي التربية والصحة العمومية لكونهما يمثلان الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- السعي نحو التحكم في عدد العمال وتجميد الأجور في الوظيف العمومي وذلك بتوقيف عملية التوظيف ، وإلغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق.

**4- الإصلاح النقدي والمالي**[1].

- إلغاء الحدود القصوى على معدلات الإقراض المصرفي مع فرض حد قدره 05% على فروق أسعار الفائدة المصرفية.
- إدخال الحد الأدنى من الاحتياطي في المصارف بنسبة 03% من الودائع التي تفرض عليها فائدة قدرها 11% سنويا.
- تدقيق حسابات المصارف التجارية المملوكة للدولة بالتعاون مع البنك الدولي
- تمويل إعادة هيكلة وإعادة رسملة المصارف التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي وتحويل الديون .
- تنمية سوق المال عن طريق إدخال نظام المزايدات لائتمانات المصرف المركزي وإدخال نظام المزايدات لأذون الخزينة، وكذلك إدخال عمليات السوق المفتوحة .
- تطبيق نسبة كفاية رأسمال المصارف بمقار 04%مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 08% عام 1999.
- تعزيز القواعد الاحترازية التي تقيد تركيزات المخاطرة وتضع قواعد واضحة لتصنيف القروض والمخصصات الاحتياطية.

[1] كريم النشاشيبي آخرون ، نفس المرجع ص17

**ثالثا : نتائج تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي**

لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج الأولية تمثلت فيما يلي[1] :

- تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن من زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993.
- تقليص العجز الإجمالي للخزينة إلى 65 مليار دينار في سنة 1994مقابل 10 مليار دينار سنة 1993وهو ما يمثل انخفاض من 8.7% إلى 4.4% من الناتج الداخلي الخام.
- تخفيض معدل التضخم إلى 29.5 %.
- تقليص نمو الكتلة النقدية إلى 15.5% سنة 1994مقابل 21.6% سنة 1993.
- تخفيض نسبة السيولة النقدية إلى 36% سنة 1994 مقابل 49% سنة 1993.
- تخفيض نسبة خدمة الدين من 89% سنة 1993 إلى 48% سنة 1994 نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية.

**الفرع الثاني : اتفاق التمويل الموسع : 1995-1998**

يمثل المرحلة الثانية من مراحل برنامج التعديل الهيكلي التي باشرتها الجزائر لاستمرار وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وذلك بعد تحقيقها للنتائج الإيجابية، نتيجة لاحترامها وتطبيقها لكافة الإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي .

**أولا : أهداف المرحلة الثانية من برنامج التعديل الهيكلي**

إن برنامج التعديل الهيكلي الذي اعتمدته الجزائر ، هو عبارة عن تجسيد للإجراءات المسطرة وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم ، بالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية ومواصلة التحرير الاقتصادي، وعموما يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية [2]:

- الحفاظ على نتائج برنامج الاستقرار.
- إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستقرة ودائمة ترتكز على النشاطات المنتجة الصناعية منها والفلاحية .
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على صعيدين :

[1] خرشي مليكة ، مرجع سابق ً 155

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ، 2005 ، ص 45

الداخلي : تحرير الأسعار وإصلاح المنظومة المصرفية وخوصصة المؤسسات العمومية .
الخارجي : مواصلة تحرير التجارة الخارجية ومتابعة وضع نظام مرن للصرف –إقامة سوق للصرف مشتركة بين البنوك ومتابعة قابلية تبديل الدينار-

- رفع معدل الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا [1].
خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي.

**ثانيا : الإجراءات المتخذة لتطبيق البرنامج** :

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة كان ينبغي العمل على ضرورة تظافر السياسات الاقتصادية الهيكلية والظرفية على المديين المتوسط والقصير [2]:

- ينبغي أن تتكفل السياسة الاقتصادية الهيكلية بمتابعة ودعم المسار الانتقالي نحو اقتصاد السوق من خلال إصلاح الهياكل الحالية ، ووضع هياكل تتماشى مع آليات السوق
( تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية ، قابلية تحويل العملة ......).
- وعلى صعيد آخر ، ينبغي أن تتضمن السياسة الظرفية ضروريا مالية ونقدية تسمح بالمحافظة على مكتسبات برنامج الاستقرار ، وإرساء مبادئ إنعاش نمو اقتصادي مستقر ودائم ومدر لمناصب الشغل .وفي هذا المنظور تم وضع وتطبيق السياسات المالية والنقدية

**1-الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة المالية** :

من أجل العمل على التخفيض من عجز الموازنة العامة والقضاء عليه انطلاقا من 1996 للبدء في تسجيل الفائض وذلك بهدف تعزيز الادخار الذي يسمح بتمويل الاستثمار اللازم بغية إنعاش النمو الاقتصادي ، اتخذت عدة إجراءات لترشيد النفقات العمومية :

- التحكم في وتيرة النفقات الخاصة بتسيير الدولة.
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية.
- إلغاء نفقات صندوق التطهير.
- الإلغاء التدريجي لدعم أغلبية الأسعار.
- عقلنة نفقات التجهيز.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق ص 13
[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية ، مرجع سابق ص 46

**2-الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة النقدية**

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم والعمل على التخفيض من وتيرته لبلوغ مستوى معقول ومتحكم فيه ، أي نسبة تقل عن 10% كما هو الشأن في أهم الدول الشركاء التي تتعامل معها الجزائر ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أتخذت الإجراءات التالية :

- متابعة توسيع السوق النقدية من خلال إدخال مناقصة سندات الخزينة.
- تحسين تقنية مناقصة القروض
- ترقية مرونة نسب الفوائد من خلال نزع قواعد الهامش المصرفي ، وببلوغ هدف نسب الفائدة الفعلية و الايجابية .
- استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في الكتلة النقدية (M2)، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار ، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة ، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة ، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية ، فيما بين البنوك (InterBancaire) كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية ، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.
- أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي ، كانت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية ، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي وذلك نن خلال اعتماد نظام الاحتياطي القانوني لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية ، كما تم إدخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض ، والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة فى1996[1].

**ثالثا : نتائج تطبيق المرحلة الثانية من برنامج التكييف الهيكلي :**

تمكنت المرحلة الثانية والمتعلقة بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، حيث تمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو بلغ3.2 % و تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 %سنة 1998 ليصل إلى 0.37% سنة

[1] بلعزوز بن علي مرجع سابق ،ص ص 196-197

2000 كأدنى حد له لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ، كما عرفت احتياطات الصرف ارتفاعا محسوسا لتصل إلى 08.9 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت في حدود 01 مليار دولار سنة 1993 ،أما بالنسبة لرصيد الميزانية عرف بدوره تجسنا حيث نجد أن فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية بلغ 03% من الناتج الداخلي الخام سنة 1998مقابل عجز بلغ 1.9 % سنة 1993 ، كما كان اثر هذه الإصلاحات علي النمو اضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلي 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 3.4% ، ونمو بمعدل 2.2% سنة 1991 في مقابل معدل نمو سكاني كان يترواح في حدود 1.1% .

ورغم هذه النتائج الإيجابية الإصلاح الذي نفذت الجزائر في المجال المالي والنقدي إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 بالمئة سنة 1998و.تدهور القدرة الشرائية و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما أدي إلي ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد وارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

## المبحث الثالث : انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية

تميزت الفترة التي امتدت من 1990-2005 بتغيرات على مستويات عديدة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع المؤسسات الدولية وذلك من أجل وضع التنمية الاقتصادية على مسارها الصحيح، وذلك بالانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق بهدف التخفيف من حدة المديونية الخارجية وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية .

### المطلب الأول :انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الكتلة النقدية

#### الفرع الأول : انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الكتلة النقدية الفترة 1998-2005

كان للإصلاحات الاقتصادية أثر بالغ الأهمية على مستوى الكتلة النقدية خلال الفترة 1998-2005 سواء من حيث ما يتعلق بنمو الكتلة النقدية أو من حيث مكوناتها أو مقابلاتها .

## أولا :الأثر على نمو الكتلة النقدية

**الجدول رقم 10 : تطور مؤشر الكتلة النقدية 1998 - 2005 (الوحدة مليار دينار)**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكتلة النقدية M2 | 1592.5 | 1789.4 | 2022.5 | 2473.5 | 2901.5 | 3354.4 | 3738.0 | 4146.9 |
| معدل نمو M2 | - | %12.4 | %13.0 | %22.3 | %17.3 | %15.6 | %11.4 | %10.9 |
| PIB | 2810.1 | 3215.2 | 4078.8 | 4260.8 | 4537.3 | 5246.2 | 6126.7 | 7519.0 |
| معدل نمو PIB | %01.1 | %14.4 | %26.9 | %3.3 | %6.5 | %16.0 | %16.4 | %22.7 |
| M2/PIB | %56.67 | %55.65 | %49.3 | %58.1 | %63.9 | %63.7 | %61.0 | %55.2 |

**المصدر : تقرير بنك الجزائر[1] الوضعية الاقتصادية والنقية للفترة من 2001-2005،ص201**

**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن هناك تحكم صارم في الكتلة ويظهر ذلك من خلال معدلات نموها والتي هي متفاوتة بدرجات ضئيلة باستثناء سنة 2001 والتي سجل فيه معدل نمو الكتلة النقدية ب22.3% والسبب في ذلك يعود إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في آفريل 2001والممتد إلى غاية 2004 والذي خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري.

كما نلاحظ من جهة أخرى ارتفاع مستمر في معدلات الناتج المحلي الخام من 3.3% سنة 2001إلى 22.7% سنة 2005 والسبب في ذلك راجع إلى مدى التزام السلطات ببنود الاتفاق مع الهيآت الدولية ويتضح ذلك جليا من خلال عمل السلطات على التقليص من النفقات وذلك بتخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور والاستمرار في تخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام.

أما عن معدل السيولة في الإقتصاد( الكتلة النقدية M2 /الناتج المحلي الخام ) فقد بلغ أقصى حد لها 63.7% سنة 2003وأدنى حد لها 49.3 سنة 2000أما باقي السنوات فتراوحت على العموم بين 55% و60% مما يبين التحكم الجيد في وتيرة نمو الكتلة النقدية من أجل كبح التضخم.وهذا ما تؤكده أيضا معدل نمو الكتلة النقدية الذي وصل إلى 10.9% سنة 2005

[1] Rapport 2005 :Evolution Economique Et Monetaire En Alger -16-04-2006

مقابل 22.3% سنة 2001، وهذا مايعبر عن انخفاض فائض السيولة في الاقتصاد الوطني بفضل تدخل بنك الجزائر عن طريق الأدوات النقدية المعمول بها .

**ثانيا - الأثر على مكونات الكتلة النقدية**

لقد تجلى أثر الإصلاحات الاقتصادية على مكونات الكتلة النقدية M2 وذلك من خلال وتيرة نموها التي لم تعرف تراجعا كما هو واضح في الجدول رقم 11 أدناه.

**الجدول رقم 11 : مكونات الكتلة النقدية : 1998 - 2005**

**الوحدة : مليار دينار**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النقود الورقية | 390.4 | 440 | 484 | 577.2 | 664.7 | 781.4 | 874.3 | 921 |
| الودائع تحت الطلب | 436 | 465.2 | 563.7 | 661.3 | 751.6 | 849 | 1286.2 | 1571.7 |
| M1 | 826.4 | 905.2 | 1048.2 | 1238.5 | 1416.3 | 1630.4 | 2160.5 | 2422.7 |
| أشباه النقود | 766.1 | 884.2 | 974.3 | 1235 | 1485.2 | 1724 | 1577.5 | 1724.2 |
| الكتلة النقدية M2 | 1592.5 | 1789.4 | 2022.5 | 2473.5 | 2901.5 | 3354.4 | 3738.0 | 4146.9 |

**المصدر : تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة من 2001-2005،ص201**
**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

**الجدول رقم 12 : هيكل الكتلة النقدية% : 1998 - 2005**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النقود المتداولة | 24.5 | 24.6 | 23.9 | 23.2 | 22.9 | 23.3 | 23.4 | 22.2 |
| الودائع تحت الطلب | 27.3 | 26 | 27.9 | 26.9 | 25.9 | 25.3 | 34.4 | 36.2 |
| M1 | 51.8 | 50.6 | 51.8 | 50.1 | 48.8 | 48.6 | 57.8 | 58.4 |
| أشباه النقود | 48.2 | 49.4 | 48.2 | 49.1 | 41.1 | 41.4 | 42.2 | 41.6 |
| M2 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| المضاعف النقدي | | | 3.7 | 3.2 | 3.4 | 2.9 | 3.2 | 3.6 |

**المصدر: تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة من 2001-2005،ص201**
**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

ما يلاحظ على هيكل الكتلة النقدية التزايد المعتبر في حجم الودائع تحت الطلب وخاصة في السنوات إذ وصلت نسبة الودائع تحت الطلب 36.2% نهاية 2005 في مقابل 25.9% سنة 2002.تبدو هذه المؤشرات جيدة وخاصة مع استقرار معدل النقود الورقية المتداولة بمتوسط 23% ، الأمر الذي يدعو البنوك إلى تعزيز وتفعيل دورها في تعبئة الادخار المالي في ظل وساطة مصرفية تنعم بشروط نقدية ملائمة ومحفزة لزيادة الفعالية.والجدير بالذكر هو أن سرعة تداول النقود(PIB بالنسبة لـ M 2 ) انتقلت من 2 سنة 2000إلى 1.54 سنة 2004، هذا الانخفاض في سرعة تداول النقود يدل على الرقابة الجيدة للكتلة النقدية من قبل بنك الجزائر وذلك قصد ضمان استقرار الأسعار و مراقبة التضخم.أما فيما يخص سرعة تداول النقود (PIB بالنسبة لـM1 ) حيث انتقل من3.2 سنة 2000ليصل إلى 3.2 سنة 2003 و3.76 سنة 2004 يدل هذا التطور على وجود حركية في بنية الطلب على النقود لفائدة وسائل الدفع الفورية – النقود الورقية والودائع تحت الطلب-.

وما يؤكد فعالية السياسة النقدية خلال هذه الفترة هو تراجع المسجل على مستوى المضاعف النقدي لينتقل من 3.7 سنة 2000إلى 2.9 س2003 مسجلا بذلك انخفاضا بمعدل 22% وهذا ما يعني قلصت من مقدرتها الائتمانية ..أما بالنسبة لسنة 2004 و2005 نلاحظ عودة واضحة لنشاط البنوك في منح القروض وهذا ما يبينه ارتفاع المضاعف النقدي بنسبة 03% من سنة 2003 إلى سنة 2004 وبنسبة 04% من سنة 2004 إلى سنة2005.

**ثالثا- الأثر على مقابلات الكتلة النقدية**

**الجدول رقم 13 : مقابلات الكتلة النقدية للفترة 1998 - 2005**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أرصدة نقدية خارجية صافية | 280.7 | 169.6 | 778.7 | 1310.8 | 1755.7 | 2342.6 | 3119.2 | 4179.4 |
| ديون داخلية | 1311.8 | 1619.8 | 1243.8 | 1648.1 | 1845.4 | 1803.6 | 1514.4 | 839 |
| يون للاقتصاد | 776.2 | 935.1 | 731.1 | 1078.4 | 1266.8 | 1380.2 | 1535.0 | 1778.3 |
| الكتلة النقدية M2 | 1592.5 | 1789.4 | 2022.5 | 2473.5 | 2901.5 | 3354.4 | 3738.0 | 4146.9 |
| الأرصدة النقدية/M2 * | %17.58 | %9.47 | %38.5 | %52.99 | %60.51 | #69.83 | %83.44 | %102.7 |

**المصدر: تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة من 2001-2005،ص201**

**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

- نسب تغطية الأرصدة النقدية للكتلة النقدية من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن تعطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الأجنبية عرف تزايدا مطردا وخاصة منذ سنة 2000 .حيث كانت قيمتها 778.7 مليار دينار لتصل سنة 2005إلى 4179.4مليار دينار ، أي أنها خلال هذه الفترة تضاعفت ب: 53.6 مرة وهذا راجع إلى ارتفاع احتياطي الصرف بسبب ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات ، أيضا يلاحظ من خلال هذا الجدول أن رصيد الأرصدة النقدية الصافية تجاوز حجم الكتلة النقدية M2 وذلك مع نهاية 2005 ، إذ كان معدل التغطية 1.007.

أما فيما يخص الديون الداخلية فهي في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي وتخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية.

أما فيما يخص الديون للاقتصاد نجد أنه يمثل الجزء الأكبر للديون الداخلية وهو في تزايد مستمر وذلك ناتج عن استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون اتجاه الجهاز المصرفي.

## الفرع الثاني : انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الكتلة النقدية للفترة :2005-2007

**الجدول رقم 14 : بعض المؤشرات الخاصة بالوضعية النقدية 2005 - 2007**

| المؤشرات النقدية | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|
| الكتلة النقدية M2/ الناتج المحلي الخامPIB | %55.2 | %52.58 | %57.63 |
| الأرصدة النقدية الصافية الخارجية( مليار دولار) | 4179.65 | .5515.05 | 7402.64 |
| معدل نمو الأرصدة النقدية الصافية | ---- | %31.96 | %77.11 |
| نسب تغطية الأرصدة النقدية الصافية الخارجية لM2 | 1.027 | 1.142 | 1.238 |
| معدل نمو الكتلة النقدية M2 | %10.9 | %18.6 | %23.83 |

**المصدر* : من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم14 نلاحظ أن نسبة التغير في معدل السيولة في الاقتصاد لم تتجاوز 2% من سنة 2005 إلى سنة 2007 ، ومن جهة أخرى نلاحظ التزايد المعتبر والمحسوس في معدل نمو الكتلة النقدية من 10.9% نهاية 2005إلى 23.83% نهاية 2007 ، هذا الإرتفاع ناتج عن انخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع رصيد الأرصدة النقدية الخارجية لتغطية

* اعتمادا على بيانات بنك الجزائر مارس 2008

الكتلة النقدية التي أرتفعت بنسبة 77.11% من سنة 2005إلى سنة 2007 ،وهذا ما يفسره معدل تغطية الأرصدة الخارجية الصافية إذ انتقل من 1.027نهاية 2005إلى 1.238نهاية 2007.

## المطلب الثاني: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التضخم

### الفرع الأول :انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التضخم :الفترة :1998-2005

كما رأينا سابقا ونتيجة للأزمة الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر مع بداية التسعينات أقدمت السلطات على تخفيض العملة الوطنية ، هذا الإجراء أدى إلى ارتفاع معدل التضخم والى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية ، فارتفع بذلك عجز الميزانية وخسائر المؤسسات العامة ، وقد تم تمويل هذه الإختلالات عن طريق إصدار نقدي جديد أدى هذا كله إلى ارتفاع معدل التضخم[1]ليصل إلى 32% سنة 1992 كحد أقصى لها .

وكان من أوليات الإصلاحات الاقتصادية هو العمل على التخفيف من حدة وتيرة التضخم وذلك باتخاذ عدة إجراءات وتدابير لتحقيق ذلك.

**الجدول رقم 15 : تطور معدل التضخم للفترة 1998 - 2005**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | %5.00 | %2.6 | %0.37 | %4.2 | %1.4 | %2.6 | %3.5 | %1.6 |

**المصدر : تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقية للفترة من 2001-2005، ص 194**

**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم سجل انخفاضا واضحا إذ انتقل من 32% سنة 1992 ليصل إلى حدود05% في سنة 1998 كان هذا بفضل سعي وجدية عمل الحكومة والتزامها ببنود الاتفاق أدى إلى تخفيض هذا الرقم إلى 05% سنة 1998 ثم0.37 % سنة 2000 كحد أدنى له ، ليرتفع إلى 4.2% سنة 2001 بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية ب22.3% وذلك بسب بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي كما ذكرن سابقا.

[1] صالح مفتاح ، مرجع سابق ص 262

إن تفسير أسباب انخفاض التضخم يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار ، وتعديل أسعار الفائدة ، كتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة ، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية ، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة قياسية[1].والجدول رقم يعطي تفسيرا واضحا لما ذكرناه.

**الفرع الثاني :انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التضخم :الفترة:2005-2007**

في دراسة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004 ، كان هناك توقع في زيادة الأسعار نتيجة لتبعية الجزائر للسوق الأوربية ب60% وذلك بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو[2]. وهذا ما حدث فعلا وخاصة في السنوات الأخيرة ، حيث عرف الدولار تراجعا أمام الأورو.

**الجدول رقم 16 تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو**

| العملة الفترة | 2006 | 2007 |
|---|---|---|
| الدولار$ | 71.1582 | 66.8299 |
| الأورو | 93.7545 | 98.33.2 |

www. Bank Of Algeria.dz

عرفت سنة 2007 ارتفاع شديد في الأسعار نتيجة لارتفاعها على المستوى العالمي وخاصة بالولايات بالولايات المتحدة الأمريكية التي سجل فيها ارتفاع أسعار التجزئة لسنة 2007 ب4.1% وفي نفس التاريخ سجل معدل ارتفاع أسعار التجزئة 3.1% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي والتي انعكست آثارها على دول العالم عامة والجزائر خاصة باعتبار أن واردات الجزائر 60% منها من دول الاتحاد الأوروبي ، حيث بلغ مؤشر استهلاك السلع الاستهلاكية لسنة 2007 3.5% مقابل 2.5 % سنة 2006، أي بزيادة 1%.[3].

[1] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 207

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004، جويلية 2005، ص 21

[3] Tendances Monétaires Et Financières Au Second Semestre De 2007. www. Bank Of Algeria.dz

## المطلب الثالث : انعكاسات الإصلاحات على المديونية الخارجية

كان من أولويات الحكومة هو محاولة التخفيف من حدة المديونية الخارجية والتي كانت سببا في إحداث اختلالات اقتصادية حادة على المستويين الداخلي والخارجي والتي أرهقت كاهل الاقتصاد الجزائري لفترة طويلة من الزمن.

### الفرع الأول : انعكاس الإصلاحات على المديونية الخارجية الفترة :1998-2005

الجدول رقم 17 : تطور المديونية الخارجية للجزائر (ملياردولار): 1998 - 2005

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| د.ط.م.المدى | 30.3 | 28.14 | 25.1 | 22.31 | 22.54 | 23.2 | 21.41 | 16.48 |
| د.ق.المدى | 0.2 | 0.18 | 0.18 | 0.26 | 0.1 | 0.15 | 0.41 | 0.71 |
| إ.اليون الخارجية | 30.5 | 28.32 | 25.27 | 22.57 | 22.64 | 23.35 | 21.82 | 17.19 |

**المصدر : تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة من 2001-2005، ص 194**
**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

من خلال الجدول رقم 17نلاحظ أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تخفيض حجم المديونية الخارجية فبعدما أن كانت 30.5 مليار دولار سنة 1998 أصبحت 17.19 مليار دولار سنة 2005 يعني ذلك تسجيل انخفاض بنسبة 43.46%. لم يكن هذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية فقط وإنما يرجع كذلك إلى الارتفاع المحسوس والمسجل على مستوى المداخيل العامة للدولة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

### الفرع الثاني : انعكاس الإصلاحات على المديونية الخارجية للفترة : 2005-2007

وما يؤكد حرص ومساعي السلطات الجزائرية على التخفيض من حجم المديونية الخارجية خلال هذه الفترة هو تكثيف المفاوضات مع الدول الدائنة خلال فترة 2006 والتي كانت نتائجها إيجابية إلى حد بعيد .

الجدول رقم 18 : التسديد المسبق للديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل للفترة : ماي –أوت 2006

| الدولة | التاريخ | المبلغ المسدد |
|---|---|---|
| فرنسا | 2006-05-20 | 1.6 مليار دولار |
| البرتغال | 2006-05-20 | 20مليون دولار |
| هولندا | 2006-05-22 | 445مليون دولار |
| بلجيكا | 2006-05-27 | 225مليون دولار |
| الدانمارك | 2006-06- 06 | 54.3 مليون دولار |
| أمريكا | 2006-06-15 | 625مليون دولار |
| النمسا | 2006-06-21 | 369مليون دولار |
| إسبانيا | 2006-06-22 | 690مليون دولار |
| كندا | 2006-06-24 | 255مليون دولار |
| السويد | 2006-06-26 | 92مليون دولار |
| النرويج | 2006-06-27 | 15.6مليون دولار |
| فلنادا | 2006-06-27 | 11.8مليون دولار |
| بريطانيا | 2006-06-29 | 202مليون دولار |
| سويسرا | 2006-07-15 | 66مليون دولار |
| اليابان | 2006-08-07 | 445مليون دولار |
| إيطاليا | 2006-08-10 | 1.7مليار دولار |
| ألمانيا | 2006-08-27 | 387 مليون دولار |
| المجموع المسدد | نهاية أوت 2006 | 7.2027مليار دولار |

المصدر : يومية الخبر : السبت 14-10-2006

بلغت الديون الطويلة و المتوسطة والخارجية المسددة 12.87خلال 2006 سدد أكثر من نصفها في خلال أربعة أشهر –كما هو مبين في الجدول رقم 18 .

من خلال تصريح محافظ بنك الجزائر حول تطور وضعية الديون الخارجية صرح بأن تسديدات الديون الخارجية لسنة 2007 بلغت 1.48 مليار دولار مقابل 12.87 مليار دولار في سنة 2006 و4.46 مليار دولار سنة 2005 .أما بخصوص الالتزامات المالية الخارجية فإن جاري الديون الخارجية على المديين المتوسط والطويل بلغ 4.889 مليار دولار في سنة 2007، ويرى محافظ بنك الجزائر أن هذا يؤكد نجاح إستراتجية دفع الديون الخارجية للجزائر

ما بين 2004-2006 مما سمح بتحقيق إدخارات هامة على مدفوعات الفوائد وأكد أيضا أن الديون الخارجية لا تمثل سوى 3.6% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2007 مقابل 34.2% في 2003و58.3% سنة 1999[1].

**المطلب الرابع :انعكاسات الإصلاحات على خدمات المديونية الخارجية**

خدمات المديونية الخارجية والتي كانت تلتهم أكثر من 80 % من الصادرات والتي بدورها أربكت كاهل الاقتصاد الجزائري وأحدثت خللا على مستوى ميزان المدفوعات لفترات زمنية طويلة ، كانت محل اهتمام القائمين على الإصلاحات الاقتصادية .

**الفرع الأول :انعكاسات الإصلاحات على خدمات المديونية الخارجية: الفترة 1998-2005**

**الجدول رقم 19 يمثل نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد الصادرات | 10.8 | 13.1 | 21.6 | 19.09 | 18.7 | 24.465 | 32.208 | 46.371 |
| خدمة الين /الصادرات | %48.0 | %39.1 | %20.8 | %23.4 | %21.2 | %21.68 | %17.7 | %12.6 |

**المصدر : تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة من 2001-2005، ص 206**

**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن نسبة خدمة الدين الخارجي سنة 1998 بلغت 48% بعدما كانت سنة 1997 30.3% وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات الناتج عن انخفاض سعر البرميل من البترول والذي كان 12.9 دولار للبرميل ، إلا أننا نلاحظ أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات هي في انخفاض مستمر ابتداءا من سنة 1998وهذا راجع لارتفاع حجم الصادرات بسبب الارتفاع المستمر لسعر البرميل ، وإذا ما قارنا نسبة خدمة الدين لسنة 2005 والتي كانت 12.6% بنسبة سنة 1998 نجد أن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفضت بحوالي 73.75% والتي تعتبر في نظر المحللين مؤشر جد معتبر.

[1] موقع على الأنترنت: www.elayamalgazaaria.com

**الفرع الثاني: انعكاسات الإصلاحات على خدمات المديونية الخارجية الفترة : 2005-2007**

فيما يخص خدمات الديون الخارجية فإن إجمالي الفوائد المسددة لسنة 2007 بلغ 230 مليون دولار في مقابل 760مليون دولار سنة 2006و01 مليار دولار سنة 2005 هذا الانخفاض ناتج عن إنخفاض حجم المديونية الخارجية كما رأينا سابقا وهو ما ينعكس إيجابا على رصيد ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات ، أما فيما يخص نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات لسنة 2007 فكانت 2.71% في مقابل 12.6% سنة 2005 و48% سنة 1998 .وهذا ما يعكس الوضعية الإيجابية لميزان المدفوعات .

**المطلب الخامس :انعكاسات الإصلاحات على ميزان المدفوعات**

**الفرع الأول : انعكاسات الإصلاحات على ميزان المدفوعات :الفترة : 1998-2005**

عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج متفائلة ابتدءا من النصف الثاني من سنوات السبعينات فتعديل ميزان المدفوعات وتحسن الوضعية المالية العامة واستقرار سعر الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ، سمح للجزائر برفع حجم احتياطها من الصرف الأجنبي [1].

**الجدول رقم 20 : تطور ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف ،صادرات المحروقات 1998 - 2005**

**الوحدة مليار دولار**

| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إحتياطي الصرف | 7 | 4.7 | 11.91 | 17.96 | 23.11 | 32.92 | 43.11 | 56.18 |
| صادرات المحروقات | - | - | - | 18.5319 | 18.1092 | 23.9933 | 31.5501 | 45.587 |
| ر.ميزان المدفوعات | - | - | - | 6.19 | 3.66 | 7.47 | 9.25 | 16.94 |
| سعرالبرميل($1) | 12.9 | 17.9 | 28.5 | 24.85 | 25.24 | 29.03 | 38.66 | 54.64 |

**المصدر : تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة من 2001-2005، ص 205**

**البيانات الخاصة السنوات 1998-2000 تجميع من مصادر مختلفة**

من خلال الجدول رقم20 نلاحظ أن رصيد احتياطي الصرف هو في تزايد مستمر ابتداءا من سنة 2000 وهذا راجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات التي شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا وذلك بعد صدمة 1998 . هذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع سعر البرميل في الأسواق العالمية ،وهو ما يفسر ارتفاع كل من رصيد احتياطي الصرف ورصيد ميزان المدفوعات.

[1] بلعزوز بن علي : مرجع سابق ص 215

فبالنسبة لرصيد احتياطي الصرف حقق قفزة معتبرة من سنة 1998 إلى سنة 2005 إذ سجل معدل الارتفاع خلال هذه الفترة أكثر من 8.02مرة .أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فنلاحظ من خلال الجدول أن كل أرصدته موجبة من 2001إلى 2005، وسجل معدل الارتفاع خلال هذه الفترة ب أكثر من 2.19 مرة.

**الفرع الثاني : انعكاسات الإصلاحات على ميزان المدفوعات : الفترة 2005-2007**

عرفت الفترة الممتدة من 2005إل 2007 تطورات مالية واضحة وسريعة بالنسبة للأوضاع المالية للاقتصاد الجزائري لم يشهدها من قبل ، والجدول رقم 22 يبين ذلك.

**الجدول رقم 21 : التطورات المالية للاقتصاد الجزائري 2005 - 2007**

| مؤشرات التطور. | 2005 | 2007 |
|---|---|---|
| سعر البرميل (1دولار) | 54.64 | 74.77 |
| احتياطي الصرف(مليار دولار) | 56.18 | 110.18 |
| صادرات المحروقات( مليار دولار) | 45.587 | 59.3 |
| ميزان المدفوعات( مليار دولار) | 16.94 | 29.09 |
| الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة(مليار دولار) | 16.485 | 4.889 |
| نسبة الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة إلى احتياطي الصرف | %29.34 | %4.4 |
| خدمة الديون الخارجية إلى الصادرات | %12.6 | %2.71 |

**المصدر *: من إعداد الطالب**

من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ رصيد احتياطي الصرف وصل في نهاية 2007 إلى 110.18 مليار دولار مقابل 77.78 مليار دولار سنة 2006 و 56.18 مليار دولار سنة 2005 .وإذا ما قارنا رصيد احتياطي الصرف لسنة 2007 برصيد سنة 2000 والذي قدر ب: 11.91 مليار دولار نجد أنه تضاعف أكثر من 9.25 مرة.

* إعتماد على التقارير الصادرة عن بنك الجزائر : مارس 2008

أما فيما يخص رصيد ميزان المدفوعات فقد تعززت حيويته بفضل محيط خارجي مشجع من ناحية ارتفاع أسعر المحروقات ، إذ انتقل السعر المتوسط للبرميل من 28.5دولار سنة 2000إلى 54.64سنة 2005 لينتقل إلى 65.85 سنة 2006ثم 74.77 سنة 2007 .مما يعني أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2000غلى 2007 ارتفع أكثر من 2.72مرة .هذا الارتفاع المسجل على مستوى سعر البرميل انعكس إيجابا على صادرات المحروقات التي بلغت 59.3 مليار دولار سنة 2007 مقابل 53.61 سنة 2006 و 45.587 مليار سنة 2005.وإذا ما قارنا هذا الرصيد المعتبر لسنة 2007 برصيد سنة 2001 والمقدر حسب الجدول أعلاه ب: 18.5319 مليار دولار نجد أنه تضاعف أكثر من 3.19 مرة .

**خلاصة الفصل الثالث**

نتيجة لتفاقم وتدهور الأوضاع الاقتصادية دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات الدولية والتي توجت باتفاقيتين إستعداديتين : الأولى في ماي 1989 والثانية في جوان 1991 بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ولكن نظرا للأزمات الحادة والعديدة و التي عرفتها البلاد آنذاك حالت دون تحقيق ذلك الأمر الذي أدي بها مرة أخرى للدخول في مفاوضات توجت بإبرام اتفاقية في إطار برنامج التكييف الهيكلي والذي يمتد على مرحلتين :

مرحلة التثبيت الهيكلي من 22-05-1994إلى 21-05-1995.

مرحلة برنامج التكييف الهيكلي من 22-05-1995إلى21-05-1998 . وذلك من أجل الحصول على قروض ومساعدات مشروطة مع إعادة جدولة الديون الخارجية .

كان للإصلاحات الاقتصادية آثار وانعكاسات إيجابية على التوازنات النقدية الكلية وذلك من خلال عدة مؤشرات :

- تراجع وتيرة معدل التضخم إلى أدنى حد له 0.37 سنة 2000.
- التحسن التدريجي لميزان المدفوعات .
- التحكم في التوسع النقدي .
- لانخفاض التدريجي لحجم المديونية الخارجية.
- ارتفاع احتياطي الصرف.

# الفصل الرابع

## الإصلاحات الاقتصادية و واقع السياسة النقدية

**تمهيد**

إن المتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر ، يجد أنها تغيرت بشكل كبير وذلك نظرا للتغيرات والتطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري أثناء مسيرته التنموية .

من خلال هذا الفصل سنتناول التطورات التي عرفتها السياسة النقدية وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : واقع السياسة النقدية قبل الإصلاحات.

المبحث الثاني : السياسة النقدية في إطار القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض.

المبحث الثالث : السياسة النقدية على ضوء الأمر 03-11

**المبحث الأول : واقع السياسة النقدية قبل الإصلاحات**

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مراحل السياسة النقدية ، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين .

**المطلب الأول : السياسة النقدية (62-70)**

ما يميز هذه المرحلة بالنسبة للسياسة النقدية هو أن سلطة إصدار العملة قبل إنشاء البنك المركزي الجزائري كان يمارسها بنك الجزائر الذي أنشئ بموجب القانون المؤرخ في 04-08-1851، تم تكليفه بهذه المهمة ابتدءا من 01-07-1962 لمدة شهرين وهي قابلة للتمديد إلى غاية31-12-1962 ، وذلك حتى يتسنى للسلطات الجزائرية تحضير القانون الأساسي لمعهد الإصدار الجديد للجزائر المستقلة وتوظيف وتكوين الإطارات الجزائرية الأولى لتولي شؤون الأمور المتعلقة بمجالات النقد .

خلال هذه الفترة تم إنشاء البنك المركزي بموجب القانون62-144 والمؤرخ في 13-12-1962 ،ليزاول نشاطه فعليا بدءا من تاريخ 01-01-1963 وذلك بناءا على المرسوم المؤرخ في 28-12-1962، حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الظروف الملائمة لتنمية الاقتصاد الوطني ، والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف وذلك من خلال ترقية استعمال جميع موارد الإنتاج في البلاد مع الحرص على ضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا.

أما فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية فحسب النصوص القانونية تتمثل في الأدوات غير المباشرة والتي تتمثل أساسا في[1] :

-إعادة الحسم والتنازل على السندات الخاصة والعمومية.

-سلفات رهينة الذهب والعملات الأجنبية.

-عمليات السوق المفتوحة أي التدخل في السوق النقدية المشتركة قصد تنظيم سيولة البنوك وذلك عن طريق الشراء منها أو البيع لها سندات عمومية أو خاصة.

أما من حيث صياغة وإدارة السياسة النقدية فنجد أن البنك المركزي الجزائري رغم تمتعه بالاستقلالية إلا أنه في الواقع نجد صلاحياته محدودة وذلك بناءا على نص الفقرة رقم 02 المادة 36 والتي تنص على أن البنك المركزي مكلف بتنظيم تداول النقد وتوجيه ومراقبة توزيع القروض بجميع الوسائل المناسبة في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية، أما من حيث صلاحيات مجلس الإدارة في مجال السياسة النقدية كانت محدودة وكانت تقتصر فقط

[1] المجلس الإجتماعي والاقتصادي ، نظرة حول السياسة النقدية ، مرحع سابق ، ص21

على إعداد المعايير والشروط العامة للعمليات التي يخولها القانون للبنك المركزي وتحديد قائمة السندات التي يمكن أن تخضع لإعادة الخصم أو التنازل بشروط الرهن وكذلك تحديد أسعار الفائدة والعملات .

أما من حيث علاقة الخزينة العمومية بالبنك المركزي فكانت محددة وصارمة وذلك بناءا على المادة 53 من ملحق القانون رقم 62-144 والمؤرخ في 13-12-1962و التي على ضوئها تمنح للبنك المركزي الجزائري إمكانية تقديم سلفات مصرفية للخزينة العمومية قيمتها لا يمكن أن تتجاوز 05% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة خلال السنة السابقة للدولة أما مدتها فلا يجب أن تتجاوز 240يوم ويجب تسديدها في 31-12من السنة .ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا ، فالباب فتح على مصراعيه أمام الخزينة العمومية للتمويل النقدي لعجز الميزانية وما يترتب عليه من تضخم وذلك بناءا على الفقرة رقم03 من المادة 05 من قانون المالية التكميلي لسنة 1965 والتي ألغت الأحكام المتعلقة بالمادة53 من ملحق القانون رقم62-14وتتولى السلطة التنفيذية – رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء- ضبط وكيفية انجاز الحدود بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري.وهناك أمر آخر لا يقل أهمية عن الأمور السابقة هو إحلال الجهاز التنفيذي محل مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري عن طريق وزارة المالية وجهاز التخطيط مما يعني الاضمحلال الفعلي للاستقلالية.

**المطلب الثاني :السياسة النقدية (70-80)**

تم إعادة النظر في مجمل الأسس التي يرتكز عليها البنك المركزي والبنوك التجارية والنقد والقرض والسياسة النقدية وذلك من خلال المصادقة النهائية على التخطيط المركزي الإجباري -الذي يستمد معالمه وأسسه من النظام الاشتراكي- والإصلاح المالي لسنة 1971.

انبثق عن الإصلاح المالي 1971 مجموعة من المبادئ كان لها انعكاسات على السياسة النقدية والمنظومة المصرفية يمكن إيجاز هذه المبادئ كما يلي[1] :

المبدأ الأول يتعلق بتجميع الموارد المالية على المستوى المركزي حيث تتولى الخزينة العمومية هذه المهمة وذلك من أجل ضمان التمويل ، وحتى يتسنى لها ذلك خولت لها عملية الاقتراض في السوق الداخلية و الاقتراض من الخارج أو ضمان القروض التي تقترضها المؤسسات من الخارج.

[1] نفس المرجع ، ص23

المبدأ الثاني يقضي بأن تمر الموارد لتمويل الجزء طويل المدى للاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية ، أما الجزء المتوسط المدى فيمول عن طريق البنوك أو البنك المركزي بصفة آلية.

المبدأ الثالث يتضمن وجوب توطين كل مؤسسة عمومية في بنك واحد ، فالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والشركات الوطنية ملزمة بتجميع حساباتها البنكية وعملياتها البنكية الخاصة بالاستغلال ، على مستوى بنك واحد .

المبدأ الرابع والأخير يلزم جميع المؤسسات بالقيام بجميع عمليات التسديد عن طريق حركة حساباتها البنكية.

كان لهذه المبادئ السابقة الذكر انعكاسات على مستوى المنظومة المصرفية والسياسة النقدية،فالانعكاسات التي أحدثتها هذه المبادئ على مستوى المنظومة المصرفية هي اضطلاعها بدورين أساسين يتمثل الأول في ضمان توزيع القروض للمؤسسات العمومية وذلك انطلاقا من مواردها والموارد التي جمعتها الخزينة، وهو ما يتيح للبنوك من إعادة تمويل نفسها قانونا لدى البنك المركزي ، وهذا ما يلغي في الواقع استقلالية البنك المركزي إزاء البنوك البدائية بعد أن كانت كذلك إزاء الخزينة العمومية. أما الدور الثاني المنوط إليها يتمثل في ضمان متابعة إنجاز هذه المؤسسات للمشاريع المخططة.

وبصفة عامة تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب مشاريع استثمارية حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة لمراقبة العرض النقدي ، وينطبق هذا حتى سنة 1969 وتبني الجزائر اختيارات اقتصادية وهو نمط التسيير المخطط مركزيا ، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي ، ولقد طبق هذا النموذج في الاقتصاد الذي يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي أو ما يسمي باقتصاد الاستدانة الذي يتميز بسيطرة القروض على هذا النظام ، إذ تقوم البنوك بتقييم المخاطر وعلى ضوئها تقوم بتمويل المشاريع المتوقع مردوديتها ، وبالتالي تشكل القروض الشكل الأساسي لتمويل النشاط الإنتاجي وكذلك فإن عمل البنوك لا يتوقف على تحويل آجال استحقاق الموارد المعبأة وإنما تعمل أيضا على خلق وسائل تمويل تستجيب للرغبات والحاجات الخاصة بكل عون اقتصادي وفي ظل هذا الاقتصاد فإن أساس الإصدار النقدي عملية داخلية ، فالغالب على مقابلات الكتلة النقدية هو القروض المقدمة للاقتصاد، وأهم ما يميز معدلات الفائدة هو أنها تتحدد بشكل إداري ، ولا تعبر عن التوازن التلقائي بين عرض وطلب النقود.ومنه فإن السياسة النقدية هي سياسة ائتمانية ، لأن النظام المالي يستجيب إلى

ضرورة ضمان تمويل المؤسسات من خلال القرض ، والأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي أيضا القرض.[1]
وما تجدر الإشارة إليه أن الإصلاح المالي لسنة 1971 كان قد كرس سيطرة التخطيط الكمي والذي وضع الأولوية للقطاع الحقيقي وإخضاع الظواهر النقدية لها ، وتجلى ذلك من خلال انتقال سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية .

**المطلب الثالث : السياسة النقدية (80-89)**

لم تساهم مختلف محاولات التصحيح التي تم إدخالها طيلة سنوات السبعينات ، في تحسين نظام المراقبة وذلك بسبب الارتخاء المالي للمؤسسات العمومية في مجال نفقات الاستثمار وتطوير القروض على المدى القصير والمكشوفات التي يتم إعادة تمويلها آليا لدى البنك المركزي الجزائري وبسبب تفاقم العجوزات المالية لدى القطاع العمومي .
وعموما فإن مرحلة الثمانينات تميزت بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 و بنك التنمية المحلية سنة 1985 وذلك نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي شرع فيها مع بداية الثمانينات والتي تضمنت هيكلة القطاع الاقتصادي الحقيقي والنقدي معا.كما تم صدور قانون مصرفي جديد في 19-08-1986 والذي يعتبر من بين القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية وعلى ضوء هذا القانون أسندت للبنك المركزي تولي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض وكان من نتائج هذا الإجراء: انتقال معدل إعادة الخصم من 2.75 % إلى 05% بعدما كان ثابتا لمدة 15 سنة وتمكين البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ1987.كما تم تعديل أسعار الفائدة في ماي 1989 وذلك بالرفع من مستواها الاسمي من أجل رفع مستوى الادخار.[2]
وأخيرا تم صدور النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك في جانفي 1988 ، وكان من نتائج هذه الإصلاحات على مستوى القطاع النقدي تسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية وذلك الأخذ بعين الاعتبار المردودية وإلغاء التوطين المصرفي الوحيد وكذلك إبعاد الخزينة عن دائرة التمويل ، وترك مهمة الوساطة المالية للبنوك.

[1] Ammour Benhalima ,M0nnaie et regulation monétaire,ed Dahlab , 1997 pp.73.74
[2] صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 261

## المبحث الثاني : السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض

قبل صدور هذا القانون لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية فعالة وهذا راجع للتداخل الموجود بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة ، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى[1].

فعلى إثر هذا القانون منحت الاستقلالية الحقيقية للنظام المصرفي وخروجه من دائرة التدخلات الإدارية والقرارات المصرفية ، كذلك منحه كل الصلاحيات في إدارة النقد والقرض ، كما تم على اثر هذا القانون منح وظيفة الوساطة المالية للبنوك ، وتحديد العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية وذلك بوضع قيود زمنية وكمية على التسبيقات الممنوحة للخزينة من قبل البنك المركزي ، وهكذا تم الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية

### المطلب الأول: انعكاسات قانون النقد والقرض على المجال النقدي والمصرفي

قد كان لقانون النقد والقرض انعكاسات عديدة في المجال النقدي والمصرفي تمثلت فيما يلي :

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة .

الفصل بين الدائرة النقدية والمالية.

تجسيد استقلالية البنك المركزي .

استرجاع المنظومة المصرفية في مستويين متدرجين.

تأسيس سلطة مراقبة النشاط المصرفي ـ لها لها صلاحيات هيئة قضائية.

#### الفرع الأول : الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية[2]

في النظام السابق ، الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد ، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط . وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة ، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط .ولكن مثل هذه القرارات (النقدية)تتخذ على أساس الأهداف النقدية ، التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها .

[1] عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التتسيير ، الجزائر ، ص 277

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 196.

إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والخاصة
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك ، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

**الفرع الثاني :الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية**

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى القرض (تمويل المصرف المركزي لعجز الخزينة)، الأمر الذي أدى إلى تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق هذا التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية و تداخلا بين أهدافهما، فأصبح تمويل الخزينة تربطه قواعد وإجراءات.وقد تجلى هذا الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية من خلال[1] :

- إجبار الخزينة على تسديد ديونها إزاء البنك المركزي ، خلال فترة 15 سنة وهذا ما أكدته المادة 213 من القانون 10/90.
- تؤكد المادة 78 من القانون 10/90 على تحديد القيمة الأقصى لسلفات البنك المركزي للخزينة بنسبة 10% من العائدات الجبائية للسنة المنصرمة ولفترة زمنية أقصاها 240يوم ويتم تسديد المبلغ في نهاية السنة.
- إلغاء الاكتتاب الإلزامي لسندات الخزينة من قبل البنوك ، سيما أن المادة 93 تؤسس الاحتياطي الإلزامي الذي يمكن البنك المركزي بمراقبة سيولة البنوك .

**الفرع الثالث : الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض**

لقد أبعد هذا القانون الخزينة عن منح القروض إلى المؤسسات العمومية، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وأصبح الجهاز المصرفي هو

[1] الواد :78 ، 93 ، 213 ،من قانون النقد والقرض

المسؤول على منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية [1]:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض .
- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

**الفرع الرابع : تأسيس سلطة نقدية فريدة**

جاء القانون 90-10 ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية التي كانت مشتتة بين وزارة المالية والخزينة العمومية والبنك المركزي ، حيث أقام سلطة نقدية تدعى " مجلس النقد والقرض " والذي يحوز على السلطات الأوسع في هذا المجال ، فبإمكانه تقنين أي نشاط مصرفي[2] وذلك طبقا لنص المادة 44 من قانون النقد والقرض .

يتكون مجلس النقد والقرض من 07 أعضاء ، منهم أربعة أعضاء تابعين للبنك البنك المركزي (المحافظ وثلاثة نواب للمحافظ) وثلاثة أعضاء يمثلون الجهاز التنفيذي.لقد جعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية ، ووضعها في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف.

**الفرع الخامس : وضع نظام مصرفي على مستويين**

يهدف اعتماد هذا المبدأ إلى التمييز بين دور البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كمؤسسات موزعة للقروض .وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك من خلال فرض رقابته على نشاطاتها ومتابعة عملياتها .كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ أخير للإقراض والتأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي ،وبوضعه وتحديده لمعايير التسيير ـ القواعد الاحترازية ـ التي ينبغي أن تحترمها البنوك وذلك بمقتضى المادة 92 من قانون النقد والقرض .وبترأسه لهرم الجهاز المصرفي وذلك بمقتضى المادة 55 من نفس القانون ، أصبح بإمكان البنك المركزي

[1] الطاهر لطرش مرجع سلبق ص 198
[2] المادة 44 من قانون النقد والقرض .

الجزائري تحديد القواعد العامة للجهاز المصرفي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية .[1]

**الفرع السادس : تأسيس سلطة مراقبة البنوك**

على مستوى المنظومة المصرفية تم إحداث لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة عمل البنوك والهيآت المالية مدعمة بسلطة المعاقبة وذلك بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 143 والتي تنص على : (تم تأسيس لجنة مالية مكلفة بمراقبة احترام البنوك والهيآت المالية ، التدابير التشريعية والقانونية المطبقة عليها ومعاقبة المخالفات المسجلة )[2].

تتشكل اللجنة المصرفية من قاضيين وشخصيتين مؤهلتين في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي ويرأسها المحافظ تحظى باستقلالية شاملة في ممارسة وظيفتها القانونية . يمكن أن تتراوح العقوبة التي تصدرها في حق أي خاضع مكاف من الإنذار إلى سحب الاعتماد والتصفية .

**المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض**

تظهر أهداف السياسة النقدية في إطار القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض في الفقرة 01من المادة 55 والتي تنص في مضمونه على أن مهمة البنك المركزي تتمثل في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني ، من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة .

ومما سبق يتبين أن هدف السياسة النقدية يتمثل في استغلال الموارد الإنتاجية، والذي يوافق هدف التشغيل الكامل وكذلك هدف استغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة والذي يوافق هدف استقرار الأسعار وسعر الصرف .إن هذين الهدفين متنافسين ومتناقضين- حسب المربع السحري لكالدور - ينبغي التضحية بأحدهما وبالتالي يجب إعطاء الأولوية حسبما تمليه الظروف الاقتصادية السائدة ، وبالفعل نجد أنه خلال فترة التعديل الهيكلي تم التركيز على هدف مكافحة التضخم بدل التشغيل الكامل أي إعطاء الأولوية للتوازنات النقدية على حساب التوازنات الاجتماعية ، وهذا ما حدث بالفعل نجد أن السلطة النقدية أخذت بالاتجاه التقييدي للسياسة النقدية قصد كبح التضخم وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد حيث وصل معدل التضخم إلى 0.37 % سنة 2000 في مقابل ارتفاع نسبة البطالة التي تجاوزت 30% .

---

[1] المواد : 55، 92 من قانون النقد والقرض

[2] المادة 143 من قانون النقد والقرض الفقرة الأولى.

## المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية بعد صدور القانون : 10/90

تتمتع السياسة النقدي بثلاث أدوات أساسية هي : السوق الحرة ، والاحتياطات الإجبارية ونسبة الخصم وتضاف إلى هذه الأدوات أداة أخرى تدعى التنظيم النهائي ويلجأ لهذه الأداة بعد استخدام الأدوات الأخرى وبقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال وبالتالي يتم القيام بإستردادات أو تسهيلات للسيولة لمرافقة ظهور النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا[1].

### الفرع الأول : معدل الاحتياطي القانوني

لم يعتمد في الجزائر تطبيق هذه الأداة إلا بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 آفريل 1990 الذي نص في مادته [2]على ما يلي:

يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية ، يدعى هذا الاحتياط بالاحتياط الإلزامي .لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابها ، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا..، كل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة تساوي 1% من المبلغ الناقض ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة.

لقد بدأ البنك المركزي الجزائري في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية ب:02%على مجموع الودائع لأول مرة 1994/11/28بموجب التعليمة 94-73لبنك الجزائر المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري[3].

وقد صدر تنظيم يحدد شروط تكوين الاحتياطيات الإجبارية الدنيا، وهو التنظيم رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 والذي يحدد مكونات الاحتياطي القانوني للمصارف كالمستحقات التي تم قرضها من طرف مصارف أخرى [4].بينت التعليمة كذلك، أن نسبة الاحتياطي الإجباري لا يمكن أن تتعدى 15%.أما بالنسبة لمعدل الغرامة أي غرامة التأخير فهو محدد بالتعليمة رقم 02-04 المؤرخة في 13 ماي 2004 والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني فيمكن حسابها عن طريق [5]:

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، نظرةعن السياسة النقدية ، مرجع سابق ص 54

[2] المادة 93 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

[3] عبد المجيد قدي المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ص 84

[4] سامية نزالي،-سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخوصصة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2004-2005 ص ص167. 168

[5] تعليمةبنك الجزائر رقم 02-04 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية.

$$Pt = \frac{Bi \times Ni \times Pi}{360}$$

حيث: Pt: الغرامة على عدم استيفاء الاحتياطي القانوني.

Bi : متوسط مجموع موجودات الاحتياطيات الغير المكونة.

Ni : عدد الأيام خلال فترة التكوين.

Pi: معدل الغرامة.

استعمل معدل الاحتياطي الإجباري خلال السنوات 2001-2004بطريقة نشطة بحيث يتماشى وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك وللتقليص من الإفراط في السيولة ، تم رفع الاحتياطي الإلزامي قي ديسمبر من 4.25%سنة 2001إلى 6.25% سنة 2002 ليصل إلى 6.5% سنة 2004.

**الفرع الثاني : معدل إعادة الخصم**

استقرت عملية الخصم خلال الفترة التي امتد من 1972 إلى 1986 بمعدل ثابت 2.75% وكانت تتم عملية إصدار الخصم لدى البنك المركزي الجزائري بطريقة آلية على أساس الاستعمالات الفعلية للقروض فوق السقف المسموح به.

بعد صدور التعليمة المؤرخة في 29 أفريل 1990 من طرف بنك الجزائر تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات[1]:

-رفع سعر الفائدة من 7% إلى 10% ومواصلة تعديله إلى حين الوصول إلى السعر الحقيقي .

- جعل سعر الفائدة المركزي بالنسبة إلى تحديد :

* سعر إعادة الخصم

* أسعار السوق المصرفية المشتركة

-إعطاء الحرية في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة للمصارف التجارية مع وضع سقف لسعر الفائدة المدين (سعر الفائدة على القروض ):الادخار 8%، الودائع لـ 03سنوات 15%، القروض قصيرة الأجل 14%، القروض المتوسطة والطويلة الأجل تتعدى 15%.

[1] سليم بن يوسف، مرجع سابق، ص:68.

**الجدول رقم: 31 :** تطورات سعر إعادة الخصم للفترة 1963 - 2001

| الفـــــتـــــــــرة | النسبـــــة |
|---|---|
| من 1963 إلى غاية 1972 | %2.5 |
| من 1972 إلى غاية 1986 | %2.75 |
| من 1986 إلى غاية 01/05/ 1989 | %5 |
| من 1989/05/02 - 1990/05/21 | %7 |
| من1990/05/22 - 1991/09/30 | %10.5 |
| من1991/10/01 - 1994/04/09 | %11.5 |
| من1994/04/10 - 1995/08/01 | %15 |
| 1995/08/02 - 1996/08/27 | %14 |
| من 96/08/28 إلى غاية 97/04/20 | %13 |
| من 97/04/21 إلى غاية 97/06/28 | %12.5 |
| من 97/06/29 إلى غاية 97/11/17 | %12 |
| من 97/11/18 إلى غاية 98/02/08 | %11% |
| من 98/02/09 إلى غاية 99/09/08 | %9.5 |
| من 99/09/09 إلى غاية 2000/01/26 | %8.5 |
| من 2000/01/27 إلى غاية 2000/10/21 | %7.5 |
| منذ 2000/10/22 إلى غاية 2002/01/19 | %6 |
| 2002/01/20- | %5.5 |

**المصدر:صالح مفتاح مرجع سابق ص 283**

وعند تقييم سياسة معدل إعادة الخصم التي تطورت بسرعة كبيرة بعد التسعينات ـ كان هذا التطور إلى الأعلى من 07% إلى سنة 1990ليصبح 15% سنة 1995 ، وهذا ما يبين رغبة السلطات في التأثير على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها ، وبالتالي الحد من التوسع في الائتمان بصورة مباشرة أو عن طريق إعادة الخصم من أجل التحكم في التضخم[1].

[1] صالح مفتاح ، مرجع سابق ص 284

**الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة**

تعرف تقنية السوق المفتوحة أو الحرة بأنها العملية التي يمكن عن طريقها أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بائعا أو مشتريا للسندات العمومية ، وهي أداة تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على حجم السيولة ، كما أنها لا تتعلق بجدول زمني معين وتتم عن طريق التلكس أو الفاكس وتتم بإعلان مصالح بنك الجزائر بصفة دائمة عن عروض الحصة وتأخذ القرار لإبرام الصفقة لأفضل العروض ن ،وفي إطار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مع المؤسسات الدولية تم إدخال هذه الأداة في 1996[1]، وتمت أول عملية السوق المفتوحة في الجزائر بتاريخ 1996/12/30 بمبلغ 04 ملياردج للسندات العامة الأقل من ستة أشهر.

تضم عروض الحصص أيضا العناصر الضرورية لإنجاز الصفقة والعودة إلى التلكس للإثبات أو التأكيد ، وتستقبل مصالح بنك الجزائر نسخة التلكسات المرسلة للبنوك والمؤسسات المالية لقيدها محاسبيا وحركات حسابات مع تاريخ القيمة.

تلكس التأكيد يشمل : مبلغ الصفقة ، تاريخ الصفقة ، تاريخ القيمة ، تاريخ استحقاق سندات الخزينة ، عدد الأيام المبرمجة بين تاريخ قيمة العملية وتاريخ استحقاق السند (n)، معدل الفائدة الاسمي الذي تمت به الصفقة (i)، السعر الذي ينتج يحسب كما يلي[2] :

$$\text{السعر} = \frac{\text{مبلغ السندات}}{1 + \frac{N*I}{365}}$$

**الفرع الرابع: استرداد السيولة عن طريق المناقصة**

هي أداة نقدية غير مباشرة تم استعمالها في الجزائر ابتداءا من أفريل 2002، حيث يتمكن "بنك الجزائر" من خلالها الحد من الأثر التضخمي لفائض السيولة في السوق النقدية.

وقصد امتصاص الجزء الأهم من فائض السيولة في السوق النقدية، رفع "بنك الجزائر " تدريجيا مبلغ استرجاع السيولة الذي وصل إلى 160مليار دينار في نوفمبر 2002، مقابل 100 مليار دينار في أفريل من نفس السنة.

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق ص 17

[2] صالح مفتاح، مرجع سابق ص 292

وعلى إثر ارتفاع فائض السيولة المصرفية للمصارف، والتي تزامنت مع ارتفاع ودائع المصارف لدى بنك الجزائر والتي بلغت 3.246مليار نهاية جوان 2003، كما نشط بنك الجزائر هذه الأداة وذلك برفع مبالغ عمليات الاسترجاع في السوق النقدية والتي بلغت 200مليار دينار نهاية 2003[1].

وقد تدخل بنك الجزائر لاسترداد السيولة من خلال المناقصة المتعددة الأطراف ، وقد سمحت هذه العملية للبنوك توظيف 450مليون لدى بنك الجزائر إلى بداية 2005، وتفوق هذه الودائع المستويات المطلوبة لإعادة تشكيل الاحتياطات الإجبارية .من جهة أخرى أصبحت هذه الأداة هي المفضلة لدى بنك الجزائر لمكافحة فائض السيولة ، وتجدر الإشارة أن نسبة تعويض السيولة انتقلت من 2.5%إلى 0.75%.[2]

**المطلب الثالث: تجسيد استقلالية البنك المركزي**

تقتضي عملية إعادة تأهيل دور البنك المركزي في التسيير المالي استرجاع هذا الأخير لدوره كسلطة نقدية على ضوء أحكام قانون النقد والقرض من خلال الاعتراف بسلطة فعلية للبنك المركزي على المستويين العضوي والوظيفي.

**الفرع الأول : معايير تجسيد الاستقلالية**

1. تعيين المحافظ وعهدته : طبقا للمادة 20 من قانون النقد والقرض يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية، لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن اقالته إلا في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو في حالة الخطأ الفادح وذلك بموجب مرسوم رئاسي وهذا ما أكدته المادة 22 من نفس القانون .

2 . صياغة وقيادة السياسة النقدية : تجسد هذا المعيار من خلال المادتين 44 و45 من القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض والتي تبين وتحدد صلاحيات مجلس النقد والقرض ، وبناء على هاتين المادتين فإن مضمون الصلاحيات المتعلقة بالمجلس تتمثل فيما يلي [3]:

- يتداول المجلس في التنظيم العام للبنك المركزي وفي فتح الفروع ووكالات وإقفالها.
- يوافق على نظام مستخدمي البنك المركزي.
- يرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- يبث في شراء الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها.
- يحدد الشروط والشكل لذي يضع له البنك المركزي حساباته ويوقفها.

[1] التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2002، ميديا بنك، عدد:68، أكتوبر/نوفمبر2003، ص 31.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، نظرة حول السياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص 54
[3] بناء على المادتين 44و45 من القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض.

- يحدد في كل سنة ميزانية البنك المركزي ويعدلها خلال السنة.
- كما يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة للبنك المركزي.
- وضع أسس وشروط البنك المركزي خاصة ما يتعلق بالخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة وعملات أجنبية.
- الأهداف المتعلقة بتطوير عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض.
- شروط إقامة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ولمكاتب تمثلها في الجزائر.
- حماية البنوك والمؤسسات المالية وزبائنها.
- مراقبة الصرف.
- وضع القواعد المحاسبية وكافة المعايير المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3 . الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار : تجسد هذا المعيار من المادة 55 من القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض وباعتبار أن استقرار الأسعار من ضمن الأولويات المتعلقة بالأهداف المسطرة والذي ينبغي على البنك السهر والعمل على تحقيقه .

وفي هذا السياق تنص المادة 55 على ما يلي :" تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.

4 .مدى إمكانية أو عدم منح قروض للخزينة :طبقا لنص المادة 78 من القانون 10/90 والمتعلق بانقد والفر ض أن إمكانية منح البنك المركزي قروض هي قائمة ولكنها محددة بشروط ، كما تم توضيحها سابقا .

**الفرع الثاني: تقييم درجة الاستقلالية لبنك الجزائر** :

في سنة 1996 شرع صندوق النقد العربي في إجراء تقييم لاستقلالية البنوك المركزية ل11 بلدا عربيا من بينها بنك الجزائر والتي حصلت على النتائج التالية

**الجدول رقم : 22 قياس درجة الاستقلالية لبنك الجزائر لسنة 1996**

| المعايير | ثقل المعيار | تقيم (ص.ن.ع) | النتيجة |
|---|---|---|---|
| تعيين المحافظ ومدة عهدته وإنهاء مهامه | %20 | %70.8 | %14.6 |
| صياغة وأهمية السياسة النقدية | %15 | %50 | %07.5 |
| الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار | %15 | %80 | %12.00 |
| مدى إمكانية منح أو عدم منح قروض للخزينة | 50 % | %32 | %16 |
| درجة الاستقلالية لبنك الجزائر | | | %49.66 |

**المصدر* : من إعداد الطالب**

## المبحث الثالث :السياسة النقدية على ضوء الأمر03-11

### المطلب الأول : دوافع إصلاح قانون النقد والقرض [1]

توجت السلطة التنفيذية انتقاداتها لقانون النقد والقرض من زاوية كونه عائق أمام تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي بإصدارها للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26المتعلق بالنقد والقرض وكان من بين الأسباب التي اعتمدتها السلطة لتبني هذا القانون ما يلي :

**الفرع الأول : سبب سياسي** : حيث أن التشريع الجديد يحقق الانسجام المطلوب بين تصورات الحكومة وتصورات السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر، هذا الانسجام كان غائبا سابق نتيجة لاحتكار مجلس النقد والقرض للسلطة النقدية الأمر الذي جعل الحكومة تابع له وهو تطبيق سيئ للاستقلالية لكونه لا يراعي متطلبات برنامج الحكومة ويفرغ الإصلاحات الاقتصادية من جدواها.

**الفرع الثاني: سبب اقتصادي** إن القانون الجديد للنقد والقرض يجعل من السياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة وهذا الاندماج لا يعني فقدان السلطة النقدية لاستقلاليتها بل على العكس يدعمها من ناحية اعتباره كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.

* اعتمادا على بيانات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق ب: مشروع تقرير حول السياسة النقدية الدورة السادسة والعشرون : ماي 2005 .، ص38

[1] عجة الجيلالي ، مرجع سابق ص318

**الفرع الثالث: سبب تقني** : إن القانون 90/ 10 على خلاف التشريع الحالي إحتوى على عدة ثغرات خاصة في مجال الصرف ، اعتماد البنوك الخاصة والرقابة عليها وهو ما أثر على مصداقية النظام المصرفي الوطني والذي جعله عرضة لمخاطر لا تمس فقدان المودعين ولكنها تشكل أيضا خطرا على الأمن والسلم ويستدلون في ذلك بمضاعفات آل خليفة .

في هذا الإطار جاء نص قانوني يعدل ويتمم قانون النقد والقروض 10/90، وهو الأمر11/03 المؤرخ في :2003/08/26.

**المطلب الثاني :أهداف الإصلاح** [1]

**أولا** - تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية حول بنك الجزائر .
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط المديونية العمومية .
- المساهمة في إعادة البناء المرتبطة بالتطويرات الخاصة في الدولة .

تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية وتحسين التأمين المالي للدولة .

**ثانيا-** السماح بحماية أحسن للبنوك فيما يخص توظيف وادخار الجمهور: وهذا من خلال النقاط التالية:

- تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين؛
- مضاعفة الجزاءات بالنسبة للانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات العائدة لمؤسسي ومسيري البنك.
- تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEF واعتماد قوانينها الأساسية من طرف بنك الجزائر.
- تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.

كما حدد القانون الجديد الشروط اللازمة لنجاح ما جاء به وهي:

- الاعتماد على التكوين والسماح للقدرات والكفاءات التي يحوزها بنك الجزائر على البروز؛
- ضرورة توافر نظام معلومات فعال يستند إلى عملية تحويل كفؤة سريعة ومؤمنة للمعلومات؛
- العمل على تمويل الاقتصاد بواسطة موارد السوق والتي تتطلب نظاما بنكيا قويا وبعيدا عن كل الضغوط.

[1] عياش قويدر ، براهيمي عبدالله ، أثر استقلالية البنوك على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق ، الملتقى الوطني الرابع حول المنظومة المصرفية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، ص 07

**ثالثا:**السماح للبنك المركزي باستخدام أفضل لصلاحياته**:** و يتم ذلك من خلال**:**

- الفصل بين الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل بنك الجزائر.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تقوية استقلالية اللجنة البنكية وهذا بإضافة أمانة عامة.

**المطلب الثالث : واقع استقلالية البنك المركزي من خلال الأمر03- 11**[1]

**الفرع الأول: من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء :**من خلال نص المادتين 14و15 من الأمر03- 11 نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى.

**الفرع الثاني : من حيث مهام المحافظ** : حسب نص المادة 16 من الأمر03- 11-فإن مهام المحافظ تتمثل في :

-تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية.

-يمضي باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية.

-ينظم مصالح البنك و يحدد نشاطاته.

-يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة..

**الفرع الثالث: من حيث إدارة السياسة النقدية:**يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 من الأمر03- 11على أن" بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف"، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

**الفرع الرابع: من حيث درجة تدخل الحكومة:** حدد ذلك بالمادتين 36و37الأمر 03-11 يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد.كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه ايجابيا على ميزان المدفوعات،حركات

---

[1] للتفصيل أكثر أنظر :
عجة الجيلالي :الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال.مرجع سابق ذكره
عياش قويدر ، براهيمي عبدالله ، أثر استقلالية البنك المركزي ، على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ذكره
منصوري زين ، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ،مرجع سابق ذكره.

الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد. ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية. كما يعهد لبنك الجزائر أيضا:

- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ماعدا عندما يتعلق الاقتراض من طرف الدولة أو لحسابها.
- القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية.
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.
- المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.

**الفرع الخامس : من حيث صياغة السياسة النقدية:**حسب ما نصت عليه المادة 62 من الأمر03- 11-فيما يتعلق بمهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و 5 من نفس القانون.
- يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية.
- يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض
- يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه.
- و ضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.

**خلاصة الفصل الرابع**:

السياسة النقدية فلم تكن واضحة المعالم قبل صدور القانون 90-10 وذلك نظرا ل:

1. لهيمنة الخزينة و وتعاظم دورها في عمليات التمويل
2. تبعية البنك المركزي للجهاز التنفيذي –غياب سلطة نقدية حقيقية
3. ضعف الوساطة المالية

يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض منعرج تاريخي بالنسبة للسياسة النقدية ، فمن خلاله تم رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض ووضع حد للتدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي ....

إن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر03- 11 والصادر في 26-08-2003 والذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية.

# الخاتمة

## الخاتمة العامة :

تحتوي الخاتمة العامة على الخلاصة العامة وعلى نتائج اختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات وآفاق البحث .

الخلاصة العامة:

استهدف بحثنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة و الكشف عن دور الإصلاحات الاقتصادية- التي شرعت فيها الجزائر بإشراف المؤسسات الدولية- وأثرها على السياسة النقدية ، وقد قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول .

الفصل الأول والذي يمثل الجانب النظري لهذا البحث والذي يعتبر في نظرنا ضروريا لأنه لا يمكن دراسة السياسة النقدية دون معرفة ماهية النقود والنظريات التي تناولتها.

لقد تجلى أثر النقود في المتغيرات الاقتصادية من خلال النظريات النقدية التي تطرقت إلى دراستها فبعدما اعتبرت المدرسة التقليدية أن النقود محايدة وما هي إلا مجرد عربة لنقل السلع أثبتت النظريات التي جاءت من بعدها على أن النقود ليست محايدة فهي عامل أساسي يؤثر ويتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية .

كما حاولنا توضيح ماهية السياسة النقدية من خلال مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية و السياسة المالية ورأينا السياسة النقدية تلعب دورا مهما في تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمتعلقة بحالة الكساد أو بحالة التضخم ورأينا أن ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية مهم من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية على مستوى أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ،كما تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة وبينا أن التركيز على استخدام الأدوات غير المباشرة يعتبر ضروري نظرا للمميزات التي تتميز بها عن الأدوات المباشرة وذلك من خلال تقييمنا لكل منهما. كما تناولنا أيضا أهداف السياسة النقدية النهائية والوسيطية وبينا أن اتجاهات السياسة النقدية من شأنها أن تؤثر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتجعلها محل تعارض بينها وفي الأخير تعرضنا إلى واقع السياسة النقدية في الدول النامية وذلك من خلال الخصائص الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتميز بها هذه الدول وخلصنا إلى أن غياب العادة المصرفية والنضج المالي وضآلة كل من نسبة الكثافة المصرفية والادخار هي عوامل من شأنها تحد من فعالية السياسة النقدية .

إن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرتها على التحكم في وتيرة التضخم من خلال التركيز على هدف استقرار الأسعار وذلك باعتبار أن السياسة النقدية ماهي إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لايمكن أن تكلف بتحقيق جميع الأهداف ، وبينا أن من دواعي المبررات التي تنادي بالستقلالية هو سوء استخدام الحكومات للسياسة النقدية من خلال سيطرتها على

البنوك المركزية وبتوسعها المفرط في عملية الاصدار النقدي والدراسات الاقتصادية التي أجريت من طرف بعض الاقتصاديين والتي كانت حول العلاقة بين التضخم واستقلالية البنوك المركزية والتي خلصت معظمها إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستقلالية ومنه تأكد أن الاستقلاليية هي ضمان لفعالية السياسة النقية في الحد من وتير التضخم.

أما الجانب التطبقي من البحث والمتعلق بموضوع الإصلاحات الاقتصادية - التي شرعت فيها الجزائر مع المؤسسات الدولية- وأثرها على السياسة النقديةوالذي تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول أساسية والتي كان مضمونها حول التطورات النقدية التي عرفها الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات وعن الأسباب الجوهرية الات دفعت إلى بلورة الاصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات الدولية، كما تناولنا من خلال هذه الفصول موضوع الاصلاحات الاقتصادة من خلال الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي مع التطرق إلى انعكاسات هذه الاصلاحات على التوزنات النقدية الكلية وعلى السياسة النقدية باعتبار أن بداية ثمرات الاصلاح تجسدت بعد سنة من ابرام الاتفاقية الاولى بصدور قانون تشريعي والذي من خلاله تم رد الاعتبار للبنك المركزي بمنحه الاستقلالية وتوليه تسيير شؤون النقد و المال هو قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض في 14-04-1990 والذي يعتبر بمثابة المنعرج التاريخي بالنسبة للسياسة النقدية التي لم يكن الحديث عن وجودها قبل هذا التاريخ .

لقد كان لهذا القانون أثر على أداء وفعالية السياسة النقدية أثناء مسار الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال المعالم التي يتضمنها .

وتبلور دور وفعالية السياسة النقدية في الإصلاحات الاقتصادية من خلال استخدامها للأدوات غير المباشرة وخاصة أداتي الاحتياطي الإجباري وسياسة السوق المفتوحة وكذا بتفعيل سياسة إعادة الخصم ،وذلك من أجل التحكم في المعروض النقدي ،كما اتضح دورها من خلال تميز السلطة النقدية بتسييرها الصارم لشؤون النقد مستندة في ذلك إلى أحكام قانون النقد والقرض.

وقد كان لهذا الدور الفعال للسياسة أثر بالغ الأهمية تجلى ذلك من خلال النتائج البايجابية المحققة على مستوى التوازنات النقدية الكلية.

كما أن السياسة النقدية أخذت منعرجا آخر بعد الأمر 11-03 الصادر في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض ، هذا التعديل كانت له عدة مبررات كضرورة الانسجام والتوافق بين السلطة التنفيذية والسلطة النقدية ، واعتبار أن السياسة النقدية أداة ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وكذلك لسد الثغرات القانونية التي أحدثها القانون 90-10 والتي اتضحت بعد تجربة ميدانية أكثر من 10سنوات.

## نتائج اختبار الفرضيات

بعد اختبار الفرضيات الموضوعية في بداية البحث كانت نتائجها كالآتي :

1.أحدث الاتفاق الإستعدادي الأول والمبرم في ماي 1989 مع المؤسسات الدولية تغيراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريباً من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة من جهة ومن جهة أخرى يعتبر وسيلة أساسية لدعم الإصلاحات بغية خروجها من الأزمة. وقد تمثل هذا في القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 ، إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى .

2.إن النتائج التي حققتها الدولة بعد الإصلاحات و التي تمثلت في تخفيض معدل التضخم حتى وصوله إلى معدلات دنيا لم تحققها الجزائر من قبل، وكذا الانخفاض التدريجي للمديونية وخدماتها التي وصلت إلى مستويات منخفضة بعدما كانت تلتهم أكثر من 80% من الصادرات في بداية الإصلاحات ، إضافة تحول عجز الميزانية العامة إلى فائض ،مع التحسن التدريجي لميزان المدفوعات ...... كل هذا كان بفضل تمسك السلطة النقدية إبان مرحلة التعديل الهيكلي بالتسيير الصارم لشؤون النقد غير آبهة بالانعكاسات الاجتماعية التي خلفها هذا البرنامج ، وقد استندت هذه الصرامة من خلال الاستقلالية التي حظيت بها من خلال أحكام قانون النقد والقرض.

3. كان للإصلاحات الاقتصادية أثر بالغ الأهمية على السياسة النقدية وذلك من خلال :

أولا : انعكاسات قانون النقد والقرض على المجالين النقدي والمصرفي .

ثانيا : تجسيد استقلالية البنك المركزي وانفراده بإدارة وصياغة السياسة النقدية

ثالثا :اعتماد البنك المركزي على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من أجل التحكم في المعروض النقدي.

## نتائج البحث :

1- ضرورة التحليل الاقتصادي تقتضي دراسة الكتلة وتحليلها من خلال مكوناتها ومقابلاتها وقياسها عن طريق المجمعات النقدية وذلك لمعرفة قدرة الأعوان الاقتصاديين في الإنفاق المالي باعتبارهم المحرك الأول للدورة الاقتصادية .

2- إن عملية خلق النقود من قبل البنوك تتأثر بعاملين معدل الاحتياطي الإجباري ووجود ظاهرة التسرب النقدي الذي يضعف قدرة البنوك على خلق النقود .

3- السياسة النقدية هي تلك الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية من أجل التحكم في المعروض النقدي عن طريق مجموعة من الأدوات – مباشرة أو غير مباشرة للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية.

4- ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف سامية، أهمها استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق العمالة الكاملة بالإضافة إلى تحقيق معدلا عاليا من النمو و التنمية الاقتصاديين بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات.

5- التوافق والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى كفيل بضمان نتائج أفضل .

6- أظهرت الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية البنوك المركزية وبالتالي تعتبر الاستقلالية ضمان لفعالية السياسة النقدية .

7- غياب العادة المصرفية والنضج المالي وضعف نسبة الكثافة المصرفية وضآلة الادخار عوامل تحد من فعالية السياسة النقدية .

8- الوجود الحقيقي للسياسة يعتبر أول ثمرات الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر بإشراف المؤسسات الدولية وذلك بعد صدور القانون 90-10و المتعلق بالنقد والقرض ، الصادر في 14-04-1990والذي يعد بمثابة المنعرج التاريخي في مسارها.

9- النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر على مستوى التوازنات النقدية الكلية كانت بفضل الإصلاحات وبفضل تحسن أسعار النفط في السوق العالمية.

10- يتضمن قانون النقد والقرض على مجموعة من المعالم الرئيسة ،كان لها انعكاسات إيجابية على فعالية السياسة النقدية.

11- الأمر 11-03 المعدل للقانون 90-10 جاء لتفادي الثغرات القانونية التي ظهرت بعد التجربة الميدانية والتأكيد على ضرورة التنسيق بين السلطة النقدية والسلطة التنفيذية من أجل أداء اقتصادي أفضل.

## توصيات البحث:

1. تفعيل دور السياسة النقدية يقتضي العمل على تطوير العادة المصرفية وتواجد النضج المالي وتوسيع أكبر للشبكة المصرفية عبر التراب الوطني.
2. العمل على توفير الآليات وعوامل تطوير وتنشيط السوق المالية (بورصة الجزائر).
3. العمل علي تجسيد استقلالية البنك المركزي وضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.
4. العمل على ترسيخ مبادئ أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي فعال يساهم في تمويل نمو الاستثمارات المنتجة والمساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. العمل على توفير الآليات المؤسسية والإجراءات الضرورية لرفع كفاءة القطاع المصرفي وتنمية قدراته التنافسية.
6. العمل على توفير المناخ الملائم لجذب الاستمارات الأجنبية وتفعيل دور القطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي .
7. العمل على تنويع إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات العامة .
8. والعمل علي الاستفادة من ثورة الإعلام والمعلومات وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه الحالي بالنفط إلي اقتصاد يعتمد كذلك علي المعلومات والإعلام.

## آفاق البحث :

من خلال دراستنا لموضوع الإصلاحات الاقتصادية وأثره على السياسة النقدية ورغم سعيينا للإلمام بكل جوانب الموضوع ، إلا أننا ندرك أن هناك بعض القصور والنقائص من الجانبين المنهجي والمعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة نذكر منها :

1. تحديات السياسة النقدية في ظل المتغيرات الدولية
2. دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف الهيكلي.

# الملاحق

تتضمن قائمة الملاحق ملحق واحد باللغة الفرنسية حول الوضعية المالية والنقدية لسنة 2007 من طرف بنك الجزائر يوم 04-03-2008.

قراءة الملحق بدءا من الصفحة 130( a) إلى 119 ( k)

## TENDANCES MONÉTAIRES ET FINANCIÈRES AU SECOND SEMESTRE DE 2007*

L'évolution macroéconomique des sept dernières années 2000-2006 fait émerger la persistance de l'excès de l'épargne sur l'investissement en tant que caractéristique structurelle de l'économie nationale. Cet élément distinctif du cadre macroéconomique est confirmé par une position financière solide, élément d'une gestion macroéconomique saine.

La solidité marquée de la position financière extérieure nette a particulièrement émergé en 2006, en contexte d'accélération des remboursements par anticipation, pour des montants substantiels, au profit du Club de Paris et du Club de Londres et d'accumulation plus soutenue des réserves officielles de change. Ainsi, l'année 2006, a vu le parachèvement de la conduite soutenue de la stratégie de désendettement extérieur, pendant que l'excédent du compte courant extérieur s'est accru pour atteindre 24,86 % du produit intérieur brut au cours de la même année.

Dans le cadre de la conduite d'une gestion macroéconomique saine des surcroîts de ressources, la forte réduction de la dette publique extérieure s'est même conjuguée avec une accumulation soutenue de ressources du fonds de régulation des recettes. De plus, la situation des finances publiques demeure forte et en cohérence avec la viabilité budgétaire à moyen terme, contribuant à la mise en œuvre de l'important programme d'investissements publics.

Par ailleurs, c'est en contexte de stabilisation du taux de change effectif du dinar à un niveau proche de l'équilibre depuis 2003, que l'excès de liquidité a été résorbé par la Banque d'Algérie et ce, malgré la forte expansion des dépenses budgétaires et l'envolée des dépôts des entreprises du secteur des hydrocarbures.

La conjoncture financière et monétaire du premier semestre 2007 a montré une poursuite de l'amélioration des performances en la matière, confirmée par les résultats atteints au second semestre de la même année. Ces résultas sont d'autant plus appréciables que le second semestre de l'année 2007 a été marqué par les turbulences sur les marchés financiers internationaux. Ces dernières révèlent un nouveau type de choc externe, notamment, pour les pays émergents et les pays en développement.

## 1. POSITION FINANCIERE EXTERIEURE

L'année 2007 se caractérise, sous l'angle de la position extérieure, par une forte amélioration du solde global de la balance des paiements par rapport à l'année 2006 qui avait déjà enregistré des performances remarquables.

En effet, l'excédent global (19,70 milliards de dollars) des neuf premiers mois de 2007 a même dépassé le surplus de toute l'année 2006 (17,73 milliards de dollars), dans un contexte de forte croissance des importations des biens et services.

L'année 2007 se distingue, de plus, par un nouveau phénomène, à savoir que l'excédent global de la balance des paiements est proche du surplus courant extérieur qui est estimé à 29,53 milliards de dollars. Comparativement aux excédents semestriels de l'année 2006, les soldes de la balance des paiements du premier et second semestre 2007 montrent des améliorations notables au niveau du compte courant qui se sont matérialisées par des excédents de balance globale pour 12,57 milliards de dollars et 16,52 milliards de dollars, respectivement, au premier et second semestre 2007.

La viabilité de la balance des paiements est renforcée par l'environnement externe favorable en terme d'évolution des prix des hydrocarbures. Le prix moyen est passé de 65,08 dollars le baril de pétrole brut au second semestre 2006 à 66,36 dollars au premier semestre 2007, pour atteindre un prix moyen de 83,40 dollars au second semestre 2007. Pour l'année 2007, le prix moyen de baril de pétrole brut s'élève à 74,77 dollars contre 65,85 dollars pour l'année 2006, correspondant à une augmentation de 13,54 %.

En conséquence, les exportations des hydrocarbures au second semestre 2007 sont évaluées à 32,30 milliards de dollars contre 26,23 milliards de dollars au second semestre 2006, soit un accroissement de 23,14 %, et 27 milliards de dollars au premier semestre 2007. Pour cette année, les exportations des hydrocarbures totalisent 59,30 milliards de dollars, alors qu'elles étaient de 53,61 milliards de dollars en 2006.

L'analyse du trend haussier des exportations des hydrocarbures exprimées en valeurs révèle, cependant, un effet de compression inhérent à la décroissance en volume de ces exportations en 2007, tout comme en 2006.

La part des associés de l'entreprise nationale des hydrocarbures est également en baisse en 2007 (3,90 milliards de dollars) par rapport à son niveau de l'année 2006 (5,29 milliards de dollars), même en rythme semestriel (2,05 milliards de dollars au second semestre 2007 contre 2,53 milliards de dollars au second semestre 2006). Cette tendance est liée au mécanisme de la taxe sur les profits exceptionnels qui a été instaurée en juillet 2006.

Les exportations de biens hors hydrocarbures demeurent faibles en 2007, soit à un niveau

d'un milliard de dollars atteint l'année précédente. Au cours de ces deux années, le montant enregistré au second semestre est identique (0,60 milliard de dollars), alors que la performance du premier semestre 2007 est en deçà. L'effet des exportations des biens hors hydrocarbures sur la balance des paiements courants demeure très faible, d'autant plus que la nécessaire amélioration de la compétitivité externe est un défi pour l'Algérie.
En termes de paiements courants extérieurs, il importe de souligner la forte augmentation des importations des biens dont le montant a atteint 26,25 milliards de dollars, après un passage graduel de 19,86 milliards de dollars en 2005 à 20,68 milliards de dollars en 2006. En rythme semestriel, un montant de 13,99 milliards de dollars au second semestre 2007 contre 10,49 milliards de dollars pour la même période de 2006 confirme le trend nettement haussier en la matière, soit un accroissement important de 33,36 %.

L'examen de la structure des importations montre que l'augmentation des importations au second semestre 2007 par rapport à la même période de 2006 concerne tous les groupes de produits importés et plus particulièrement les demi-produits, les biens d'équipement industriels, les biens alimentaires et les biens de consommation. Le niveau élevé des importations enregistré en 2007, et leur répartition par groupe de produits, sont en phase avec l'augmentation significative du taux d'investissement dans l'économie nationale. Dans un tel contexte, la qualité des dépenses dans le cadre du programme d'investissements publics et l'efficacité des projets d'investissement des entreprises méritent une attention particulière, afin de contribuer à un ajustement ordonné du taux d'investissement au taux d'épargne nationale.

Tout comme au premier semestre 2007 (3,20 milliards de dollars), l'importation des services non facteurs continue d'augmenter au second semestre 2007, mais à un rythme plus élevé. Leur montant est de 3,66 milliards de dollars au second semestre 2007 contre 2,59 milliards de dollars au second semestre 2006. Ainsi, l'année 2007 se caractérise par une très forte augmentation (43,51 %) des importations de services non facteurs, après une stabilisation en 2006. L'augmentation concerne l'importation des services de bâtiment et travaux publics et des services de transport maritimes et aériens. Cette tendance haussière est liée, notamment, à l'exécution du budget d'équipement de l'Etat.

L'excédent de la balance courante réalisé au second semestre 2007 (16,28 milliards de dollars) émerge comme une bonne performance relativement aux résultats du second semestre 2006 (14,09 milliards de dollars) et du premier semestre 2007 (13,25 milliards de dollars). Cependant, pour l'année 2007, l'excédent courant n'est que légèrement supérieur à son niveau de l'année précédente, soit 29,53 milliards de dollars contre 28,95 milliards de dollars, à mesure que l'accroissement des exportations des hydrocarbures et la baisse des transferts des associés de l'entreprise nationale des hydrocarbures ont été compensés par la forte hausse des importations des biens et services.

La faiblesse des paiements au titre des intérêts sur la dette extérieure, soit 230 millions de

dollars en 2007 contre 760 millions de dollars en 2006 et 1 milliard de dollars en 2005, est un élément bien favorable pour la balance courante des paiements extérieurs. Cet élément positif découle de la décision stratégique de réduction de la dette extérieure, qui a été largement mise en œuvre en 2006.

L'effet positif de la forte réduction de la dette extérieure en 2006 est également exprimé au niveau du compte capital de l'année 2007 où les remboursements en principal de la dette extérieure ne s'élèvent qu'à 1,48 milliard de dollars contre un " pic " de 12,87 milliards de dollars en 2006 et 4,46 milliards de dollars en 2005. Avec un faible déficit en 2007, le compte capital est marqué par une tendance à l'équilibre, en contexte d'amenuisement significatif des mobilisations de crédits extérieurs et de relative stabilisation du poste investissements directs nets. Cette situation du compte capital constitue un élément de " sauvegarde " dans le contexte actuel de turbulences sur les marchés financiers internationaux.

Le très faible déficit du compte capital en 2007, voire la tendance à l'équilibre en la matière, se conjugue avec un niveau appréciable du surplus global de la balance des paiements inhérent à l'important excédent courant réalisé la même année. Avec un surplus global de la balance des paiements de 16,52 milliards de dollars au second semestre 2007, presque équivalent au surplus de toute l'année 2005, l'année 2007 se caractérise par une sur performance (29,09 milliards de dollars) en la matière. En rythmes semestriels, une telle sur performance a été surtout réalisée aux second et quatrième trimestres, comme en témoigne le fort accroissement du niveau des réserves officielles de change au cours de ces deux trimestres.

L'encours des réserves officielles de change est passé à 90,960 milliards de dollars à fin juin 2007, contre 77,781 milliards de dollars à fin décembre 2006, et à 110,180 milliards de dollars à fin décembre 2007, correspondant à un accroissement annuel de 32,399 milliards de dollars (y compris l'effet de valorisation). L'importante reconstitution des réserves officielles à partir de l'année 2000 et le niveau atteint à fin 2007 placent l'Algérie parmi les principaux pays détenteurs de réserves officielles de change, c'est-à-dire les réserves de change détenues et gérées par les banques centrales. En particulier et depuis fin 2002, l'Algérie dispose d'une position financière extérieure nette positive.

Par ailleurs, en terme d'engagements financiers extérieurs, l'encours de la dette extérieure à moyen et long terme à fin 2007 (4,889 milliards de dollars) témoigne du succès de la stratégie de désendettement extérieur de l'Algérie conduite entre 2004 et 2006, à mesure que cette dette ne représente plus que 3,6 % du produit intérieur brut en 2007 contre 34,2 % en 2003 et 58,3 % en 1999. Son encours avait chuté en 2006, suite à l'ampleur des remboursements par anticipation, à 5,062 milliards de dollars contre 16,485 milliards de dollars à fin 2005.

Dans ce contexte de consolidation de la position financière extérieure nette, il est utile de souligner que le niveau de la dette extérieure à moyen et long terme à fin 2007 ne représente plus que 4,4 % des réserves officielles de change à fin 2007. Il s'agit là d'un important élément de sécurité financière pour l'économie nationale contre d'éventuels " chocs " externes, notamment ceux inhérents à des turbulences sur les marchés financiers internationaux.

Devant les fortes fluctuations des taux de change des principales devises sur les marchés de change internationaux, la Banque d'Algérie a poursuivi, en 2007, sa politique de flottement dirigé pour assurer la stabilisation du taux de change effectif de la monnaie nationale. Le cours moyen du dollar est passé de 70,4280 dinars au deuxième trimestre 2007 à 68,6330 dinars au troisième trimestre 2007 et 67,1643 dinars au quatrième trimestre 2007. Le cours moyen de l'euro qui s'est établi à 94,9236 dinars au second trimestre 2007 est passé à 94,2647 dinars au troisième trimestre 2007 puis à 97,2715 dinars au quatrième trimestre 2007.

En effet, au cours du second semestre 2007, les cours nominaux du dinar ont continué à s'apprécier par rapport au dollar. Comme pour les semestres précédents, la Banque d'Algérie a continué au cours du second semestre 2007 à stabiliser le taux de change effectif réel à un niveau proche de l'équilibre.

## 2. EVOLUTION DES AGREGATS MONETAIRES ET DE CREDIT

L'analyse de la situation monétaire consolidée au cours de l'année 2007 montre que l'évolution de la masse monétaire continue à être tirée par celle de l'agrégat avoirs extérieurs nets, à mesure que les avoirs extérieurs nets ont dépassé, depuis fin 2005, les liquidités monétaires et quasi monétaires dans l'économie nationale.

En effet, les réserves officielles de change détenues par la Banque d'Algérie garantissent largement la masse monétaire au sens de M2. En outre, elles sont la principale source de création monétaire à en juger par le processus de monétisation des ressources en devises rapatriées et cédées à la Banque d'Algérie.

L'agrégat avoirs extérieurs nets dans la situation monétaire consolidée a connu une croissance particulièrement forte en 2007, soit un taux de 34,23 %. Cet agrégat est passé de 6419,44 milliards de dinars à fin juin 2007 à 7402,64 milliards de dinars à fin décembre 2007, contre un niveau de 5515,05 milliards de dinars à fin décembre 2006. Cela confirme le trend bien haussier en la matière, pendant que l'encours de cet agrégat excède de plus en plus l'encours de la masse monétaire au sens de M2. Ainsi, le ratio avoirs extérieurs nets/M2 a atteint 1,238 à fin 2007 contre 1,142 à fin 2006 et 1,027 à fin 2005. Ce qui révèle le renforcement de la qualité de la stabilité monétaire en Algérie, ancrée sur la solidité marquée de la position financière extérieure nette.

Sous l'effet de l'expansion structurelle de l'agrégat avoirs extérieurs nets, le second semestre 2007 se caractérise par la poursuite de la croissance de la masse monétaire. Par rapport à cet agrégat à fin décembre 2006 (série rendue homogène selon la nouvelle définition), l'accroissement s'élève à 23,83 % pour toute l'année 2007, dont 10,59 % au titre du second semestre 2007. Avec une croissance monétaire supérieure au rythme de 2006 (18,6 %), l'année 2007 s'inscrit dans le nouveau trend de reprise du rythme d'expansion monétaire après le cycle baissier de 2001 à 2004. Cependant, le caractère haussier de la croissance de M2 a été atténué par l'ampleur des remboursements par anticipation de la dette extérieure en 2005 et 2006.

Au second semestre de 2007, tout comme au premier semestre, l'évolution de la structure de la masse monétaire M2 a été marquée par la forte expansion des dépôts des banques (26,62 % en rythme annuel contre 19 % en 2006) qui a pour origine plus l'accroissement des dépôts provenant du secteur public que celui provenant du secteur privé. Ainsi, les flux de dépôts bancaires ont totalisé 905,02 milliards de dinars pour l'année 2007, dont 436,34 milliards de dinars au titre du second semestre 2007.

Le flux de dépôts bancaires provenant du secteur public au cours du second semestre 2007 s'élève à 245,50 milliards de dinars, totalisant 627,38 milliards de dinars pour l'année 2007. En rythme semestriel, l'expansion a été plus forte au premier semestre 2007 (25,05 %) par rapport au second semestre de la même année (12,79 %), correspondant à un taux annuel de 41,05 %. Il est utile de noter que l'évolution de cet agrégat est expliquée, en partie, par le profil temporel des encaissements/paiements des entreprises du secteur des hydrocarbures.

L'accroissement de dépôts bancaires provenant des entreprises privées et ménages a été plus élevé au second semestre 2007 (10,53 %), avec un rythme annuel de 15,14 %.

Les dépôts dans les CCP et au Trésor public se sont accrus en 2007 de 12,75 % contre 21,66 % en 2006, suite à la décision relative à la tenue des comptes des caisses de sécurité sociale et de retraite sur les livres du Trésor public.

En termes de structure de dépôts selon les instruments à fin 2007, les dépôts à vue auprès des banques, du Trésor public et des CCP représentent 62,34 % dans le total de dépôts contre 55,84 % à fin décembre 2006. La part des dépôts à terme s'élève à 37,66 %, à concurrence de 32,74 % de dépôts à terme en dinars et 4,92 % de dépôts en devises. Cette quotité était de 44,16 % à fin 2006, dont 37,71 % au titre des dépôts à terme en dinars et 6,45 % pour les dépôts en devises. La tendance structurelle haussière des dépôts à vue dans la structure des moyens d'actions des banques, les cinq dernières années, est corrélative à l'augmentation importante des dépôts à vue du secteur public. C'est ainsi qu'à fin 2007, les dépôts à vue du secteur public ont atteint 83,53 % du total de dépôts de ce secteur contre

76,15 % à fin 2006, alors que cette quotité n'est que de 29,34 % pour le secteur privé en 2007. Cette évolution de la structure des dépôts, selon les instruments et par agent économique, indique des changements dans les comportements d'épargne financière, mais dans un contexte de reprise de l'expansion des liquidités monétaires et quasi monétaires (M2).

Le taux de liquidité, en tant que ratio M2 moyen/produit intérieur brut, est passé de 52,58 % en 2006 à 57,63% en 2007. Hors dépôts du secteur des hydrocarbures, estimés en tant que variable proxy, et par rapport au produit intérieur brut hors hydrocarbures, le ratio de liquidité est relativement stable : 83,75 % en 2006 et 84,15 % en 2007. Cependant, le ratio monnaie fiduciaire/M2 a reculé d'environ un point de pourcentage en 2007, soit 21,49 % à fin 2007 contre 22,40 % à fin 2006. De plus, le taux de croissance de la monnaie fiduciaire, avec 18,78 % en 2007 contre 17,42 % en 2006 et 5,33 % en 2005, reste inférieur à celui de la masse monétaire (M2). La forte expansion de la monnaie fiduciaire en 2006 et 2007 s'est conjuguée avec l'entrée en production des deux systèmes de paiement modernes dont l'impact sur les habitudes de paiement des ménages et de certains opérateurs est de facto graduel.

L'agrégat crédits à l'économie, en tant deuxième contrepartie de la masse monétaire, s'est accru de 14,06 % en 2007 dont 8,16 % au second semestre. En rythme semestriel et en rythme annuel, les crédits à l'économie enregistrent une hausse significative en 2007 par rapport à l'année 2006 (12,16 % en variation annuelle, dont 6,51 % au second semestre).

L'analyse de la structure des crédits par secteur juridique montre qu'une plus grande part de crédits continue à être allouée au secteur privé. A fin 2007, la part de crédits distribués au secteur privé (53,29 %) a légèrement augmenté par rapport au taux atteint à fin 2006 (52,95 %), sous l'effet d'un accroissement plus important des crédits au secteur privé (14,79 %) par rapport à celui des crédits au secteur public (13,24 %).

En termes de maturités, l'évolution des crédits à l'économie témoigne de la poursuite du trend haussier pour les crédits à moyen et long terme, dont la part relative est passée de 49,58 % à fin décembre 2006 à 51,98 % à fin décembre 2007. Cet élan certain des crédits à moyen et long terme est en phase avec le caractère favorable des conditions de financement bancaire de l'économie nationale, d'autant plus que l'augmentation des crédits d'investissement intervient en complément au fort flux de financement en provenance de la sphère budgétaire au titre des décaissements réalisés sur le budget d'équipement. Cet agrégat est estimé à 1420 milliards de dinars en 2007, alors qu'il était passé de 806,9 milliards de dinars en 2005 à 1015 milliards de dinars en 2006.

Par ailleurs, de nouveaux projets d'investissement mixtes, notamment de type " project finance " dans les secteurs de l'eau et de l'énergie, ont émergé comme noyau d'absorption de ressources stables des banques. Les crédits hypothécaires ont également enregistré un

élan appréciable en 2007.

La situation monétaire consolidée indique que le Trésor public reste le créancier net du système bancaire, à mesure que l'encours des épargnes financières du Trésor public représenté par les ressources du Fonds de régulation des recettes, tenu sur les livres de la Banque d'Algérie, a atteint 3215,53 milliards de dinars à fin décembre 2007. Ce niveau est net des remboursements par anticipation effectués, au second semestre, au titre de sa dette à moyen et long terme envers la Banque d'Algérie. En termes de flux, les ressources de la fiscalité pétrolière affectées au Fonds de régulation des recettes sont évaluées à 1738,8 milliards de dinars pour l'année 2007, alors que les paiements effectués s'élèvent à 1620,9 milliards de dinars.

Par ailleurs, les dépôts en compte courant ne représentent que 79,71 milliards de dinars à fin décembre 2007 contre 125,01 milliards de dinars à fin 2006.

La situation consolidée des banques indique une créance nette sur le Trésor public (hors rachats de créances 2006-2007) pour un montant de 638,05 milliards de dinars à fin décembre 2007 contre 789,54 milliards de dinars à fin juin 2007 et 780,04 milliards de dinars à fin décembre 2006. La baisse des créances nettes des banques sur le Trésor est due à des remboursements des obligations et, surtout, à l'augmentation des avances du Trésor pour permettre aux banques le financement à long terme des investissements relevant d'une liste de projets identifiés.

Afin d'asseoir durablement des conditions favorables à un financement ordonné de l'économie nationale, la Banque d'Algérie met en œuvre une politique monétaire qui contribue à une allocation non inflationniste des ressources où la régulation de l'excès de liquidité sur le marché monétaire interbancaire émerge comme " variable " instrumentale significative. Dans ce cadre, les reprises de liquidité, la facilité marginale de dépôts rémunérés et les réserves obligatoires sont les instruments actifs de la politique monétaire que la Banque d'Algérie utilise avec flexibilité. En 2007, la politique monétaire a permis d'absorber l'excès de liquidité sur le marché monétaire, aidant à maintenir l'inflation sous contrôle.

Pour la réalisation de l'objectif stratégique de croissance forte et non inflationniste, et compte tenu de la forte disponibilité de fonds prêtables et des besoins d'investissements productifs, il est attendu que les crédits sains à l'économie augmentent davantage et financent davantage d'entreprises. Ces possibilités de financement bancaire doivent être conduites par les banques en cohérence avec la nécessaire amélioration de l'évaluation, gestion et maîtrise des risques de crédits. Il ne s'agit plus seulement d'atteindre l'efficacité fonctionnelle au niveau des banques en la matière, mais de contribuer d'une manière ordonnée à l'ajustement macroéconomique de l'investissement intérieur à l'épargne nationale.

### 3. MARCHE MONETAIRE ET LIQUIDITE BANCAIRE

Au second semestre 2007, l'activité du marché monétaire interbancaire a connu une certaine reprise par rapport au premier semestre. L'encours des montants transigés sur ce marché a totalisé 16,3 milliards de dinars à fin décembre 2007, après un passage de 7,3 milliards de dinars à fin décembre 2006 à 10,9 milliards de dinars à fin juin 2007. Pour mémoire, l'encours avait atteint 42,4 milliards de dinars à fin juin 2006. Les opérations dénouées au cours du second semestre 2007 concernent principalement le compartiment du marché à terme ; les opérations au jour le jour ayant cessé d'être réalisées dès le mois d'août. Les emprunts à terme réalisés sur le marché monétaire interbancaire ont été au profit d'établissements financiers spécialisés dans le leasing et le crédit à la consommation.

Le taux moyen pondéré des opérations interbancaires du second semestre 2007 a enregistré une hausse de 84 points de base, passant d'un taux moyen de 3,28199 % à fin juin 2007 à 3,36628 % à fin décembre 2007, en contexte de rallongement de maturités négociées sur le marché. Ce taux était de 2,34827 % à fin décembre 2006.

Les avoirs en comptes courants de l'ensemble des banques à la Banque d'Algérie sont passés de 242,43 milliards de dinars à fin juin 2007 à 418,07 milliards de dinars à fin décembre 2007 contre 240,23 milliards de dinars à fin décembre 2006.

En ce qui concerne les réserves libres, elles sont passées de 1,28 milliard de dinars à fin juin 2007 à 145,94 milliards de dinars à fin décembre 2007. Le niveau élevé des réserves libres atteint à fin 2007 par rapport à leur niveau à fin 2006 (31,24 milliards de dinars) peut s'expliquer par une certaine prudence des banques quant au profil des décaissements en fin de période de certaines entreprises, notamment, du secteur des hydrocarbures.

La Banque d'Algérie a fortement augmenté les reprises de liquidité à mi juin 2007, les portant à 1100 milliards de dinars après une stabilisation au premier semestre à un montant de 450 milliards de dinars. Par cette décision, la Banque d'Algérie a renforcé le rôle de ses interventions sur le marché monétaire, tout en laissant aux banques l'initiative pour gérer une partie de leurs excédents de trésorerie au moyen de la facilité de dépôts rémunérés à 24 heures. Les excédents de trésorerie des banques placés dans cette facilité se sont élevés à 483,11 milliards de dinars à fin décembre 2007 contre un montant de 815,15 milliards de dinars à fin mai 2007.

Sous l'angle des taux d'intérêts appliqués par la Banque d'Algérie, les taux relatifs aux reprises de liquidités par appel d'offres et à la facilité marginale ont été ajustés à la hausse à mi juin 2007, pendant que le taux moyen pondéré des reprises est passé de 1,8631 % à fin décembre 2006 à 1,9189 % à fin décembre 2007. Aussi, le marché monétaire a connu une meilleure dynamique d'activité au second semestre 2007, en contexte de relative

stabilisation des rythmes d'expansion monétaire en terme semestriel.

Au total, il importe de souligner que la conduite de la politique monétaire par la Banque d'Algérie au moyen d'instruments indirects a permis de résorber l'excès de liquidité et de maintenir l'inflation sous contrôle.

## 4. EVOLUTION DE L'INFLATION EN 2007

Après deux années de faible croissance du niveau général des prix à la consommation et du recul du taux d'inflation, l'année 2007 se caractérise par une tendance nettement haussière des prix, dans un contexte de résurgence de l'inflation dans le monde.

En effet, deux phénomènes se sont conjugués pour pousser les prix à la hausse. D'une part, les prix des produits alimentaires et, notamment, ceux des produits agricoles ont fortement progressé, et d'autre part, les prix des biens à fort contenu d'import ont subi le choc des fortes hausses des cours mondiaux.

La reprise de l'inflation dans le monde est confirmée par l'évolution des indices des prix de détail des principaux pays développés et des pays émergents. En décembre 2007, l'indice des prix de détail des Etats-Unis d'Amérique a enregistré une hausse de 4,1 % en glissement annuel. A la même date, l'indice des prix harmonisé à la consommation de la zone euro indiquait une hausse de 3,1% en glissement annuel, soit un point de pourcentage de plus en un an.

La hausse des prix des biens importés exerce un effet direct sur l'évolution des prix domestiques à la consommation, que ces biens soient revendus en l'état ou transformés. En particulier, trois catégories de biens (céréales, produits laitiers et sucre), de pondération totale dans l'indice des prix à la consommation proche de 20 %, ont subi le choc de l'envolée des cours mondiaux des produits agricoles en 2006 et 2007.

L'incidence sur les prix domestiques de la hausse des cours mondiaux peut être estimée à 1,6 % ou à 3,1 %, selon que les prix de ces biens sont réglementés ou entièrement libres.

Les prix de détail du Grand Alger, mesurés par l'indice des prix à la consommation, ont augmenté de 3,5 % en moyenne annuel en 2007, en progression de 1 point de pourcentage par rapport à l'année précédente (2,5 %). En effet, l'indice du grand Alger, base 100 en 1989, s'est établi à 672,57 points en décembre 2007 contre 647,54 points en décembre 2006. L'inflation mesurée par l'indice national a également évolué dans le même sens, traduisant une forte accélération de la hausse des prix de détail en 2007 (3,9 % en moyenne annuelle).

Il importe de souligner que l'inflation en 2007 est la plus élevée depuis le précédent

maximum atteint en 2004, soit une hausse de 4,6 % de l'indice national et 3,5 % de celui de la capitale.

Le retour de l'inflation forte est illustré par la croissance de la tendance de la moyenne annuelle mobile qui a progressé régulièrement de juin 2006 à septembre 2007 passant de 0,6 % à 3,7 %. Cependant, au dernier trimestre, la hausse annuelle moyenne décroît légèrement pour atteindre 3,5% en décembre 2007.

Les glissements annuels de l'indice national et de l'indice du Grand Alger corroborent cette évolution. Ils sont tous positifs depuis 33 mois (avril 2005) et sont supérieurs à 3,5 % depuis juin 2007. Ils ont atteint leur plus forte hausse mensuelle, respectivement en septembre et juin 2007, à hauteur de 5,8 % et 5,5 %.

Sous l'angle de l'inflation endogène, comme en 2006, la forte inflation des prix des produits alimentaires est imputable aux produits agricoles frais, de pondération 28,9 % dans l'indice, dont les prix ont augmenté de 7,2 % en 2007, taux en hausse de 1,2 point de pourcentage par rapport à l'année précédente. Ces hausses s'expliquent, d'une part, par la faiblesse de l'offre, et d'autre part, par la spéculation sur un marché peu organisé et faiblement régulé.

L'inflation "sous-jacente" ou fondamentale, mesurée par l'indice hors produits agricoles frais, est en hausse de 0,8 point de pourcentage à hauteur de 2,3 % contre 1,5 % en 2006. Malgré cette accélération, le rythme annuel de l'inflation fondamentale correspond au rythme moyen de la période 2000 à 2007 estimé à 2,23 %. Comme pour les années précédentes, l'évolution de cet indicateur corrobore le fait que la volatilité des prix des produits agricoles frais, conjuguée en 2007 à la hausse des prix des produits agricoles importés, constitue la principale cause de l'inflation.

Enfin, le différentiel d'inflation calculé sur les moyennes annuelles mobiles entre l'Algérie et la zone euro, son premier client et fournisseur, s'est dégradé en 2007. Défavorable depuis novembre 2006, l'écart des taux d'inflation annuels moyens s'est creusé passant de 0,1 point à cette date à 1,4 point en décembre 2007, traduisant la nette hausse des prix relatifs en Algérie.

**** N.B. : Cette note a fait l'objet d'une présentation par M. le Gouverneur de la Banque d'Algérie devant les PDG de banques et établissements financiers le 4 mars 2008 au siège de la Banque d'Algérie***

# المراجع

## أولا : المراجع باللغة العربية :

### 1- الكتب

1. أحمد هني :العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1991 .
2. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1991.
3. أحمد رمضان نعمة ا ، صبحي تادرس قريصة : اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، دون سنة النشر.
4. أسامة محمد الفولى ، زينب عوض ا : اقتصاديات النقود والتمويل ، دار الجامعة الجديدة 2005 .
5. الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ، الجزائر 1996 .
6. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الحامعية ، الطبعة الثانية 2003.
7. النشاشيبي كريم وآخرون ، الجزائرتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق
8. بلعزوز بن على : محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية 2006،
9. جودي كريم ، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي، 1996،
10. حازم البيلاوي : نظرية النقود ، الإسكندرية للطباعة والنشر ، ( بدون سنة النشر )
11. د ي كوك الصيرفة المركزية ترجمة عبد الواحد المخزومي دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت 1987
12. رمزي زكي ، الصراع الفكري حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار ميناء للنشر القاهرة ، الطبعة الأولى 1992 .
13. سهير معتوق سهير: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1988 .
14. سهير محمود معتوق – النظم والسياسات النقدية ، الدار اللبنانية الطبعة الأولى 1989
15. شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
16. صالح صالحي " السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي "،دار الوفاء 2001 .
17. صبحى تادرس قريصة ، محمد يونس: مقدمة في الاقتصاد ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.

18. عبد المجيد قدى :المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003
19. عقيل جاسم عبد ا - النقود والمصارف - دارمجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية عمان، دون تحديد سنة النشر .
20. عبدا بدعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ضمن : الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلاد العربية ، بيروت الطبعة الأولى 1999.

21. عبد المنعم السيد على اقتصاديات النقود والمصارف ، الأكادمية للنشر - المفرق الأردن 1999

22. عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004 .
23. عبد الحميد هاشم ،عبد النبى حسن يوسف - الاقتصاديات المعاصرة - مكتبة عين شمس القاهرة 1977 .
24. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية ( تحليل كلي وجزئي للمبادئ) ا الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 .
25. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، دار الجيل الطبعة الأولى بيروت 1992

26. فتح ا ولعلو : الاقتصاد السيلسي، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981

27. محمد الشريف ألمان : محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية 2003 .
28. محمد زكى شافعي مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991
29. مصطفى رشدى شيحة :الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية / 1982

30. محمد المبارك : اقتصاد النقود ، دار الأديب الطبعة الأولى 2006، الجزائر

31. ،محمود حميدات،" مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996،
32. م.سعيد أوكيل وآخرون :استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية : تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي "الجزائر 1994.
33. محمد الكفراوي النقود والمصارف في النظام الإسلامي – دار الجامعات المصرية ـ
34. ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003 ، منشورات بغدادي ـ الرويبة ـ الجزائر ( دون تحديد سنة النشر )

## 2- الأطروحات

35. أحمد باشي ، دور الجهاز المصرفي في التنمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 1996 .
36. عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة ،أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، 1995 كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر .
37. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

## 3- المذكرات

38. بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997،
39. بلهاشمي خيرة ، أثر الإصلاحات الاقتصادية قي الموازن العامة -دراسة حالة الجزائر1967-2001، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
40. بن يوسف سليم : مسار الإصلاحات الاقتصادية والنقدية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
41. خرشي مليكة ، الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظام التثبيت الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 2003.

42. فريد بن طالبي : السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة فرع النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001-2002
43. فؤاد مطاطلة ، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر 1997
44. قانة زكي : الإصلاحات النقدية والمالية وآثارها على الجهاز المصرفي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، فرع النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
45. شملول حسنة : أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة فرع المالية والنقود ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001
46. محمد فودو : السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة ـ الجزائر ـ كلية العلوم وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

## 4- البحوث ، المقالات

47. منصوري زين : مداخلة بعنوان : اثر استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ـ واقع وتحديات ـ جامعة الشلف
48. عجة الجيلالي ، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد الرابع ، جوان 2006 .
49. عياش قويدر ، براهيمي عبد ا ، أثر استقلالية البنوك المركزية على أداء السياسة النقدية بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ـ واقع وتحديات ـ جامعة الشلف
50. مسيكة بوفامة ، بعداش فوزية غربي : الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري 1988-2001، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 15، جامعة الجزائر .

51. طواهر محمد التهامي وناصر دادي عدون : تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري وآفاقه: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، رقم 4-2001 جامعة الجزائر .

## 5- التقارير والدراسات

52. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون ، 2005 .

53. التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2002، ميديا بنك، عدد:68، أكتوبر/نوفمبر2003.

## 6- الجرائد، القوانين ، التعليمات

54. تعليمة بنك الجزائر رقم 02-04 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية.

55. الجريدة الرسمية- العدد 55 سنة 1971

56. قانون النقد والقرض 90-10

57. يومية الخبر السبت 14-10-2006

## ثانيا : االمراجع باللغة الأجنبية

58-Ammour Benhalima , Le Systeme Bancaire Algérien .Texte Et Réalité. Ed Dahlab 1997

59-Ammour Benhalima , Monnaie Et Regulation Monétaire,Ed Dahlab , 1997

60-Barrére .A. : Deséquilibres économique et contre revolution keynésienne .,ed, économica, paris,1979.

61-Berger Pierre: La monnaie Et Ses Mécanismes ,Puf, Paris.

62-Hocine Benissad .Algerie(Restrcrution et réformes économique . opu1979-1993 .

63-Gaux jean–francois économie monétaire et financiére:théories,institutions,politique, avec 120question et sujets d examen , ed Economica , paris , 1993
64-Parguez Alain : La monnaie Et Macroéconomie , Ed Economica, Paris , 1975

65-Manuel des statistiques monétaire, et Financières : FMI :1995 :
66-- Monique Beziade **, la** monnie et ses mecanismes**,** nouvelle édition la décoverte paris 1995,
67-Temmar Hamid;strategie du devloppement independant ,
Le Cas De L' algerie: Un Bilan ,L' algerie,Opu ,1983'
68-Fmi La Programation Et Politique Financières Mai 1993 .

69-Rapport 2005 Evolution Economique Et Monétaire En Algerie

**مواقع على الأنترنت**

70- عبد الحق بوعتروس ، الانعكاسات الإقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييق الهيكلي ، مجلة الجندول ، العدد33سنة 2007/ الموقع : www.ulum.nl
71- الأيام الجزائرية :www.elayamaljazaaria.com

72-www.bank of ALgeria.dz. Tendances Monétaires Et Financières Au Second Semestre De 2007